



در ۲۸

الكلمة	٥
واللام فيها الجنس	٧
والتاء للوحدة	٧
اللفظ في اللغة الرمي	٧
واللفظ الحقيقي	٧
وكلمات الله داخله فيده	٩
الوضع في اللغة	١٠
الثاني الحرف	١٦
وقد علم	١٧
الكلام	١٨
خرجت المهملات	١٩
اعلم ان كلام المص	٢٠
اوفي ضمن اسم	٢١
لا يمكن ان يتعقل	٢٣
لكن لما جرت العادة	٢٤
باحد الازمنة الثلاثة	٢٥
فدخل فيه	٢٦
وخاصة الشيء	٢٧
انها ال كهل	٢٨
لانه اثر حرف الجر	٢٩
لان الفعل	٣٠
وهو معرب	٣٢
الذي ركب	٣٣
اختلف آخره	٣٨
العامل احتيج الى بيانه	٤٥
غير المنصرف	٥٩
العدل	٦٨
الوصف	٧٥
التأنيث	٧٨
المعرفة	٨١
الجمع	٨٣
التركيب	٨٨
الالف والنون	٨٩
وزن الفعل	٩٢
المرفوعات	٩٨
جزى ربه	١٠٣
واذا تازع الفعلان	١٠٧
على المذهب المختار	١١٢
مفعول ما لم يسم فاعله	١١٣
ومنها المبتداء	١١٧
بحث الخبر	١٢٠
وحيث تخصص	١٢٣
والاصل في العمل هو	١٣١
الفعل	
واذا تضمن الخبر المفرد	١٣٣
فذهب البصريون	١٤١
بحث خبران	١٤٣
خبر لاني الجنس	١٤٤

اسم ما ولا	١٤٦
والمراد بعلم المفعولية	١٤٦
المفعول المطلق	١٤٧
ان دل على بعض انواعه	١٥١
على اسم مبتداء	١٥٤
فاذاله صوت	١٥٦
المفعول به	١٥٨
المنادى	١٦٠
مع تجويزه النصب	١٦٧
لان المقصود بالنداء	١٧٠
بحث الترخيم	١٧٣
وبقيد الفراغ عن العمل	١٨٣
ويستوى الامران	١٨٧
بحث التحذير	١٩٠
بحث المفعول فيه	١٩٣
بحث المفعول له	١٩٥
بحث المفعول معه	١٩٧
بحث الحال	٢٠٠
ومررت به وحده	٢٠٤
يجعل كافة حالا	٢٠٧
بحث التمييز	٢١٠
بحث المستثنى	٢١٨
لان من الاستغراقية	٢٢٦
والمراد ببعديّة المسند	٢٢٩
اما الاستفهام	٢٣٥
بحث الجرورات	٢٣٧
اما لاضافة بمعنى من	٢٤٠
ويرد على القاعدة	٢٤٥
بالحركات الثلاث	٢٥٠
بحث التوابع	٢٥١
بحث النعت	٢٥٢
والتعريف والتكثير	٢٥٦
بحث العطف	٢٥٩
ان بدل الغلط	٢٥٩
بحث التأكيّد	٢٦٤
بحث البدل	٢٦٩
بحث عطف البيان	٢٧٢
بحث المضمرات	٢٧٤
احوال انا نحن	٢٧٧
اعراب خاصة ومطلقا	٢٧٨
اعراب ما بعد لولا	٢٨١
بحث نون الوقاية	٢٨٢
النكرة لا تؤكد	٢٨٤
بحث ضمير الشأن	٢٨٥
بحث اسماء الاشارات	٢٨٦
بحث الموصول	٢٨٩
يحذف الف ما	٢٩٥
الاستفهامية	
بحث ما الموصول	٢٩٦
بحث اسماء الافعال	٢٩٨



* بسم الله الرحمن الرحيم *

قوله * الحمد مصدر المعلوم واللام الجنس والاستغراق ١
اي كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان ويجوز ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حده سبحانه يلائمه الاستيعاب كما يلائمه الاستغراق ويجوز ان يكون الحاصل بالمصدر معنى سياس واستايش * قوله لوليه ٢ اي الحري بجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعيين وان الوهم لما يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا باسمه بالعلية وغرامة الاساوب التي تجلب الطباع اليه لتكون الجدير للذيد * قوله والصلوة اي الرحمة وافاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه على نبيه * قوله على نبيه عن النية بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان بعينه الله على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا في الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله تعالى عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة * قوله

وعلى



١ هذا تفسير الحمد على تقدير اللام في الاستغراق دون الجنس وتصريح بان المدعى هو الاستغراق الحقيقي دون العرفي
٢ الاظهر انه تفسير الحاصل بالمصدر المعلوم والاكتفاء بهذا التفسير بناء على كونه اصلا
٣ كون الضمير راجعا الى جنس الحمد ليس متبعا على كون اللام فيه الجنس لان معنى الجنس يستفاد

وعلى آله اي اهل بيته * قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صاحب يسكون الحاء كنهز وانهار او صاحب بكسر الحاء كتمر وانمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على افعال * قوله المتأديين بآدابه الادب نكاه داشتن حد هر حيز اي الذين ثبت فيما بينهم التأديب بآدابه والانصباغ بصبغه لغنائهم في ذاته صلى الله عليه وسلم * قوله فهذه اي ما سبقتلي عليك * قوله فوائد جمع فائدة من الفيد يعني النجاة كرفته وداده شود از دانش ومال * قوله حل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشياء وانما سمي الحق الحق مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الكافية للمبالغة او النقل او التأنيث باعتبار ان الكتاب رسالة * قوله للعلامة تارة للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير بذلك لتوهم التأنيث * قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى (رب المشارق والمغارب) وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم مظلما وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع تسمية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في قوله سبحانه (رب المشرقين ورب المغربين) والتثنية بناء على ارادة مشرقى الزهاب والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين * قوله الشيخ خواجه * قوله نعمده الله بغفرانه قال قدس سره في الحاشية التعمد الستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللابق بخبايه او النائي من محض فضله من غير سابقة العمل ٦ ويجوز ان يعمل كناية عن الاحاطة اي احاط الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في التاج التعمد كناه پوشیدن فلا بد ح من التجريد اذا لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه

١ من نفس لفظ الحمد دون اللام لكونه موضوعا له فلا ينافي كونه للاستغراق والداعي على هذا الحمل هو انه لو كان الضمير راجعا الى كل واحد من افراده يمكن ان يتوهم انه يجوز ان يكون غيره حرا ببعض افراده وذلك لا يلزم مقام الحمد بخلاف ما اذا كان راجعا الى الجنس فادبر

٢ فعلى الاول يكون الاضافة في غفرانه للمبالغة وعلى الثاني زيادة الاختصاص

ما ذكرناه كما في قوله تعالى (اسرى بعبد له ليلاً) قوله واسكنه
 بحبوحة جنانه بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بحبوحة
 الدار وسطها وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهى معنى
 جعل الله خيار جنانه سكنى له * قوله نظمها النظم ودرشته
 كسیدن جواهر استعير لتأليف بسائط كلامه المترتبة المعاني
 المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه
 الاستعارة اشارة الى ان بسائط كلامه كالدرر في الصفا والنلا
 وانما قال ذلك ترغيباً للطلبة * قوله في سلك التقرير السلك
 رسته والتقرير قرار دادن والاضافة من باب اضافة المشبه به
 الى المشبه * قوله وسمط البحر بالسمط بكسر السين رسته مرورياً
 ياشبهه وجزآن والتحرير نقش خط وغير آن بر كرفت و المراد
 الكتابة والاضافة كاضافة السلك * قوله للولد العزيز العزيز
 لرجند وكرامى وكم ياب * قوله ضياء الدين كضياء البيت وسراج
 كانه ضياء يهتدى به الى الدين * قوله عن موجبات التلهف
 والتأسف التلهف در بغي خوردين واندوهكين شدن التأسف
 در بغي ودر خوردين * قوله لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية
 اى لانه في النسب والبعث لهذا التأليف كالعلة الغائية التي تكون
 باعث فتكون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسبة الى الباعث
 المحرك * قوله وما توفيق الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة
 للمطلوب * قوله وهي حسبي الحسب يستند بؤدن وخردنه سند كردن
 * قوله ونعم الوكيل الوكيل انكه يوئى كارى كذارند والجملة
 عطف على جملة هو حسبي والخصوص محذوف او عطف
 على حسبي لتضمنه معنى الفعل والخصوص هو الضمير المتقدم
 * قوله هضما لنفسه تخييل ان كتابه آه اى ترك ذلك الجعل كسراً
 لنفسه وذلك الكسر تخييل ان كتابه من حيث صنعه لا من

اشارة الى ان ليس المراد باسكانه
 في الجنان جعله ساكناً غير متحرك
 عليه

ففيه اشارة الى علاقة تشبيهه
 الولد بالعلة الغائية واشعار بان
 مقصوده قدس سره من هذا
 التشبيه افادة ان الباعث في هذا
 التأليف هو الولد عليه

حيث

حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى
 يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزء في ما
 يعتنون بشانه وما هو في مرتبة كتبهم لكن بقى توهم ترك الامثال
 بالحديث الدائر على اللسان وهو ان (كل امرئى بال لم يبدأ
 فيه بحمد الله فهو واجزم اى اقطع لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم آه
 وحاصله ان المأمور به التلفظ سواء كان معه الكتابة اولا ولا يلزم
 من ترك الاول ترك الثاني * قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام
 وبدأ بتقسيمهما ايضا لانه من تمة تعريفهما ولتحصيل الاقسام
 المبحوث عنها * قوله لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما اى
 عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء
 اثبتت لانفسهما او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه
 اشارة ٩ الى انها موضوعا لبحوردا على من قال موضوعه
 الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل
 البحث عن احدهما راجعاً الى الآخر تكلف * قوله فنى لم يعرفا
 اى لم يتصورا لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما
 من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا
 لتحصيل ما هو الواجب (ان قبل الواجب حاصل قبل التعريف
 لتوقف تعريف كل شيء على تصوره) اجيب بان ذلك التوقف
 بالقياس الى العلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم (ان قيل المتعلم ايضا
 عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه
 المخاطب) قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز
 ان يكون المتعلم سامعاً غير مخاطب فاذا التعريف بالقياس اليه
 يفيد اصل المعرفة وبالقيااس الى المخاطب زيادة المعرفة * قوله
 وقدم الكلمة لكون افرادها جزء من افراد الكلام آه اى سواء
 نظر الى افرادها اولى مفهومهما وجد جهة التقدم في جانب

العلة الغائية عبارة عن سببه
 حامل للفاعل على الفعل فالعلة
 الغائية انتفاع الولد بهذا الكتاب
 لاذات الولد عليه
 اشارة الى قولين احدهما ان
 موضوع الكلمة والثاني ان
 الموضوع هو الكلام عليه
 وانما قال اشارة لان البحث من
 احوال شيء في علم لا يقتضى كونه
 موضوعاً اذ لو كان للموضوع
 مفهوم مساو له كان البحث عن
 احوال الموضوع بحث عن
 احوال ذلك المفهوم المساوي
 مع انه ليس بموضوع عليه

الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجى اذا قدم
 فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات الاربعه اعنى الكتبي
 واللفظي والذهني والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني
 اذا قدم فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات ماعدا الخارجى
 * قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق ان تجدد
 بين اللفظين تناسبا فى احد المدلولات الثلاثة واشتراكا فى جميع
 الحروف الاصلية مرتبا وغير مرتب او اشارة اكا فى اكثر الحروف
 الاصلية مع تقارب ما بقى فى المخرج كنعق ونهق وقد اشار
 الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التأثير المناسب
 لان يشبه بالجرح تأثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة
 بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تأثير
 انفسهما بقرع اسماع ونقش الصور فى الازدهان وما يترتب
 عليهما من الافعال والانفعالات على اى وجه كانت من
 مستبغات القوة التى هى مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها
 كلها لا تخلوا عن قوة وشدة والكلمة والكلام والكلم منساوية
 الاقدام فى ان تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف
 * قوله وهو الجرح الجرح بفتح الجيم خسته كردن * قوله وقد عبر
 بعض الشعراء يعنى ان ذلك التشبه علاقة معتبرة * قوله جراحات
 السنان جمع جراحة بكسر الجيم خستكى السنان صريره وعصا
 ونبرة هر جيزى * قوله جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل
 الا ما فوق الاثنين * قوله بدليل قوله تعالى (يصعد الكلم الطيب)
 فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع
 * قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب
 * قوله والكلم الطيب فان الصاعد الى محل العرض ليس الا
 بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا حيث فجاز ان يعبر

عنها

عنها ببعض الكلم فاوله كذا ويل الرحمة بالاحسان فى قوله تعالى
 (ان رحمة الله قريب من المحسنين) * قوله واللام فيها الجنس
 هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضى تعريف المصطلح عليه
 لا تعريف الفرد النوعى للمعنى اللغوى او لما يطلق عليه هذا اللفظ
 كما فى صورة لام العهد الخارجى ولا يبان الطرد حتى يكون اللام
 للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هى فاللام
 للجنس والطبيعة * قوله والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك
 فى المعنى العرفى خصوصا عند من عدل فى تعريف الكلمة عن
 اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة واثن سلم فيجوز
 القول بتجريدتها عن معنى الوحدة كما يجرد فى مقام التعريف
 اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنشتر
 وليس التاء نصا فى الوحدة حتى يمنع التجريد بدليل كثرين
 وتبرين * قوله ولا منساعة بينهما هذا جواب على تقدير التنزل
 وتسليم ما منعناه * قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعة كانت
 او صناعية او غير ذلك (وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة
 للوحدة التى هى مدلول التاء فانها فردية لاجنسية) ويمكن
 ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة
 صارت الوحدة التى هى فى الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم
 من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة
 نمرة الى نمر * قوله والواحد بالجنسية يعنى ان بين الجنس
 والواحد تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد
 وصفا له وان يتعكس * قوله اللفظ فى اللغة الرمي ورمى الشيء
 من الفهم والتكلم * قوله ثم نقل فى عرف النحاة المفهوم من كلام
 الشيخ الرضى ان اللفظ فى الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل
 لغة فى الملفوظ به وهو المراد هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل

ان فى كون اللفظ الخصى من
 الملفوظ بمعنى الرمي مسامحة لان
 الرمي فى الحقيقة هو الهواء دون
 اللفظ لانه عرض ولا يصور فيه
 الرمي المقضى للاتصال
 به

(لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج المتنوى عن تعريف الكلمة
 (لأننا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة أو حكما وأعل ارتكاب النقل
 فيه مبنى على أن النجاة لم يريدوا باللفظ إلا المعنى الشامل للمفوض به
 حقيقة أو حكما * قوله ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب
 باسم السبب أو من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق
 بكسر اللام وليس فيه مؤنة تعدد النقل * قوله أو بعد جملة
 بمعنى المفوض فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا
 أقرب ويجوز أن يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الزمى من الغم
 أو بمعنى التكلم ابتداء أو بواسطة * قوله إلى ما يتلفظ به التلغظ
 كفتن وأبنا، للتعددية وليس فيه دور لأن التلغظ منشعبة
 اللفظ اللغوى الذى هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ
 الاصطلاحي (اعلم أنهم اختلفوا في أن الحركة الاعرابية كلمة
 أولا فن ذهب إلى الثاني أشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب
 عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلغظ وفيه بحث إذ ظاهر قوله
 أو حكما يدخلها * قوله الإنسان إنما قيده تقريباً لتصوير
 اللفظ من الغم * قوله أو حكما أى تلفظاً حكماً وذلك فيما
 يشارك المفوض به في الأحوال * قوله مهملاً كان أو موضوعاً
 قال قدس سره إنما قال موضوعاً ولم يقل مستعملاً كما في عباراتهم
 المشهورة تذييلها على أن مرادهم بالمستعمل هو الموضوع
 والايلازم الواسطة بين المستعمل والمهمل وهو لفظ وضع للمنى
 قبل أن يستعمل انتهى * قوله قبل أن يستعمل أى قبل أن يطلى
 فيراد منه المعنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى يصح استعماله
 أو من قبيل تسمية العام باسم الخاص * قوله أو مركباً قبل
 إنما صح إطلاق اللفظ على المركب من الحروف لأنه في الأصل
 مصدر * قوله واللفظ الحقيقي أى المفوض به الحقيقي * قوله

اذ ليس

ع وفيه انه لما كان المراد باللفظ
 اعم من اللفظ الحقيقي والحكمي
 كان ذلك معنى مجازياً فيلزم
 تعدد النقل فتأمل

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذى هو اعم من الحرف
 ولا ادري انه من أى مقولة هو قال المص في شرح الايضاح
 ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذى هو الفاعل
 بالمستتر صوتاً للسان عن حذف الفاعل * قوله ولم يوضع له
 لفظ خاص به فكما لا يكون مذكراً بنفسه لا يكون مذكراً
 بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه
 فهو طارية * قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطف على
 قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتأكيده
 والابدال عنه وكونه ذالحال الى غير ذلك * قوله والمحذوف لفظ
 حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الإنسان
 * قوله وكلمات الله داخله فيه أى في اللفظ بمقتضى هذا التعريف
 لأنها مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان وإن كانت بالقياس
 إليه سبحانه لا يصدق عليه أو لأن من شأنها أن يتلفظ بها
 الإنسان أو لأنها مما يتلفظ بها حكماً كالمنويات وعلى هذا
 القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الأولين
 ان ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه
 فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لأننا نقول هذا تدقيق فلسفي
 غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف
 المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار إنما يحتاج اليه إذا ثبت
 ان لكلمات الله سبحانه قياماً به وهو يخالف ما عليه المحققون
 ونقض بما في علمه من الكلمات أو بما يظهر في غير الإنسان
 * قوله والنصب جمع نصفة وهى ما نصب لتعيين مسافة أو
 طريق * قوله غير داخله في اللفظ الذى هو اول اجزاء التعريف
 ولما لم يدخل فيه لم يخرج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخرجه
 بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا

كل ما ظهر من الشجرة المباركة
 في الوادى الامين عليه

ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز
بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا * قوله
لانه لم يقصد الوحدة اما لان مثل عبد الله علم اداخل في الكلمة
عنده خارج عنها عند من قال لفظة واما لما سياتى * قوله
لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر للبدا مشروطة بثلاثة شروط
الاشتقاق وما في حكمه والاسناد والى الضمير الراجع الى المبتدأ
وعدم تساوى التذكير والتأنيث كجريح وقد انتفت هنا الثلاثة
باسرها * قوله الوضع في اللغة جعل الشئ في حيز فكان
الوضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ * قوله تخصيص شئ
ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشئ
سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع
المحرف لان المحرف الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به بتوهم
انه محمول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه
وضع المترادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده
في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع
المشترك لعدم انحصاره في شئ من المعنيين لوجوده في كليهما والحال
ان الجزء السلبي الذي يفيد التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا
يمكن ان يحسب عند تجريد التخصيص عن جزء السلبي وبان
التخصيص ٧ بحسب العمل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع
في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة ٣ لم يتحقق في الازمنة المترتبة
للاوضاع الالفاظ الواحد والمجمل له الواحد وبان التخصيص
اضافي لاحققي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من النار
جعل ذلك المترادف لا يوجد في المترادف الاخر وان المشترك
بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ومما ذكرنا يعلم
الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا * قوله

بحيث

بحيث اى حال كون ذلك الشئ المخصص ملاسا لتلك الحقيقة
التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء
لغرض التركيب * قوله متى اطلق واسمع او احس بغير السمع
وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع
والا فيكون ان يقال متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا
بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا بعد ان يقال
هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذا العبارة ظاهرة
في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم ان لا بد
في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم
ذلك التخصيص * قوله فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه
فهم قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل * قوله يخرج
عنه وضع الحرف وكذلك وضع الفعل لانه باعتبار دلالة على
النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كنى
وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب
بأنها كالجواب عن الحرف * قوله واجيب والايجاب بان الفهم
اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه
ولاشبهة في تحقيقه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق آ
اشارة الى غاية العمل وهذا الفهم ليس غاية له * قوله ولا بعد
ان يقال يعنى انه لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق
الاستعمال في المقاسد والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة
* قوله المعنى ما يقصد بشئ ويراد به صريحا او ضمنا
او تبعا سواء كان بحسب الوضع او لا فدخل فيه المعنى
المطابق والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا سئلت وارتدت به
حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ * قوله
اسم مكان من مصدر المعلوم او المجهول * قوله او مصدر ميمي

٧ والتخصيص بحسب العمل
اعلم من ان يكون في وقت من
الافعال او في جميع الافعال
فيمجرد ان يكون وضع المشترك
بازاء كل واحد من المعاني في وقت
من الافعال يصدق التعريف
عليه وكذا الحال في المفردات
فعلى التقديرين يندفع الاشكال
٣ كون الاوضاع في الالفاظ
المترادفة مترتبة غير
لازمة

للمعلوم او المجهوم * قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله اليه
 فيرتفع مؤنة النقل * قوله او مخفف معنى تخفيفا غير قياسي
 والذي جراه على هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب
 المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام
 ومعناه واحد * قوله فذكر المعنى بعده معنى على تجريده عنه
 حتى يكون المراد تخصيص شيء بدون الشرطية ايضا لانها
 قيد مقبس الى الشيء المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر
 المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص شيء بمعنى اى شيء بما يقصد
 بذلك الشيء هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى
 بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه لانه لا حاجة اليه كما قيل
 وار تكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا
 كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله وفيه
 كشف الاحتراز بكل من جزئ الوضع على ان ذكر اللفظ مغن
 عن الصوغ اذا ما من لفظ الاله صوغ فلا فائدة في ذكره الا
 ليعلم به قوله لمعنى * قوله والالفاظ الدالة بالوضع وكذا
 الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل ولك ان يجعل
 الطبع في مقابلة الوضع * قوله وبقيت حروف الهجاء اى
 حروف تعدد باسميها كالف با تا وهى حروف المباني المقابلة
 لحروف المعاني * قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه
 انماض عن عموم تفسير المعنى * قوله وقد اجيب عن الاشكالين
 بانه ليس ههنا اى في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات
 المفردة * قوله الى الالفاظ مخصوصة اى مشخصة من حيث انها
 مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان
 النقض الاول انما يتجه على تلك الحيشية ولا مدخل للافراد
 والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الالفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني

فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركب * قوله فليس هناك
 اى في مقام رجوع الضمير الى الالفاظ المخصوصة المفردة او المركبة
 * قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فعنى حيوان
 ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذلك
 المعنى الا باعتبار موضعه العلمى وجزءه بهذا الاعتبار لا يدل على
 جزء ذلك المعنى * قوله وفيه انه يوهى ان اللفظ موضوع الخ
 وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوضعية وعلقت به
 معنى مصدريا اما في صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة
 ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به
 لا بسببه وانما قال يوهى مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء ينسأ
 اظهر للمراد ههنا * قوله كما يتركب في مثل فتى قتيلا وهو
 مجاز بطريق المشاركة فكذا في المفرد * قوله ومعناه ح ما لا يدل
 جزءه من حيث انه جزء لا يدل على جزء معناه المفهوم من كلام
 الشيخ الرضى ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة
 للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة
 للفظ بالذات وباعراض المعنى * قوله وكان النكتة فيه التنبية
 وكانه النكتة ايضا في تقديم الوضع على الافراد وكانه لاحسن
 لاعتبار الاعراب الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو
 الوضع * قوله حيث اتى بصيغة المضى فاستعير صيغة السبق
 الزمانى لا سبق الرتبة * قوله فعلى انه حال من المستكن في وضع
 ان قلت لو كان حاله لكان يجنبه كما في ضربت قائما زيدا
 قل الانسليم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة
 الحال وهى التأخير عن الفعل والمفعول به ولئن سلم فذلك
 اذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال وقد تحققت هنا
 لان الافراد صفة للفظ بالذات او اذا تغير المعنى على تقدير

جعلها حالا عما يليه ولا خفاء في ان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ * قوله او من المعنى تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط كما سيذكره (لا يقال لو كان حالا منه لعدم عليه لان صاحب الحال نكرة) (لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقدم عليها عليه مطلقا فمتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المص في الايضاح * قوله فانه مفعول للفعل واللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فالتحيد عامل الحال وصاحبها * قوله لاخراج المركبات فالمركبات الفاظ موضوع بالوضع النوعي كما شرنا اليه * قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كسلمان ومسلمون فذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى شين استفعل والمطسعة الى نون انفع * قوله واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حاله الا لايق فان الحرف الآخر في قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم ثم فجعل المجموع كلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري وحلي وجراد دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا لجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تأمل * قوله

مع انه معرب باعرابين (ان قلت ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المفتضى ولا تعدد المفتضى في كلمة واحدة في اطلاق واحد) قلنا قد تكثر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان (وقال صاحب اللباب ان اعراب آخره محكي كما في تأبط شررا ولما كان الاخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس لعبد الله علما الا اعراب واحد * قوله ولا يخفى الخ اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فانهما هما جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلزم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاعمال لا يجري في كل ما يعد لشيء الامتزاج لفظا واحدة بل في ما عرب باعراب الكلمة الواحدة * قوله فانه لا يقال له لفظا واحدة هكذا قالوه وفيه انه ان اريد باللفظ ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا بزر من الكلمات وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج منه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظة عليه (ان قلت اللفظة للمرة والمفهوم منها ما تكلم به دفعة) قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما تكلم به مرة وليس فيه ما يصحح ان يتكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علما لا شمله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين * قوله وبقى مثل قائمة وبصري الى قوله داخلا اي مسامحة ومجاز * قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهي شبهة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جماعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها

وعقلية ان كانت بغير ذلك * قوله كدلالة لفظ ديز المسموع
 من وراء الجدار وانما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته
 لم يظهر دلالاته اولم يدل كما قاله السيد قدس سره فان وجود
 انلافظ يعلم ح بالمشاهدة لا من اللفظ * قوله اي منقسم الى
 هذه الاقسام السري في ثلث القسمة تبين احوال الاقسام
 واختلافها مادة ومكورة للكلام * قوله مختصرة بفهم من
 السكوت في معرض بيان الاقسام ويتعاق به قوله لانها قيل
 هذا الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تقسيم كل منهما دائرة
 بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلي
 فظاهر انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصورة
 سوى ما اخرج به التقسيم * قوله اما من حفتها قبل التقدير
 هكذا لان حانها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة ولا يخفى
 ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير
 الحال او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان
 الثاني حرف والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحصر
 على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا تنحصر
 في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حل عدم الدلالة عليها
 مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت من الثاني
 فالابق التاويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات فيخالف
 ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد
 قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان
 الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله
 احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يقتضي عنه اذ ليس
 في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو من خدشة * قوله من غير حاجة
 الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها * قوله الثاني الحرف استئناف

لانه

لا فان اكمية الحرف الاول نوجب كون الجملة
 اسمية وعلية فعلية

وانما اخبار المصنف العاقل
 العاطفة تبينها على حقيقة
 الاقسام وعدم كون القيم
 مجرد الاحتمال العقلي

لان زيادة ان مع الفعل نفس في الجدد
 والكلمة ثابتة في ذاتها

لعل ذلك ان الفعل بعد وضم ان
 يصير له يكون مستند اليه فلا تكون
 النسبة المعتبرة حينئذ ثابتة بل
 تقييده فاشكال الحال

من قوله
 ان تدل
 لانها
 بتدليل
 عاظمة

الذي يميز بين الهم والظن
 اذ انهم حال كونهم

لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال
 الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة لاستئناف
 ولك ان تعطى اولاً ثم تجعل المجموع جواباً وكذا الحال في قوله
 الثاني الاسم والاول الفعل * قوله لان الحرف في اللغة الطرف
 يقال حرف الوادي كطرفه * قوله اي بجانب مقابل للاسم والفعل
 لم يقل او في جانب من الكلام لانه قد يقع جزءاً له نحو زيد لا حجر
 * قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها
 لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن
 باحد الزمان بحسب التحقيق كضرب مصدرا وما يكون بينه
 وبين الزمان ترتيب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارناً
 في الفهم لكن لا يكون فهمهما من كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب
 فهم الزمان * قوله مأخوذ من السمو اي سمي اسماً حال كونه
 مأخوذاً منه واصله سمو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل
 حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بجملة الموصل
 للاليزم الابتداء بالسكان * قوله لاستعلاء على اخويه ولانه
 يرفع المسمى * قوله وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه
 على اسماء فانه لو كان كما قيل لكاه فعله وسم وجمعه او ساما
 وارتكاب القلب بعيد * قوله لتضمنه الفعل اللغوي فيكون
 من قبيل تسمية الدال باسم المدلول * قوله وقد علم الواو
 للاعتراض لتبنيه من لا يجدي به الاشارة وللعطف على انحصرت
 لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل اي علم
 انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي توجيهه وعلى هذا التقدير
 يحتمل ان يكون الواو للحال * قوله بذلك الباء للاستعانة ووضع
 اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكما انك قد
 واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحسان ان تعظيم الجر دونه * قوله

لكونه المقارنة بين العلمين
 بخلاف الوجه الاول اذ لا مقارنة بين
 الانحصار والعلم بحد كل واحد منهما

لان المبادى آلاء حصص

تعالى

حد كل واحد منها اضافة الحذف الى كل بمعنى اللام ويجوز
التصريح بها واطافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه
يمنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الاضافة من انه
لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة
الاختصاص انذى هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل
واحد ومن في قوله منها للتبيين والجار والمجرور صفة لقوله
واحد * قوله وليس المراد بالحد ههنا اى في هذا الفن فان
الحد عند الادباء هو المعروف الجامع المانع او في هذا المقام لان
المركب من ما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا
مقابلا للرسم * قوله والله درالمص الدر في اللغة للابن وفيه خير
كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا در دره اى لاكثر
خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظمو شيئا نسبوه
الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام
للتعجب والدر الابن والمعنى تعجبوا من ابن ام ربت به كاملا في العلم
او القدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية * قوله اللام
لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام * قوله في اللغة
ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقبل كنهه كلاما كاعطى
عطاء مع انه في الاصل لما يعطى * قوله لفظ تضمن تضمن
الكل لجزئه * قوله اى يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية
اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت البناء
للاستعانة لم يحتاج الى هذا التأويل المتضمن بالكسر مجموع
الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع
احتج الى ان ياول بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء
الثلاثة ولا يخفى ان هذا القول مني على جعل الهيئة جزءا للكلام
ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقيا بل مسامحة

واو لم يجعل جزءا له كما في الشرح احتج الى التأويل * قوله
فلا يلزم اتحادهما بتركب الكلام من كلمتين فقط * قوله اى
تضمنا حاصل بسبب الاسناد ويجوز ان يكون البناء الالفاظ اى
تضمنا ملاصقا بالاسناد * قوله ولا اسناد نسبة احدى الكلمتين
اوضح احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين * قوله
حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه
لا يقال يخرج عنه الاسناد الذى في الجملة الشرطية لان الشرط
قيده الجراء على زعم المعنى وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه
من خواص الاسم وقال لا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم
ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السيد يخرج عنه
قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفردين والتأويل
على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتاك
وان لم يوجد منك ضرب المخاطب * قوله بحيث نفيد الخطاب
اى من شانه ان يقصد به افادة الخطاب فائدة يصح السكوت
عليها اى لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال
تخطيئه ونسبته الى القصور في باب الفسادة فدخل فيه اسناد
الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التي
علم مضمونها المخاطب * قوله خرجت المهملات الصرفة اما
المركب من كلمتين ومهملا فلا يخرج * قوله سواء كانت خبرية
او محكية بهما عن الواقع * قوله وانسانية اى غير محكية بها عن الواقع
* قوله في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات
مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد * قوله اعنى
قائم الاب او ذا * قوله فانه في حكم هذا اللفظ فلا يصح القول
بان الالفاظ موضوع لا نفسها حتى لا يحتاج الى هذا التأويل
لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دائمة على نفسها

بل هي تحضر بانفسها لا بد دال في ذهن السامع فيحكم عليها
 واثن سملت دلالاتها فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهمة
 ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة
 في مباحث الالفاظ (ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعا
 لانفسها لم تكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين
 بها) قلنا ان الالفاظ لما صارت في تأويل الاسم المفرد قبلت احكامه
 وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص
 الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان
 ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذ لم يكن كذلك جاز
 الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها مساوية الاقدام
 في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق
 مهمل * قوله اعلم ان كلام المص ظا هر في ان نحو ضربت زيد
 قائما بمجموعه كلام لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد
 من الكلام في هذا التركيب * قوله اخبارا او اوصافا او جملة
 قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد
 او شرط فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق
 فليس شئ من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع
 * قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيهما
 وسيلة لما هو المقصود بذاته * قوله ذلك اي الكلام اشار بذلك
 الى الكلام لاني تعريفه اولى التضمن اولى الاستناد كما قيل
 لان الكلام مسوق للكلام ولبعد لان قوله لا يتأتى اشارة الى
 تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف
 تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للناية
 بشأن الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى ستة * قوله
 الا في ضمن اسمين حقيقة وحكما وذلك من قبيل تحقق العام

في ضمن الحساس فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم
 هذا القسم لاستحقاق جزئية التقديم * قوله اوفي ضمن اسم انما قدم
 الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم
 التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه
 موافقة الذكر للواقع ان تقدم الفعل على الفاعل * قوله بتقدير ادعو
 المنقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده * قوله اي كلمة والادخل
 في التعريف المركب والدوال الاربع والقريضة على ذلك جعل
 الاسم من اقسام الكلمة * قوله كائن في نفسه جعل صفة لمعنى
 سواء رجع ضميره الى ما والى معنى ولم يجعله ظرف لغو لدل او حالا
 عن ضميره حتى يكون معناه على الاول مادل بنفسه اوفي حد ذاته
 وعلى الثاني مادل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بمعنى
 الباء خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف
 وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له
 بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور
 في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لاحتياجه تصورا والتفاتا
 الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع
 لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة
 فان كثيرا من المعاني الاسمية يتوقف على تصورا لغير وكثيرا
 منها يحتاج في تفهيمها الى ضمنية كتقدم المرجع في ضمير الغائب
 والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم
 الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط
 لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك
 التصور توقفه على القابل والفاعل * قوله مادل على معنى باعتباره
 في نفسه اي ملحوظ في حد ذاته لاني ضمن غيره كما في مقابلة * قوله
 كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة

في حد ذاتها او ينسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار
امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قرية من بيت الفلاني
اعترض عليه الشيخ الرضوي بان قولهم في حد الحرف على معنى
في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة
قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال
لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بان لبس مقصوده ان مؤدى
في في الموضوعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا
في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة
لان ينسب الى الغير بنى مع كونه منشأ لحكمها وكذا حكمها
بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره
اخرى وان امتازا * قوله كما ان في الخارج موجودا اي كما ان الموجود
الخارجي قد يكون وصفا لا امر تابع له وقد لا يكون كذلك الموجود
في الذهن قد يكون تابعا لا امر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه
تشبيه المقول بالمحسوس ويظهر منه وجه آخر لا استعمال
لفظة في وهوانه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم
بالجزهر التابع له صحيح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب
العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقبل لما شابه الجوهر صحيح
ان يقال انه كان في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر
قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره * قوله وآلة للملاحظة غيره بهذا
المعنى والمراد بالغير هو المتعلق * قوله فلا يدع شئ منهما
اذ اصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بديهية * قوله
ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية * قوله من غير
حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء
بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق
غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالة هذه باختلاف

لصحة ان يقول زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه
مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل
فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف
الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسط
لازوم تقدم الشئ على نفسه في ضمن الدور اولا في ضمنه وذلك
لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اي كما يختلف آخره
باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف
العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون
الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة
عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشئ على نفسه
وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة
ان هذا اوزاك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اي ما عرف
انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الوسط بقوله
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب مفهوم
الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا
معرب متوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه
بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم
تقدم الشئ على نفسه لانا نقول لامد حل للتفصيل في التوقف
فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف على تصور وهو
واحدة في سورتي الاجال والتفصيل وهذا ظاهر لاسترة عليه
* قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال
وبالتبدل الحكمي تبدل دلالاته المقصودة مع بقاء الذات فان
هذا التبدل في حكم تبدل الذات * قوله اوصفة اي حاة شبيهة
بالصفة لصفة حقيقية لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم
بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له * قوله باختلاف العوامل

4 في الرضى اذا استغفرت من عن ذكره منكر عاقل ووقف على ما جاز لك حكايته
 ذلك المذكور وحكاية علامات تشبه وجهه وتأنينه في لفظة من فعلى هذا كان الاول
 ان يقول رجل بدل زيد الا انه لما كان

بحر مثال اختلاف العوامل الخ
 سلكوا

من تقدير اللفظ العوامل فانه وان
 صار اسما لكن فيه لم يوصف
 الاصلية وهو اعتبار ما مضى
 عن الجنية كان قبل باختلاف العوامل
 من حيث انهما عوامل سلكوا

(ان قبل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل فكيف
 جاء جمع عامل على عوامل (اجيب بانه صار اسما * قوله الداخلة
 عليه به خرج عن حكم المعرب اختلاف منونا ومنى باختلاف
 العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد منو ورأيت عمرا
 منا ومررت ببيكر منى * قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه
 في العمل كما ينبغي عنه العنوان * قوله اى يختلف لفظ آخره اى
 صورة آخره او تقديره اى يختلف آخره بحسب التقدير سواء
 كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلي او تقديره
 وتقدير صفته كما في عصي وقاض او بحسب تقديره باصفة فقط
 كما في حبلى وغلامى فان آخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب
 بحسب الغرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج
 * قوله اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير اى اختلافامسوبا
 الى الصورة او الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافاملفوظا
 او مقدرامحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ مجازا باعتبار
 سبيله وسببه لوجعلت الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا وتقديرا
 تفصيلا للعوامل اى سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان
 العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه
 لا يلائم قوله الاى التقديرى واللفظى في بيان ضبط اعراب الاسماء
 وذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا
 * قوله رأيت احدا ومررت باحد ورأيت حبلى ومررت بحبلى
 * قوله وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين اى مدلول هاتين
 الصورتين فاذا نظر شموله للمثنى والمجموع * قوله علامة
 النصب اى علامة هي النصب الذى دل على المفعولية وقس
 عليه علامة الجر * قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لافى
 آخر المعرب ولا فى العوامل اذ اركب الى قوله مع عامله ابتداء

ان

اللفظ

اللفظ في قوله ان لزم الاختلاف المطلق يقتضى عدم انفكاك عن شي من الازمنة وهو عاقل عند
 في التركيب ابتداء خلاف الاختلاف المقيد بالازمنة وهذا كالمفرد المطلق فانه غير لازم

في مخالفة العمل للعامل اللفظي

(ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل افظيا
 فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب
 الذى يتحقق معه عاملان معنويان فتتحقق الاختلاف فى آخر
 المعرب وفى العوامل (اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر
 اختلافها فى العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل
 الممنون لبس الارتفاع * قوله قلت هذا حكم آخر حاصله ان
 حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له (ان قلت يجوز ان يعيد
 الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة وحيث يكون لازما للمعرب
 وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازماله (قلنا فيه ضيق الكلام
 عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد انضاضا غير لازم
 لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل فى شيء من الازمنة
 نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر
 فعلية الاختلاف لم يتعرض له وقيل المراد بالاختلاف الاول
 معنى يشمل الاختلاف الذى مبدأه حاله البنائى وبالاختلاف
 الثانى الوجود قد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل
 جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد تبطل الجمعية
 ولا يخفى بعد ذلك كله * قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
 من خواصه الشاملة اى خواصه الاضافية بالقياس الى المعنى
 وانما قلنا ذلك لوجوده فى المضارع ولذلك قال ههنا حكمه
 ولم يقل خاصته ولا يخفى ان نقول بانه ليس من خواصه الشاملة
 مبنى على ان لا تتحقق فى الصورة المفروضة عوامل فى شيء من
 الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل فى الازمنة كان خاصة شاملة
 لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت * قوله اى
 حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه
 حركة او حرف اما سنده في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى

اي محسن التركيب فلا بد ان كيف يمكن
 تحقق عاملين معنويين بتركيب واحد
 انما هو تقدير اللفظ العوامل فانه وان
 صار اسما لكن فيه لم يوصف
 الاصلية وهو اعتبار ما مضى
 عن الجنية كان قبل باختلاف العوامل
 من حيث انهما عوامل سلكوا

لجواز تحقق معرب لم يتحقق معه
 الاعمال ولحد او اثنان ولم يتحقق
 عوامل في شئ من الازمنة
 للاختلاف الاول اعني مدلول ان
 يختلف لان الاختلاف هو الوجود
 مع التقيد عن الحال السابقة وغيره
 عن الوجود وبالاختلاف المشاكلة
 قوله ان يختلف
 على نسبة الاختلاف الى العاملين
 على تقديره فليكن بطلان
 جميع الافراد

بعده * قوله اختلاف آخره اعترض عليه بان التعريف غير
جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ لا آخر هو
النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتيون في المفرد واعلمهم
ارادوا به ان هذه الحقيقة ^{حيث يثبت عند الاضطرار} لا تنحصر في حكم الآخر
وان كان لما وجدت في بعض الاوقات جاز ان يحمل الحرف
السابق عليه بالنظر الى كونه علامة للثنية والجمع ليس في حكم
الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة لتثوين
وذلك في المثني والجمع المعرفين باللام لامتاع اجتماع اللام
والتثوين * قوله ذاتا اوصفة اما اختلاف الآخر اى تحوله
ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما
يتحول ضمة زيد الى فتحة * قوله لا يرد العاقل والمقتضى وكذا
وصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل
بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند
اخر اجهما الى السببية القرينة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما
الموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب
لجواز ان يحمل الباء لآلة فيسند اخر اجهما اليها اما خروج
العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه
عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير المتكلم وهو علامة
لتأثيره واما خروج المقتضى فلان آلة الشيء سبب قريب له
والمقتضى ليس كذلك ولا ينبغي ان قوله ليبدل الخ او جعل
من تمام الحد حتى يخرج المكان احسن لكن المص لم يجعله
من تمامه * قوله خرجا بالسببية الخ ان قيل ينتقض التعريف
ح بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا ليس للعلة
التامة سببية الاسباب اجزاؤها واجزاؤها مترتبة من قريب وبعيد
نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح التقص به لا يقال

بمنظور هذه الحقيقة في حكم الآخر
وان كان

بمنظور هذه الحقيقة في حكم الآخر
وان كان

بمنظور هذه الحقيقة في حكم الآخر
وان كان

لو كان

مالو كان ملتقيا بالذات فانه لا بدح من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى
ليدل عليه * قوله لا حاجة في الدلالة عليه من دله على كذا * قوله
وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم الخ يعني ان ليس مرادهم بكون
المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يتخلو الكلام عن الجدوى
ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى ذهن
السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كطرف
اذا نقل انتقل بما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال
من ان الحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى
ذهن السامع لم ينتقل معهم المعنى فكان قالب الحرف كطرف
خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره انبه يظهر * قوله
من حيث هو حالة بين السير والبصرة لامن حيث هو هو وهو
معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة * قوله وجعله آلة لتعريف
حالهما اى لتعريف نفسه لامن حيث هو هو بل من حيث
انه حال للطرفين ومن منسو باتهما * قوله كان معنى غير مستقل
بالمفهومية اى معنى ملتقيا بالتبع * قوله لا يمكن ان يتعقل
الا بذكر اى لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه
وذلك بين لان تعقل النسبة الخصوصية بخصوصها لا يتصور
بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل
لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا كونه ملتقيا بالذات
واعبوم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص
بدون ضخمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع
في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم
الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك
الضمائم * قوله ولفظة من موضوعه لكل واحد من جزئياته
لانها لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال

عطف تعريفي لانه هو هو اى لامن حيث
هو هو قائم بالسير بالقياس الى البصرة
فانه بهذا الاعتبار مع اللفظ في
ذاته ونسبته الى السير والبصرة
على فظة تبعا اى باعتبار انهما
بينهما من حيث يتبعانهما سلبا

والقول بانها بحال لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان
 تلك الجزئيات اضافية لاحقيقة كما قيل لانها مخصصة لمفهوم
 الابتداء لو حفظت تبعاً واثبات الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر
 ايضا انه يجوز ان يلاحظ قصدا لكن لا يبقى ح معنى حرف
 قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من اوازمه
 وانه في نفسه باي عن الالتفات اليه قصدا * قوله واذا عرفت
 هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني
 او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية * قوله ظاهرة
 في المعنى الاخر اي كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب
 المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملال
 امتياز الحرف عن اخويه * قوله وارجاع الضمير الى المعنى اي
 لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا
 الكتاب لعدم مسبوقيتها الخ * قوله لان معانيها مفهومات
 كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار
 عن فرق وتحت وقدام وخلف او الاخبار بها مع انها لازمة
 انظر في لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه
 اوبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم
 عليه اوبه لما يعرضه سواء كان ذلك العارضا جزءا للمدلول
 ما يدل عليه كنى او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى
 الطرفية داخل في الاول خارج عن الثاني * قوله لكن لما جرت
 العادة باستعمالها الخ يعني ان العادة جرت بان يستعمل تلك
 اللفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية
 من الاضافية بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا
 في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة
 والاصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة

اي والاضافه عنه المطلق عند الاستعمال والخصوصية وفيه
 من الضميمة كما في تلك الظرف في لثم غير متماثلة اه

فان من وضعه في زمان الذي هو ظرف خلاف قدام
 فانه موضوع لما بعده الذي لا يستعمل الا
 في الظاهر المطلق وكذا هو الاضطرار

في هذا القول
 ان المعنى المستقل
 لا يكون له وجود
 خارجي بل هو
 وجودي بحت

وفيه تأمل * قوله باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى
 ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه
 بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابق لم يدخل فيه لان المعنى
 المطابق للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يخرج
 الى ان يخرج بقوله غير مقترن * قوله باحد الازمنة الثلاثة يعني
 زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها كفت مؤنة
 التفسير * قوله فهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد * قوله
 والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون
 ذلك لعدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء
 كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه يزيد
 ويشكر علمين لان معانيهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
 في الفهم عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه
 ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة الثلاثة بحسب
 الوضع الثاني غير مقترنة باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع
 الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما سيظهر
 (وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي
 منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث
 لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير
 مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول (ويمكن ان يدفع بان المراد
 لما كان اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى
 المستقل في تلك الافعال ليس الا ما يتقارنه صفة الانشاء وهو
 بحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران
 عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه
 يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع العلمي غير مقترنين
 باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها

في هذا القول
 ان المعنى المستقل
 لا يكون له وجود
 خارجي بل هو
 وجودي بحت

بازاء المعاني الفعلية وح يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع
السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون
مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان
لاوضع انها بازاء المعاني الانشائية ولما كان القول بان لاوضع لاسماء
الافعال في المعاني الفعلية ولا للافعال المنسلخة في المعاني
الانشائية بعيدا غير مرضي للمص كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك
هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال
بانها بمعنى المصادر التي اوحفت معها الافعال ولا بانها موضوعة
للافعال الاصطلاحية للمعانيها قال الشيخ الرضى العربي
القمي اي الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
* قوله قد دخل فيه اسماء الافعال التي حلتهم على ان قالوا انها
لبست بافعال مخالفتها للافعال صيغة وقولا لما لم يقبل الافعال
كالشوين ولا التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا
ومحرورا * قوله نحور ويد فانه قد يستعمل مصدرا نحور ويد
زيد وهو مصدر اراد مصدر اذ وداه ارفق تصغير زخيم اي
ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا * قوله او غير صريح اي لم يثبت
استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا في الاصل لانه
قام دليل على كونها منقولة الى معاني الافعال عن اصل واشبه
ما يكون اصلها المصادر المناسبة بينهما وزنا ولاخافها ياخواتها
من نحور ويد زيد * قوله على وزن قوقاة فاصل هيهات
هيهبة كقوقية قال قد سره في الخاشية الدجاجة تقوق اي
تصبح قوقاة وبقاء على وزن فعلل فعلملة وفعلا لا * قوله املك
زيدا اي تقدم عليك زيدا اي الزم * قوله فانه على تقدير
اشتركه وهو الراجع على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال
محازا وبالعكس * قوله ومن خواصه خبر قدم للاهتمام به

اول القصر

اول القصر او مبدأ كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى
ومن الناس من يقول آمنا ولا يعدان يقال يفهم ح ان المذكور
اقل من المزك * قوله منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها
التي تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين * قوله ومن
التبعية يقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفردة
لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او
من الانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يأت بمن لكان الحكم
صحيا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان مرتبة اقل جمع
الكثرة عشرة لانا نقول لانسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلانسلم ان
اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بين جمع العشرة في جانب القلة
ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الآخر فذلك مجاز غير
عزيز * قوله وخاصة الشيء ما يخص به ولا يوجد في غيره تفسير
لما يتضمنه يخص من جزئه السلبى وانما لم يقل ما يوجد في شيء
ولا يوجد في غيره اشارة الى المناسبة بين المعنوى اللغوى والعرفى
باخذه فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود
امتيانها عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام ولك
ان تخصص لفظه ما بالخارج المحمول بشهادة المثال وهو الكاتب
ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفى كما هو ظاهر الامر واطباق
الشرح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان عد المذكورات منها
من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدأ واردة المشتق
* قوله دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك
لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب
الانصاف والاتصاف للاسم بهما ولا يفر بينهما * قوله اي لام
التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها
بدل من المضاف اليه وللعهد الخارجى او للذهنى والتفسير بيان

ولم يكتف عا قوله واللام مع انه اخبر واظهر

لا تقدر كونه للمعنى الذهني

اي من المتكلم والمخاطب

في غير موضع

للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه * قوله اكل شاة الميم في لغة
حير وهي قبيلة من طي وشي املا ايضا لحرف النداء لكنه
لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء
لبس الا بعض الاسماء * قوله في مثل قوله عليه الصلاة والسلام
في جواب حيرى قال امن امبر امصبا في امسفر * قوله لعدم
شهرة ولا اختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان تقول ان الميم
لبست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف * قوله وفي اختياره اي
في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختياره اللام على
الالف واللام والالف هذه الاشارة * قوله هي اللام وحدها لان
نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه
فيتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلها * قوله زيدت
عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع
لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها * قوله انها ال كهل
وايضا لو لم يكن كهل كان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عذره
قد سبق * قوله الى انها الهمزة يضعفه شيوخ حذفه في الوصل
والعلامة لا تحذف * قوله لانه لتعيين معنى سمعت عن بعض
الافاضل ناقل عن بعض شيوخ المختصر الذي صنفه الزمخشري
ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اراد به معناه فهي لتعيين المعنى
المستقل ومتحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها
قد تدخل على اللفظ ولانعين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام
الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي * قوله يدل عليه اللفظ
مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اراد بالمطابقة معناها الحقيقي
لزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي ولبس
كذلك ولو اراد به دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول
اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم

في غير موضع

انما استعمل اللفظ في غير موضع
في غير موضع

في غير موضع

الا ان يقال ان هذا التعليق وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن
ابي عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم
فان كلنا حالته مصححة او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة
* قوله وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما
انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية
لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اراد به المعنى
لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس (ثم اعلم
انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان
اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص
حروف الجر وهي كثيرة والتثوين لاختصاص اصنافه ومعانيها
والاعنافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف
والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا
وذاتا ومفعولا ومبيرا وايضا تلك الخواص خواص ومزايا
كثيرة مبنية في علم المعاني لا توجد في غيرها من الخواص * قوله
ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة
اليه وح يكون عطفا على اللام لفظه او محله واو اراد بالجر
مصدر جَرَّ مجهولا كان عطفا على دخول اللام وقس عليه
التثوين وانما قدم الجر على التثوين مع ان ينسبه وبين لام
التعريف مناسبة التقابل لانها اذا اجتمعا في كلمة كان التثوين
متاخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان المصدر
موقعها واما تقديم التثنية على ما بقى فلانها لفظية وهي اظهر
من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه
على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة * قوله
لانه اثر الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجز معنى الفعل الى
الاسم ويضد الاول حرف الجر * قوله واما الاضافة للفظية

في غير موضع

لان فرض تجريدها عن النسبة
غير صحيح في الاستعمال
وانما قل ذلك لان الاضافة
مضافا بتقدير حرف الجر خاصة حقيقة
هي ان يقول كلما وجدت تلك الخواص
وجد الاسم بان يقال كلما انتفت
تلك الخواص انتفى الاسم
ما عدا الجر
اي الحما الميم بميم الحركة واللفظ الدال على
كونه الشيء مضافا اليه وح يكون
واما مصدر جَرَّ مجهولا كان عطفا على
الشيء مجرورا فيكون مرفوعا عطفا
على الدخول سبيلك نبي

في غير موضع

اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كافي لاضافة اللفظية فلانها
 فرع للمعنوية اولانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل
 والحرف لا يكونان كذلك * قوله بان يختص الجر بيار للمخالفة
 بانها متصورة على وجهين احدهما ان يختص بقسم مقابل للاسم
 وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل
 ليس بالفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان
 يضاف اليه شيء وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله
 والفعل * قوله والمراد به كون الشيء مستندا اليه لا كون الاسم
 مستندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والاختلاف الحكم
 عن القاعدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم
 عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال والاستناد الى نوع
 الاسم ومطلقه وقاعدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون
 الشيء مستندا اليه وان لا يعتزض فيه لما لا دخل له في الاختصاص
 وهو الشيء وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة
 ثم يعتبر الاضافة كما يقال في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة
 الرجل الحية والحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتأكيد
 الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواصه الاستناد الى شيء
 وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى
 يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص
 المضاف اليه او بعده والقول يرجع الضمير الى الشيء المركز
 في الطباع او الى اللفظ بعيد * قوله لان الفعل يعني ان العرب
 لاحظت معنى الفعل منساقا الى آخر مرتب طابه لا غير بخلاف
 معنى الاسم فانه لاحظته لاعلى وجه منساق الى شيء او منساق
 اليه شيء فلذا كان صالحا للتقابلين * قوله من التعريف
 والتخصيص المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد

بالفعل

توجيه كذا الشيء مستندا اليه مع ان الحكم
 راجع الى الاسم جميعا فاصلا
 ان الحكم على الشيء الواحد يختلف
 بحسب اختلاف العطف
 فالحكم بالاختصاص على الكفاية
 ليس باعتبار ملاحظة الاسم
 بخصوص بل باعتبار ملاحظة
 الاسم كالكلمة والشيء مثلا
 وحاصل الثاني ملاحظة
 الحكم بالاختصاص قبل الاختصاص
 المستفاد من نسبة الاستناد الى
 ضمير الاسم وجيشه يكون اعتبار
 هذه النسبة لتأكيد الحكم
 بالاختصاص

بالفعل الا الطبيعية فلا يقبل التخصيص وفيه تأمل لجواز
 ان يقول ضرب يوم مريدا به نفس الطبيعة ولاشبهة في ان هذه
 الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص
 جار في الفعل كتخصيصه بالفذرف والحال (ان قلت جريانه
 فيه باعتبار معناه المصدرى وهو معنى اسمي فلم يوجد الا في الاسم
 قلنا المعنى المصدرى سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح
 لذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل
 مظهر للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح
 ذلك لم يصح النقص الاتي بمررت يزيد فان الربط المدلول عليه
 بالباء ليس الا بين المرور وزيد * قوله والتخفيف وذلك بحذف
 التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في اخويه واما
 الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب * قوله وتما فسرنا
 الاضافة بكون الشيء مضافا اي لا بمعنى ناعت للمضاف والمضاف
 اليه جميعا وانما لم يجمله في مقابلة كون الشيء مضافا اليه اذ لا دليل
 على تقدير اليه والعطف على الاستناد بعيد وقوله قدس سره
 فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصن ردد عبارة
 المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعني
 من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا وانما اراد المضاف
 او ازاد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتأويل المصدر انتهى
 (ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لا شبهة
 في اننا نجد بين المضافين حالة مقيسة تارة الى طرف وتارة الى طرف
 اخرى فلهذا بدعي انها يجوز ان تتصور مجردة عن خصوصية
 الطرفين وان لفظ الاضافة موضوعة لها او يدعى ان اطلاق
 الاضافة على قدر مشترك هي مجازفة وحل الجميع على ارادتهما
 على سبيل البدل بعيد * قوله لان الفعل او الجملة اشارة

لان لا يسهل على الفهم
 لا

الى اختلاف القولين ذهب المص الى الاول كما نقلناه وذهب
 بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضى الظاهر ان المضاف اليه
 لغظا نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده
 كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها
 واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملة
 * قوله وقد يقال هذا بناءً وبيل المصدر ينبغي ان يكون هذا القول
 مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم
 للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم للاختصاص
 الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما سياتى المضاف اليه كل اسم
 ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأتى عن الاضافة كما يأتى عن الاستناد
 اليه قال الشيخ الرضى قيل والدليل على ان المضاف اليه
 هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو
 اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا ضمن صحة هذا
 المثال ومجى مثله في كلامهم * قوله وهو معرب من الاعراب
 بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة
 فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها
 والوجه ظاهر لان الاعراب العرفى باعتبار ان الاعراب يتحقق
 فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه
 لو جاز اخذ صبغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لصفة حتى يكون
 القياس ما ذكره * قوله ومبنى من البناء المقصود فيه القرار
 وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه في قالب هيئة لا يتغير بالبناء
 * قوله فالمعرب الغناء للتفسير والمصحح ادخول الغاء الموضوع
 للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر
 * قوله الذى هو قسم من الاسم يعنى ان اللام الداخلة على قيد
 الاسم للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم المعرب وذلك

طريقان المعرب وكذا المبني ليس قسما
 لان القسم يكون اخص من القسم مطلقا
 ولا شئ من المعرب والمبني لذلك لا يسمون
 للفعل المضارع والمبني مبنى الاصل بل
 هما قسما لقسمي الاسم وهما الاسم المعرب
 والاسم المبني سلكوا

لانه المعرب

في تعريف المص

لانه ذكر احوال الاسم واقسامه * قوله اى الاسم بقرينة المقام
 ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على
 مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان الشئ لا يشبه
 ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض بتدفع بقوله تركيبا
 يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبنى الاصل فذكر الاسم ح
 للتحقيق وقيل في دفعه انا لا نسلم ان يكون مشابهة الشئ لنفسه
 لان له اقسام ثلاثة يشبه بعضها بعضها وفيه بحث لجواز ان يقال
 ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة
 منفية عنه والاولى كالذكر ولزم ان يكون بناءه يعارض المشابهة
 لا بنفسه * قوله الذى ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين
 المضموم الى شئ ويستعمل بمع وجموع المضمومين ويستعمل
 بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد والمعنى الثانى مجموع قام
 زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ومجموعهما زوج واعترض
 عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ في التعريفات
 محمولة على المتبادر فاظهار صدق التعريف على مثل بعلمك
 * قوله تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج
 ما عامله معنوى ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه
 بمعنى تحقق العامل معه * قوله الذى لم يشبه اى لم يناسب فسر
 الاشياء الذى هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التى هي اعم منه
 لان المص فسر بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثانى
 لا خصوصية الاول ولذا قال المبني ما ناسب * قوله مناسبة مؤنة في
 منع الاعراب مبنية في بحث المبني فلا يلزم في التعريف جهة كما لم
 فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التى لها قوة ولم تبين فاللاوة عرضا
 واسعا وليس بعمومه مرادا * قوله اى المبني الذى هو الاصل في البناء
 لم يفسر بما صله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة لان اصل

حين انقضى النقض بقوله تركيبا

24 كذا في المصنوع مبنى الاصل فلم يصدق
 عليه انه لم يشبه مبنى الاصل
 ط لانه لم يلو كذا في اقسامه لاجل بناء الآخر

والاول مركب مع غيره

وبعد صدق زيد في قام زيد مع ان الامر بالعكس
 فان الاول ليس بمعرب عند المص والثاني معرب

جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم
ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى الاصل
انه مبنى وذلك بحسب الاصل لا دون العروض والمتبادر
من ما اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له
الاعراب * قوله وهو الماضي الخ كما زعمه المص و زاد بعضهم
الجملة من حيث هي جملة * قوله فاعتبر العلامة الخ يعني ان العلامة
اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب
فيه سواء وجدت كزيد في قام زيدا ولم توجد كزيد والمص
لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق
الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه
وعدم المشابهة لمبنى الاصل * قوله عند الجمهور كأنهم وقعوا
في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب في افرادهم فتوهوا
ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا ان ذلك من عوارضه
المفارقة * قوله فان العارف باحكامها كذلك اى معرفة بالتبع
والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون ورتبه بخلاف
من لم يتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم
المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو
اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف
فيه * قوله فالمرصود من معرفة المعرب الخ اشار به الى ان ليس
في نفس التعريف قساد بل الفساد في المرصود من التعريف
ويشانه ان المرصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه
الصالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذاك مما يختلف اخره
باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف
اخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف
العوامل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المص

150

[illegible]

لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضى استلزام السبب (لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما يختلف) (لا يقال لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين) (ان قيل يمكن ان يجب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامر ين كالف المثني وواو الجمع فانها قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية ومن علامة الى علامة كائى التثنية والجمع) قلنا هذا الجواب غير مرضى عند المصنف وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجوع ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ فيه بعد كونه معربا * قوله خرج حركة نحو غلامى واركان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى (وامسحوا برؤسكم وارجلكم) بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من ناء التأنيث وياء النسبة وعلامتى التثنية والجمع فتحارجة يرجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة وان ايت عن ذلك فخرجت بقيد الجثية * قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطابق للعوامل وكذا الحال في الصور المذكورة * قوله ليدل على المعانى جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين * قوله واللام فى ايدى الخ مطوف على اسم ان و خبرها * قوله يعنى وضع الاعراب اى وضع الاعراب

يجمعان المبادئ من نسبة الفعل الماشقة وما في حكمه ان يكون، انصافاً
مجدد الاشفاق سابعاً على حصول هذا الفعل ()

4 لان اختيار المصنف لهذا الاختلاف
من الاختلاف هو الى حروف من حركه
او حروف الى غيره

نعم

في الاسماء ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الاسماء
من غير استعانة الى العامل والقربة وذلك للاعتناء بشانها
* قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى موضعه لا فيصدا ولا تبعاً * قوله
ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف او كان دالا على هذه المعاني
اكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين
لما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم
الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة
ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة
عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه فيسبب
الدلالة اليه قال المصنف انما اخترت هذا التعريف على تعريف
بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به
الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة
ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن
يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا ويمكن
ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس
والموضح ويزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال
الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف
الآتى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء
على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافهما وسببه
وقد تبين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا
فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبنى فليس فيه الا عدم
الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب
يقضيه بل يكفي عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه
بناء وليس الحركة والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف
حتى يطلق البناء على الحركات وانتقال بين عدم الاختلاف

اشارة الى اطلاق الاختلاف
الاعراب في اختلاف
المعاني

من جوابه عن قوله لا يطلق البناء
على الحركات

وبين
ضده الاعراب

وبين سبب الاختلاف من حيث كذلك حاصل في الجملة وذلك
كاف في جعلها متقابلين * قوله يعني الفا عليه قال الشيخ
الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة
حرف الجرو وبواسطته * قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل
لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان لاسماء
تأخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا
الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي
الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها
طاريا ابدا لا كون احدها مطروا عليه فاذن تعيين الكسر
ويوافقه ايضا الرواية ويرشدك الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ
الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض
ولا بد للطاري من علامة مميزة له من المطروا عليه ومن ثم احتاج
الحجاز الى قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له
اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير
والتكبير وقد يجلب له حرف كما في المثني وقد يكون كلمة مستقلة
كالماضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان ملزما للمعنى
لازما للكلمة فان كان الطاري واحدا ككون الفعل عمدة فيما ركب
منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للمتنس بغيره
وان كان الطاري اللازم احد الشبثين او الاشياء فاللايق بالحكم
ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ومثل هذا المعنى انما يكون
في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف
الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجلب
ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء
الاعراب وفي الافعال والحروف البناء * قوله على تضمين مثل
معنى الورد او الاستعلاء فان اخذ الشيء مستولا ومستعمل عليه

كلمة المعتورة

ومثله الطريان * قوله بقال اعتوروا الشيء الاعتوار دست
بدست كردن جبري را والتعاور والتعور مثله وقد جعل هنا
مستعارا لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا
مرسلا عن التناوب * قوله وانما جعل الاعراب في آخر الاسم
اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر او جعل مطلق
الاعراب في الآخر تحقيق الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة
او تحقيق الكل في ضمن جزئيه كما في الاعراب بالحرف او جعل
في جانب الآخر لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب
بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه
وهو جانب السفلى بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتأخير
الاصل * قوله والاعراب على صفته اي صفة المسمى والمبدول
وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلتها صفات للمدلول وقد جعلها
الشيخ الرضي صفات للدال وهي كونه عمدة او فضلة فقال جعل
الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف * قوله
فالانصب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال
عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف
الاعرابية نفس الاواخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال
عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي
هو الاصل والمراد بالتأخر التأخر الذاتي لا الزماني ولا شبهه
في تأخرها الذاتي لانها تابعة للحروف لانا نقول تأخرها الذاتي
لازم لها انما وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة
لما ذكر وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ
الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف
في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه
فالحركة تزن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها

بتخصيص الدال والطلاق التأخر
والاول على

معها لا بعده واذا اشبهتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب
ايضا بان المراد التأخر عن الدال بقدر الامكان او التأخر عما عدا
الحرف الاخر فان التأخر عن الأكثر في حكم التأخر عن الكل
* قوله ثلثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجبر خير
واحد ليصح الجمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما على
الجمل كما في قولك البيت سقف وجدرا * قوله هذه الاسماء الثلاثة
الح اعلم ان الحركات الثلاث تسمى ضمة وفتح وكسرة سواء
كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كضمة
فعل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة راد بها الغير الاعرابية ويسمى
ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا تختص بها
بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة
والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتح والنصب وبين الكسرة
والجر وانما سميت الحركات الثلاث بتلك الاسامي لحصول الاولى
بضم الشقيتين وبتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية
بفتح الفم وبتبعه نصبه فكان الفهم كان ساقطا فنصبته اي اتته
بفتحك ايام وحصول الثالثة بتحريك الفك الاسفل وخفضه وهو
ككسر الشيء اذا المكسور يسقط ويهوى الى اسفل ثم الجزم
بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمى الجزم جازما
والوقوف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعراب
والاخير ان البنائي * قوله ولا يطلق على الحركات البنائية عند
البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل * قوله فانه مستعملة
في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية * قوله
على قلة بالقرينة كقوله بالضمه رفعا الح * قوله حقيقة او حكما
وذلك اذا كانت الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن
قد يختلف عنه بعلامة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم

هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان
 فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع
 والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة
 واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيه بحسب
 المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه
 الى الفهم * قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم
 فضلة * قوله اي كون الشيء مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية
 والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا وانما لم يقل
 حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه وانما
 نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتدوا به او كانت
 الجر زائدا فيه كالجار فكأنه ليس علامة * قوله لان الرفع ثقيل
 والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصل الرفع في الفاعل
 ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة
 او حكما قبل بحسب الاقسام لم يكن متبا عليها وهذا الكلام
 في قرأه والنصب خفيف الخ ولك ان تقول لان الرفع اقوى
 الحركات فيناسب العمدة * قوله فاعطى الثقيل للقليل اي
 محمولا للقليل للتعاقل ولذا جعل الخفيف للكثير * قوله والنصب
 خفيف اوضعيه والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف
 * قوله ولما لم يبق اه انما احتجج الاضافة الى علامة لان المضاف
 اليه فضلة بواسطة حرف الجر فايد تمييزها عما هو فضلة
 لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاها العمدة التي هي
 الفعل فليس عمدة اما انه بالواسطة فلان اتصال معنى العمدة
 بالاسم بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضاها الحرف
 مدخل في ذلك اعتبر عملها اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل
 الفعل ففي محله ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر

فان مؤدقونا علم كونا الشيء
 فاعلا حقيقة او حكما ومؤدقونا
 الخصلة المنسوبة الى الفاعل انه
 علم كونا الشيء عمدة وكذا الى
 2 المفعولية

لأمران
 لا يزداد

نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علما
 للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه
 الاسم بتقدير الحرف كعلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا
 الثاني في المجرور المستند اليه كمر زيد وكان قياس المستثنى بالآ
 اذا كان تحت مفرغ والمفعول معه ايضا الجار لانها فضلة
 بواسطة الواو والآن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير
 مختص باحد القيلتين يعني الاسم والفعل وكان لا يدخل
 في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فيق ما بعدهما
 منصوبا بكل ذلك مما استغفته من كلام الشيخ الرضى * قوله
 العامل احتجج الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه
 ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه وانما
 اخبره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب
 قريب له واما الاستيفاء ذكر العلة الاربع التي هي مقاصد
 هذا الفن كما قالوه فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة
 على المعاني غاية والعامل فاعل وتأخير عن المادة والصورة
 ظاهر واما تأخير عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لانساناف
 بيان الصوكة اليها اولانها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل
 الاسم اذا كان المعاني المتوفرة مختصة بالاسم كاذب اليه البصرية
 وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون
 آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى
 او الشبهه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي
 له تأثير في المعنى حتى لا يرد النقص بالبناء في بحسبك زيد * قوله
 ما به يقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل له
 في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاستناد
 وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما وعلى المركب من العامل

فان اصله علم حصل زيد حذف الفعل
 مع الفاعل واللام
 التي هي معنا اللام

فان الفضلة صارت عمدة بقياها
 مقام الفاعل
 ص للفضلات

لا الاعمال يقتضي اختصاص العامل
 بالمفعول فيبقى اه

ويجوز على حسب المعامل اذا كان
 المستثنى منه غير مذكور في صلاحيات
 الازيد وماريثة الازيد او ما ورث
 الازيد

حين قال الاعمال اقتضى آخره
 لان تقييد العامل بالاسم
 لان مقتضى العامل يقتضي
 لان مقتضى العامل يقتضي
 لان مقتضى العامل يقتضي
 لان مقتضى العامل يقتضي

لأن مقتضى العامل يقتضي
 لان مقتضى العامل يقتضي
 لان مقتضى العامل يقتضي
 لان مقتضى العامل يقتضي

لا يزداد

واحد الامور المذكورة (فمن الباء للدلالة اي ما يحدوه آلة
 لتأثير المتكلم واعتقدوا انه آلة وان لم يسموه آلة بل يسمونه
 مؤثرا لا يقال فينوقف اثبات التعريف على التبع ليعلم ما يعدونه
 آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول
 المص عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل مأخوذ في
 تعريفهم لانا نقول قد كفي ضبط المدون وحصره العوامل
 مؤنة التبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضى
 للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الآلة
 اعلم ان العامل قديقال انه آلة وقديقال انه علامة لما يحدثه
 المتكلم في اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل
 التقدم اما على الاول فلان للآلة تقدما بالذات على ما هو
 آلة ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق الوضع
 الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة
 ان تقدم على ما هي علامة له لتعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة
 له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل
 ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقدم
 عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه
 على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمنع انعقاد علاقة العملية
 والعمولية بين شيئين بمعنى ان كلا منهما عامل في الآخر والا
 لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر الا بجهتين
 مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في
 الآخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی فان ايا
 من حيث تضمنه معنى ان واذا تدعوا معنى التعليق في الفعل صار
 عاملا ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم
 وتأخر بجهتين مختلفتين قوله اي يحصل فسر التقوم بالحصول

افاد بهذا البيان احكاما ثلاثة احدها
 ان حقه التقدم وثانيها ان حقه ان يكون
 لفظيا وثالثها ان لا يجوز انفكاك
 العمولية والعمولية بين شيئين من
 جهة واحدة

اي تعليق حصول مضمون الجاء بحصول
 مضمون الشرط

ولا اعترض في القول
 الاعرابية

وجملة تضمنه معنى الشرط
 وجمله كونه اسما

لا بالقيام

لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاستغناءه من القيام
 الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضى ليس
 قائما بالعامل قوله اي معنى من المعاني المعنوية انما قيد المعنى به
 لان اقتضائه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من
 المعاني المعنوية كما ذكرناه * قوله اذ به حصل معنى الفاعلية
 لان له استدعاء الاسناد اليه * قوله اذ به حصل معنى المفعولية
 اي بالفعل الذي في رأيت لان له استدعاء التعلق قال الكوفية
 مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما
 * قوله وفي مررت يزيد الباء عامل اي في لفظه واما في محله
 فالعامل هو بالفعل ومحملة النصب هذا اذا كان حرف الجر
 مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد ففهم من قال ان
 المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر مقدر الوقوع المضاف
 موقعة ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار
 نسيا مذهبنا ولذا يكتب المضاف التعريف والتخصيص من
 المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي * قوله فالمفرد لما ذكر
 الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام وتلك الاقسام
 محال واراد ان يذكر عقيب تلك الاقسام ومحالها فاقى بالقاء
 لبيانها * قوله الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور
 يطلق على ما يقابل المربك وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما
 يقابل للمضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد هنا
 الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بكونه غير
 الاسماء الستة وما الحق بالثنى والمجموع لانها داخلية في المفرد
 خارجة عن الحكم فلا يحجب بانها غير داخلية في ما حكم عليه
 بناء على ان القضية مبهمة وان الاسماء الستة وبعض ما الحق
 بالثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الافراد

مذكورين نسبيا متبعا

اي وكذا لا يبيح ان الاسماء الستة
 على الحكم

في جميع الاحوال لان مقام الضبط ياباه مع ان ذكر المنصرف
 ح لاخراج غير المنصرف الذي لم يصف ولم يعرف باللام
 اصلا لا لاجرا غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يجب
 بانها غير داخلية واسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها
 (ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فيمكن ينبغي
 ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف هنا احترازا
 عنه) اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يمكن
 ينحصر فاحتيط في الانحصار عنه لتلايق غلط في امور كثيرة
 واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء
 بحالها كالاغتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة
 مطلوب له جدا * قوله والجمع المكسر المنصرف انما لم يقبل
 فالفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تلقيب ولانه
 يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو
 المكسر اول توهم التلقيب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام
 الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم ياب
 عن توهم التلقيب لم ياب عن توهم المشاكلة في المذكور
 فيكون من قبيل قوله تعالى (فساءت مرتقا) في مقابلة فحسنت
 (مرتقا) قوله الذي لم يكن الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال
 الذي لم يكن ملحقا باخر واحد واوونون والالف وتاء ليظهر
 خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلان جعا
 لفلان فيه * قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
 بالحركة لحقتها ولانها ابعاض الحروف (وفيه انها ليست
 ابعاضا لها الا توهمها) ولو سلم فذلك يقتضى الاصل بحسب
 الذات لا بكونها علامة * قوله والفتحة نصبا قال قدس سره
 في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين

المشاكل ان يعبر عن شيء بلفظ غير
 لوقوله في حاشيته

المشاكل ان يعبر عن شيء بلفظ غير
 لوقوله في حاشيته

المشاكل ان يعبر عن شيء بلفظ غير
 لوقوله في حاشيته

مختلفين

مختلفين لكن معمول المقدم مجرورا جازه المص انتهى وذلك
 لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها البناء ونصبها
 عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقربة
 عليه المقام لانه بضد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك
 ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية
 في كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل في الطرف
 المستقر * قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال
 قدس سره في الحاشية على معنى انه اعراب هذان القسمان
 بالضممة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضممة اعراب رفع
 وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى
 الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل
 وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذا
 العبارة لا يفيد كون الحركات الثلاث رفعا ونصبا وجرا الا
 على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي
 هو الرفع والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضممة والفتحة
 والكسرة وكانت تلك الملازمة من قبيل ملازمة العام الخاص
 افادت ذلك * قوله جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف
 لاختطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو
 بضد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل
 من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين
 بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا
 بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار
 الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني وليكن ذكرهما
 على ترتيب ذكر مقابلتهما قال قدس سره في الحاشية قوله السالم
 مرفوع على انه صفة الجمع انتهى لا مجرور على انه صفة

المشاكل ان يعبر عن شيء بلفظ غير
 لوقوله في حاشيته

للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التغير اذا جمع
وجاز توصيف المضاف الى ذى اللام بذى اللام عند الجمهور
لانها في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف
المضاف المكنسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده
* قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحدا مؤنثا
او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع
وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل
عرفات فيه لا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف
او بعموم الجواز كما يدخل مثل سجلات يخرج نحو ثين فكما
لا حاجة في ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او
معطوف وهو وما كان على صيغته لم يحتج في اخراج الثاني
الى تقدير المضاف * قوله غير المنصرف بالضم والفتحة
اي اذا خلى وطبعه كان كذلك * قوله فاعراب هذه الاسماء
الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري حكم
على شخص ويراد الحكم على نوعه فحاصله ان الاسماء الستة
حكمها كذا قيل في توجيه تلك الاراء ان اللفظ اذا اريد به
مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالتأويل المشتهر
مسماها بها فيصح ان يؤل ابوك آه بالصفة التي اشتهرت بها
وهي كونها اسماء ستة (وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ
موضوعا لنفسه * قوله بالواو رفعاً آه بالحركة التقديرية
او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم
الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير
مع الغناء عنه * قوله اذ مصغراتها اي ما يصغر منها وانما
قلنا ذلك لان ذو لا يصغر * قوله معربة بالحرركات لانه
يتحرك عينه ولامه وجوبا لئيم وزن فعيل وحرف العلة

المجهول

اي اذا خلى من جميع العوارض متروكا بطبيعته كان

المجهول اعرابا بحسب سكونه لبشابه الحركات * قوله
ومضافة فيه تغير انظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله
بالواو آه وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر
في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون العبارة محمولة
على التقديم والتأخير والا فالحال لا يتقدم على العامل فلذا قدم
ما اخره اولان للمازج تغير النظم لتكنة كالغناية او حسن
الموقع اي او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى
ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من ^{مفعول} ~~مفعول~~ الاعراب المفهوم
من المقام او المقدر في نظم الكلام * قوله ولم يكتف في هذا
الشرط بالمثل لثلاثتهم تفصيله ان خصوصية المضاف اليه
المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط
في غاية الخفاء فاحتج الى التصريح به ولبس الاحتراز عن المصغر
بصيغة الكبير ولا عن المثني والمجموع بصيغة الكبير الواحد
كذلك * قوله لثلاث يكون بينهما وبين الاحاد ولان الحروف
وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة
الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف حركتين
او اكثر فكرهوا ان يستبد المثني والمجموع مع كونهما فرعين
للمفرد بالاعراب الاقوى * قوله لمشايتها المثني في كون معانيها
منشئة عن تعدد كالاخ للاخ دون غيرهما ولبظهور ذلك
التعدد خصوا ذلك بحال الاضافة * قوله ولو جود حرف
صالح فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام
في اربعة منها كانتا مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل
نسبا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلية للاعراب وكذا اللواو
في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها
الا للاعراب قال الشيخ الرضوي الاقرب عندي ان اللام

في لا يكون الى مقدم على العامل

اذ لا يقال في ذكر الضمة ان نفي الضمة ظاهر

باعتبار كونه الاشباع بمقدار حركتين او اكثر

لا فانه من جاز عده سماعا بالواو لكن
معناه لا ينبغي عن التعليل

في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع علم العدة
والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع
كونها ابدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات
من جنسها للتخفيف وقال المصن ان الواو والالف والياء مبدلة
من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب
لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل تفيد ما لم يفده المبدل منه
وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث ولا يبق ذو وفوله على
حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعتبر من عليه بان لا يجوز
في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثني
والمجسوع وله ان يقول علامتي التثنية والجمع لستما من حروف
المباني بل من حروف المعاني * قوله وهو كلا وهو ليس بثنائي
لانه لم يثبت كل في المفرد وجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك
كلا الرجلين جاء قال الله تعالى (كلتا الجنتين آتت اكلها) وللزوم
الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر وجواز
امالته فان المثني لا يمال وانفه بدل من الواو لا بدال التاء منها
في المؤنث ولم تبدل التاء من الياء الا في التثنية وقال السيرافي بدل
من الياء لسماع الامالة ولا يملون اسما ثانيا على غير الشذوذ
الا ما كان من ذوات الياء * قوله وكذا كلنا على وزن فعلى والالف
للتأنيث جعل اعرابا كاللآ في كلا وانما جيء بالفاء التأنيث
بعد التاء لان التاء لم تنحصر للتأنيث فلها جاز توسيطها بل فيها
رايحة منه لكونها بدلا من اللام وهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب
تاء اخت وبت هاء في الوقف وانما ليست لمحض التأنيث وكذا
الالف لانها تغير الاعراب جاز الجمع بينهما والحق التاء بكلا
مضافا الى مؤنث افصح من تجريد هاء في قوله فلذا جاز
توسيطها رد المص حيث قال انها ليست للتأنيث لان تاء التأنيث

لا تكون

ط كائنا في بنت فانها مبدلة من الواو
تفيد ما لم يفده الواو

في الالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها ابدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال المصن ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل تفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث ولا يبق ذو وفوله على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعتبر من عليه بان لا يجوز في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثني والمجسوع وله ان يقول علامتي التثنية والجمع لستما من حروف المباني بل من حروف المعاني * قوله وهو كلا وهو ليس بثنائي لانه لم يثبت كل في المفرد وجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى (كلتا الجنتين آتت اكلها) وللزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر وجواز امالته فان المثني لا يمال وانفه بدل من الواو لا بدال التاء منها في المؤنث ولم تبدل التاء من الياء الا في التثنية وقال السيرافي بدل من الياء لسماع الامالة ولا يملون اسما ثانيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء * قوله وكذا كلنا على وزن فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كاللآ في كلا وانما جيء بالفاء التأنيث بعد التاء لان التاء لم تنحصر للتأنيث فلها جاز توسيطها بل فيها رايحة منه لكونها بدلا من اللام وهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبت هاء في الوقف وانما ليست لمحض التأنيث وكذا الالف لانها تغير الاعراب جاز الجمع بينهما والحق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريد هاء في قوله فلذا جاز توسيطها رد المص حيث قال انها ليست للتأنيث لان تاء التأنيث

لا تكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلنا مثني
اما لفظا ومعنى اومعنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفريق
المثني الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو * قوله فاذا اضيف
الى المظهر يجب ان يكون معرفة * قوله واذا اضيف الى
المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالغلب
كونه جاريا على المثني وهو موافق له لفظا ومعنى واصل الشيء
ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمثبوعه في الاعراب ثم طرد
ذلك فيما اذا لم يتبع المثني المعرب نحو جئنا كلانا واما اذا اضيف
الى المظهر فانه لا يجري على المثني اصلا * قوله واثنان قال الشيخ
الرضي كان عليه ان يذكر مذكروا ان اذ لم يستعمل مفردة فان زعم
انه ثابت في التقدير اذ كانه مذكروا ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك
في ثنائيان وذلك ان معنى ثنائيا لو استعمل طرف الجبل وليس
في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن
اذ ليس في المفرد معنى الثني فائثنان طرفا الجبل المثني فائثن
في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه * قوله وهو الوجه
ذولا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفردة
عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لاعن لفظها فلا يكون جمع
المؤنث السالم فيتبغى ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم
لمحقابه واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعمده من لمحقابه وانما
قدم الوعلى عشرين لانه جمع ولا بدل على عدد معين كما هو
مقتضى الجمع * قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ رضي
جعلت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لماسبة الالف
بحقته لقله عدد المثني والواو بقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم
مطرد في جميع المثني والجمع نحو ضربا وضربوا وانما وانما
وهما وهما وكما وكما * قوله لانه ضمير المرفوع للتثنية آه ولا

مذكروا في الالف طرفا الالفين

انما نعلم التداخل المثني

انما صيرورة الشيء ثنائيا

فان ابدل التاء الواو اذا كان لا يتر غفراحت وبت وكنت

كلام من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب
 الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو والجمع علامتي الرفع
 فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة
 الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلت
 الف المثنى وواو والجمع في الجرياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر
 دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع * قوله وفرقوا قال
 الشيخ الرضوي ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى ابتغاء على الحركة الثابتة
 قبل اعراب المثنى مع عدم استغنائها واما الضم قبل ياء الجمع فقلت
 كسر الاستغناء قبل الياء الساكنة لوابقبت والتباس الرفع بغيره
 وبطلان السعي لوقابت الياء لضمه ما قبلها وواو مع ان تغيير
 الحركة او لا من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب
 كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون
 في المثنى لكونه تنويناً ساكناً في الاصل والاصل في تحريك الساكن
 اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق بمحصل الاعتدال
 في المثنى بفتح الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بشقل الواو وخفة
 الفتحة واما انباء فيهما فطارية للاعراب * قوله للذين اشير
 الى تقسيمه اليها فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف
 الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله
 التقدير واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده كما تبين وليتصل
 لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقدير الح بياناً
 لمحل القسمين لانهما كما قيل * قوله ولما كان التقدير اقل سهل
 الضبط اشار اليه اولا والا كان المناسب تأخير عن اللفظي لان
 من حق العلامة الظهور * قوله اي في الاسم المعرب اشار به
 الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل
 في معنى اللام ان لم بقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر والاستثقال

في الامثلة

تقدير المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب
 الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو والجمع علامتي الرفع
 فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة
 الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلت
 الف المثنى وواو والجمع في الجرياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر
 دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع * قوله وفرقوا قال
 الشيخ الرضوي ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى ابتغاء على الحركة الثابتة
 قبل اعراب المثنى مع عدم استغنائها واما الضم قبل ياء الجمع فقلت
 كسر الاستغناء قبل الياء الساكنة لوابقبت والتباس الرفع بغيره
 وبطلان السعي لوقابت الياء لضمه ما قبلها وواو مع ان تغيير
 الحركة او لا من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب
 كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون
 في المثنى لكونه تنويناً ساكناً في الاصل والاصل في تحريك الساكن
 اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق بمحصل الاعتدال
 في المثنى بفتح الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بشقل الواو وخفة
 الفتحة واما انباء فيهما فطارية للاعراب * قوله للذين اشير
 الى تقسيمه اليها فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف
 الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله
 التقدير واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده كما تبين وليتصل
 لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقدير الح بياناً
 لمحل القسمين لانهما كما قيل * قوله ولما كان التقدير اقل سهل
 الضبط اشار اليه اولا والا كان المناسب تأخير عن اللفظي لان
 من حق العلامة الظهور * قوله اي في الاسم المعرب اشار به
 الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل
 في معنى اللام ان لم بقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر والاستثقال

في الامثلة واغوات الملازمة لما سبق من بيان محال الاعراب
 ولان في في قوله واللفظي فيما عداه اوست بمعنى اللام والا كان
 معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال
 ولا يخفى فساد * قوله الذي تعذر الاعراب فيه ففقد حذف العائد
 والصغير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذي تعذر
 اعرابه فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه اعني الضمير
 فصار مرفوعاً مستترا في الفعل * قوله الذي في آخره اي في موضع
 آخره فلا يلزم اتحاد الطرفين والمظروف ولك ان تقول ان آخر
 الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد * قوله الف مقصورة
 سميت بها لانها ضد الممدودة اولانها ممنوعة من الحركة مطلقاً
 والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم
 اختصاص المنع بالالف لتحقيقه في ميم غلامى * قوله او محذوفة
 وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف والخفاء امر
 هذا القسم وظهور مقابلة مثل بالاول وترك الثاني * قوله كعصا
 وغلامى خبر محذوف والتقدير هو اي ما تعذر عصا وامثاله
 وغلامى وامثاله اوصفة مصدر محذوف اي تعذر كعصا
 عصا وغلامى وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا
 وغلامى بدلا من قوله ما تعذر او بياناً له وقوله مطلقاً على التقدير
 الاول حال من مدحول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف
 من معنى التثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب
 وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف المصدر المحذوف او مصدر
 لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذر كعصا مطلقاً
 وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامى والعامل فيه
 ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل * قوله
 فان الالف ما اذمت الفسا * قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة

في الامثلة واغوات الملازمة لما سبق من بيان محال الاعراب
 ولان في في قوله واللفظي فيما عداه اوست بمعنى اللام والا كان
 معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال
 ولا يخفى فساد * قوله الذي تعذر الاعراب فيه ففقد حذف العائد
 والصغير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذي تعذر
 اعرابه فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه اعني الضمير
 فصار مرفوعاً مستترا في الفعل * قوله الذي في آخره اي في موضع
 آخره فلا يلزم اتحاد الطرفين والمظروف ولك ان تقول ان آخر
 الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد * قوله الف مقصورة
 سميت بها لانها ضد الممدودة اولانها ممنوعة من الحركة مطلقاً
 والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم
 اختصاص المنع بالالف لتحقيقه في ميم غلامى * قوله او محذوفة
 وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف والخفاء امر
 هذا القسم وظهور مقابلة مثل بالاول وترك الثاني * قوله كعصا
 وغلامى خبر محذوف والتقدير هو اي ما تعذر عصا وامثاله
 وغلامى وامثاله اوصفة مصدر محذوف اي تعذر كعصا
 عصا وغلامى وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا
 وغلامى بدلا من قوله ما تعذر او بياناً له وقوله مطلقاً على التقدير
 الاول حال من مدحول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف
 من معنى التثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب
 وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف المصدر المحذوف او مصدر
 لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذر كعصا مطلقاً
 وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامى والعامل فيه
 ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل * قوله
 فان الالف ما اذمت الفسا * قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة

في الامثلة واغوات الملازمة لما سبق من بيان محال الاعراب
 ولان في في قوله واللفظي فيما عداه اوست بمعنى اللام والا كان
 معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال
 ولا يخفى فساد * قوله الذي تعذر الاعراب فيه ففقد حذف العائد
 والصغير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذي تعذر
 اعرابه فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه اعني الضمير
 فصار مرفوعاً مستترا في الفعل * قوله الذي في آخره اي في موضع
 آخره فلا يلزم اتحاد الطرفين والمظروف ولك ان تقول ان آخر
 الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد * قوله الف مقصورة
 سميت بها لانها ضد الممدودة اولانها ممنوعة من الحركة مطلقاً
 والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم
 اختصاص المنع بالالف لتحقيقه في ميم غلامى * قوله او محذوفة
 وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف والخفاء امر
 هذا القسم وظهور مقابلة مثل بالاول وترك الثاني * قوله كعصا
 وغلامى خبر محذوف والتقدير هو اي ما تعذر عصا وامثاله
 وغلامى وامثاله اوصفة مصدر محذوف اي تعذر كعصا
 عصا وغلامى وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا
 وغلامى بدلا من قوله ما تعذر او بياناً له وقوله مطلقاً على التقدير
 الاول حال من مدحول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف
 من معنى التثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب
 وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف المصدر المحذوف او مصدر
 لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذر كعصا مطلقاً
 وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامى والعامل فيه
 ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل * قوله
 فان الالف ما اذمت الفسا * قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة

كلام من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب
 الرفع لانه علامة العمدة فجاءوا الف المثنى وواو الجمع علامتى الرفع
 فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى النى اولى بالقيام مقام الحركة
 الا الياء للجرو والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت
 الف المثنى وواو الجمع في الجرياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر
 دون الرفع لكونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع * قوله وفروا قال
 الشيخ الرضى ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة
 قبل اعراب المثنى مع عدم استنفالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب
 كسرا لاستنفاله قبل الياء الساكنة لوابقيت والتباس الرفع بغيره
 وبطلان السجى لوقايت الياء لضمه ما قبلها وواو مع ان تغيير
 الحركة او لا من تغيير الحرفي فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب
 كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون
 في المثنى لكونه تنويناً ساكناً في الاصل والاصل في تحريك الساكن
 اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق محصل الاعتدال
 في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة
 الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب * قوله للذين اشير
 الى تقسيمه اليها فيما سبق اى في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف
 الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله
 التقديرى واللفظى المعرف بلام العهد بما اراده كما تبين وليتصل
 لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقدير الخ بيانا
 لمحل التقسيمين لانهما كما قيل * قوله ولما كان التقديرى اقل سهل
 الضبط اشارة اليه اولا ولا كان المناسب تأخير عن اللفظى لان
 من حق العلامة الظهور * قوله اى في الاسم العربى اشارة
 الى ان ما لبست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل
 فى معنى اللام ان لم يقدر الوقت الى لزوم تقدير التعذر والاستثقال

في الامثلة

تقدير المفعول لا ينافى مع تقدير المفعول
 تقدير المفعول لا ينافى مع تقدير المفعول
 تقدير المفعول لا ينافى مع تقدير المفعول

في الامثلة واغوات الملازمة لما سبق من بيان محال الاعراب
 ولان فى فى قوله واللاظى فيما عداه اوست بمعنى اللام والا كان
 معناه ان الاعراب اللفظى لاجل ما هو منابر للتعذر او الاستثقال
 ولا يخفى فساد * قوله الذى تعذر الاعراب فيه ففقد حذف العائد
 والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذى تعذر
 اعرابه فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه اعنى الضمير
 فصار مرفوعا مستترا في الفعل * قوله الذى فى آخره اى فى موضع
 آخر فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر
 الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد * قوله الف مقصورة
 سميت بها لانها ضد المدودة اولانها بمنوعة من الحركة مطلقا
 والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم
 اختصاص المنع بالالف لتحققه فى ميم غلامى * قوله او محذوف
 وهى فى حكم الثابت ولهم هذا لم يعرب ما قبل الالف والخفاء امر
 هذا القسم وظهور مقابله مثل بالاول وترك الثانى * قوله كعصا
 وغلامى خبر محذوف والتقدير هو اى ما تعذر عصا وامثاله
 وغلامى وامثاله اوصفة مصدر محذوف اى تعذر كعصا
 عصا وغلامى وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا
 وغلامى بدلا من قوله ما تعذر او بيان له وقوله مطلقا على التقدير
 الاول حال من محذوف الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف
 من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب
 وعلى التقدير الثانى حال مما اضيف المصدر المحذوف او مصدر
 لذلك المحذوف والمعنى كتعذره فى زمان مطلق او تعذر اطلاقا
 وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامى والعامل فيه
 ما هو عايل فى الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل * قوله
 فان الالف ما دامت الفسا * قوله وكما فى الاسم العربى بالحركة

هـ اى من الكاف الاسمية وهو مشغول من حيث المعنى
 لعامل الظرف المستقر لكونه ابدلا مما فى قوله فيما تعذر
 او بيان له

تقدير المفعول لا ينافى مع تقدير المفعول
 تقدير المفعول لا ينافى مع تقدير المفعول
 تقدير المفعول لا ينافى مع تقدير المفعول

تقدير المفعول لا ينافى مع تقدير المفعول
 تقدير المفعول لا ينافى مع تقدير المفعول
 تقدير المفعول لا ينافى مع تقدير المفعول

لم يقل وكما في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع
 المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لمكان اولى يخرج مثل
 عصاى فان تذر لاعراب فيه قبل الاضافة (اعلم ان اكثر النحاة
 ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المص
 لان غلامى معرب ولان الاضافة الى المبنى لا يوجب البناء الا
 بشرط سبذ كر ان شاء الله تعالى * قوله فانه لما اشتغل الى قوله
 قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الابهيم بعد ثبوته
 في نفسه وهو هنا مضاف الى البناء فالاضافة اليه متقدمة
 على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها * قوله فاذهب اليه
 الخ تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما لا على
 الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملائمة متقدمة على كسرة الاعراب
 بمراتب تقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضى المتقدم
 على الاعراب فلا يجوز ان تكون هي اياها (ان قلت لم لا يجوز
 زوال الاولى بعروض الثانية قلنا لا وجه زوالها لبقاء سببها
 مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسر الملائمة
 اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره
 ان قلت لم لا يجوز ان تجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل
 كما في علامتى التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يارم ح توارد
 مؤثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكل يستحيل توارد المؤثرين
 المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين
 اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتى
 التثنية والجمع لان حمل علامتهما على الاعراب مستند العامل
 وهو مؤثر اصطلاحا وحملهما على معنى التثنية والجمع مستند
 الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقى * قوله اى في حالى الرفع والجر
 يعنى ان قوله رفعا وجرًا طرف الاستئصال المقدر والمعنى كاستئصال

لغات الاعلال مقدم على الاضافة
 ليسهل على المتكلم التركيب
 بعله
 وان كان هذا هو الوجه فيكون
 من وجهين احدهما ان كسرة
 الملائمة متقدمة على كسرة
 الاعراب بمراتب تقدمها على
 العامل المتقدم على المعنى
 المقتضى المتقدم على
 الاعراب فلا يجوز ان تكون
 هي اياها (ان قلت لم لا
 يجوز زوال الاولى بعروض
 الثانية قلنا لا وجه زوالها
 لبقاء سببها مع ان الاصل
 بقاء الشيء على ما كان
 وان العناية بكسر الملائمة
 اكثر خصوصا اذا لم يفت
 جانب الاعراب بالكلية
 لجواز تقديره ان قلت لم
 لا يجوز ان تجعلها علامة
 ايضا بعد تحقق العامل
 كما في علامتى التثنية
 والجمع فقد اجيب عنه
 بانه يارم ح توارد مؤثرين
 مستقلين اصطلاحا على
 اثر وكل يستحيل توارد
 المؤثرين المستقلين
 حقيقة على اثر يستحيل
 عندهم توارد المؤثرين
 المستقلين اصطلاحا على
 اثر ولا يخفى تحققهما
 فيما نحن فيه دون
 صورتى التثنية والجمع
 لان حمل علامتهما على
 الاعراب مستند العامل
 وهو مؤثر اصطلاحا
 وحملهما على معنى
 التثنية والجمع مستند
 الى قصد المتكلم وهو
 مؤثر حقيقى * قوله
 اى في حالى الرفع والجر
 يعنى ان قوله رفعا وجرًا
 طرف الاستئصال المقدر
 والمعنى كاستئصال

قاض
 او بجمع المؤثرين المختلفين
 في الازمنة او في الاعراض
 او في الاعراض او في الازمنة
 او في الازمنة او في الاعراض

قاض وقت مرفوعيته ونحو ريشته او وقت رفع العامل وجره
 له ولك ان يحصل مصدر او اشتغال رفع وجر او حالاً
 اضيف اليه الاشتغال المقدر اى حال كونه مرفوعاً ونحو ريشته الى غير
 ذلك من الاحتمالات التي ذكرنا في قوله مطلقاً * قوله لا يستعمل
 الضمة والنكسرة على اياء المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضى
 وذلك محسوس بضعف الياء وثقل الحركتين مع تحريك ما قبلها
 بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يستعمل الحركات كظني وكرسى
 * قوله ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض مرفوعاً او منصوباً
 لا على قوله قاض اذ لو قصد ح بلفظ نحو مسلمى تمثيل تقدير
 الاعراب كان مستنداً كالمادة الكاف اياه ولو قصد به كون
 اللفظ جمعاً سالماً بالواو والتون مضافاً الى ياء المتكلم لم يخرج
 ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية
 المذكورات بل يراد المذكورات واضرابها واهذا لم يجمع
 بين الكاف ونحوها * قوله فان اصله مسلمى قال الفاضل
 الهندى ان تلفظ الاعراب في مسلمى بعد الاعلال منهذر
 وقوله مستثقل كما في عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد
 الاعلال من التقدير وفي مسلمى ما قبله من الاستئصال لان
 اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه
 بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لالاسكان وتقدير الحركة
 * قوله فصار الاعراب حالة الرفع تقديرية وذلك لامتناع
 ان يكون البناء المنقلبة عن الواو بدلاً عنها في الدلالة كما
 جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلاً عن الفتحة لان الزايل
 بالاعلال في حكم الثابت فلو جعل البناء بدلاً عنها لكان لكلمة
 واحدة اعراباً لفظياً وتقديرية بخلاف فتحة الجمع فانها غير
 ثابتة تقديرية * قوله فان الياء المدغمة ايضا ياء باقية على سكونها

ويجاب بانه هذا قيل التصريح بما علم ضمناً

فالمعتبر في حاله بعد الاعلال وفي مسلمى
 حاله قبل الاعلال

وهو الواو

قاض

في تعريف المنصرف
بأنه الذي لا يغير
أصله في الإعراب

* قوله وقد يكون الاعراب بالحروف ولا في مدة آخره ساكنا
بعدها سواء كان مضافا أولا كما في قوله تعالى (والمغني الصلوة)
على قراءة النصب وإنما لم يقل ولا في آخره لئلا يتقضى القاعدة
بمصطفوا القوم ولعله إنما لم يعمد إلى ذلك لأنه يصح بيان
الاعراب اللفظي والتقديرى الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار
عارض وكان الياء في مثل غلامى ومسلمى لستة أمثلة أحدها
بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم يعمد في مع أن أعرابه
ينبغي أن يكون بالواو تقديرى في حالة الرفع كما في مسلمى
ولما لم يعمد من التقديرى بطل قوله واللفظى فيما عدا ذلك
عنه بأنه جعل داخل في باب غلامى نظرا إلى إخوانه وإلى
اللفظة الأخرى فيه وهى فى وان كانت قليلة نعم بقي الأشكال
في الاعلام التى يحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا
ومن زيد فانه معرب تعذر أعرابه وجوبا لاشتغال محلها بحركات
الحكاية وكذا في المثني المحكى اذ يجوز الحكماء فيه * قوله
واكتفى بتعريفه إنما صح الاحتفاء به لانحصار المعرب عند
في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بأنه مافيه
علتان الخ علم أن المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا مثل ما
سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بأنه
الذى يدخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف بأنه
الذى يسلب عنه الجر والتنوين أشبه الفعل ويحرك بالفتح
وذلك لاستلزام توقف الشئ على نفسه فيما هو المقصود من
التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما الخروج ما عرّب بالحروف
مثلا عنهما * قال غير المنصرف المنصرف مأخوذ من الصرف
وهو الفضل والزيادة وإنما سمي المنصرف به لاشتراكه على زيادة
يحل الاعراب اعني علامته وهى التنوين ولا تصافه بزيادة تمكن

ولذا

بمعنى أن فحوال الأضافه الياء المستعمل
بالحركة التقديرية كما إذا عرّب غلامى
وهو فى كذا لغة فهو داخل في باب
غلامى فكان أصله قوى نقل كسرة
الواو إلى ما قبلها ثم أدغمت

الاعراب بالواو تقديرى
من قوله لستة أمثلة أحدها

ولذا يقال له الامكن ولما عرّى مقابله عن تلك الزيادة سمي
بغير المنصرف * قوله أى اسم معرب جعل ما موصوفة
لاموصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة لئلا يلزم تعريف الخبر
وتكثير المبتدأ لان غير الايكتساب التعريف من المضاف اليه
(وقبه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفى وهو مفهوم
محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايبة وله ان يقول انه بهذا المعنى
ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لان علم
ضرورى ولا ضرورة هنا والقول بأنه خبر قدم يخالف لاسلوب
الشائع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة
ايضا من ان سبق العلم بالشئ يستدعى جعله موضوعا وقد
سبق العلم بغير المنصرف * قال فيه علتان فاعل الظرف او
مبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير
طبيعى يستدعى حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة
ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عنده
حصوله امر ايتاسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى
هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد مجازا لكن صريح
كلام المص في ان يوضح بدل على ان طلاق السبب على كل
من التسع حقيقة ونفى ذلك على ان صاحب المفصل تبنى
السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال مافيه سببان
ولم يقل مافيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين
ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده * قوله
واستجماع شرائطهما انما قال ذلك لئلا يظن مانعية التعريف
بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما فبما
دخله اللام او اضيف كالأجر واجركم فانه منصرف مع صدق
التعريف عليه وانما يدفع النقض به لان من شرائط تأثير

والمعروف بالسبب والعلة حينئذ ما لم يدخل
في اختيار الحكم

العلتين لتقاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما
 في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين ولما
 في الاخيرين فلان دخول اللام او الاضافة يعارض السببين
 او احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم (ان قلت سبق
 النقص عما دخله الكسر والتوين للضرورة او التشاسب
 لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز
 صرفه ويحذف ايضا علما لمؤنت لصدق التعريف عليه
 مع انصرفه الدخول الكسر والتوين عليه (اجيب عن الاول
 بما سيجي في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع
 وجود السببين المستجيبين لشراطينهما كما قال العلامة
 من ان هذه التاء ليست متحضة للتأنيث لدلائلها على
 الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن
 تقدير اخرى او ان تقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه
 ولا الكسرة الغير المختصة بالجر او ان تحذف الكسرة
 والتوين كما ذهب اليه بعضهم * قال من تسع مينة بقوله
 وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين بكونهما
 مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه
 والحصر فيهما استقرائي * قوله من علل تسع او من تسع علل
 والاول اوفق بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت اعني
 قوله موانع الصرف تسع * قوله اي الملل التسع مجموع ما في
 هذين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت
 سقف وجدران قال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف
 تسع كما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب انتهى هذه
 الايات لابي سعيد الانباري التحوي وانما لم يذكر اولها حتى
 يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع

العدم

في قوله موانع الصرف تسع
 اي موانع الصرف تسع
 اي موانع الصرف تسع
 اي موانع الصرف تسع

لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا يضرب من استكلف
 بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما * قوله لمجرد
 المحفظة فيجرت عن التراخي واريد مجرد للمشاركة وذلك لان ثبوت
 العلية للجمع ليس متأخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال
 في التركيب قال والتون فيه مساهلة اذ العلة بمجموع الالف
 والتون * قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف
 منصوب بتقدير اعني لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى
 تعيين المراد ويجوز ان يكون مر فوعا على انه صفة للنون لان
 اللام للعهد الذهني يزيدت للمحافظة على الوزن بدل عليه
 تكثير البواقي او بدل بمحذف موصوف اي نون زائدة او خبر
 مبتدأ محذوف اي هي زائدة والجملة معترضة * قوله اذ المعنى
 وبمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداد للموانع
 لانه خبر محذوف اي تلك التسع هذه او بدل من تسع او بيان
 لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم
 الكلام قبل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام
 كما قيل في قوله والارض جيعا قبضته * قوله وقوله الف الى
 آخره الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال
 المترادفة لو من ضميره المستقر في زائدة فيكون من الاحوال
 المتداخلة او صفة قوله ولو جعل الالف فاعلا آه الفرق بين
 بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد اذ على الاول يفهم
 زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم
 الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية * قوله يعني ان ذكر
 العلل آه من فسر التفسير بالاقترب فلعلة فهم من المبالغة
 المفهومة من جعل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان
 باب التعميل يحى للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يحى للتكثير

باجل جزء العلة شرط لها

اعني نون زائدة

بين والنون وبين من قبلها

فيكون عامل الحال معنوية باخذ اقل الشايع
 اذ المعنى لم يقل اذ التقدير

يعني ان قوله النون من موانع الصرف حال
 كونها زائدة

والنون كاشرة من قبلها الف

بما فائدة التقيد بقوله والظرف متعلقا
 بالزيادة يعني انه بعد جعل قوله الف فاعل
 زائدة الفرق بين ما اذا جعل قوله
 من قبلها ظرفا للف متعلقا بالزيادة
 وبين جعله ظرفا مستقرا متعلقا بالزائد
 فانه على الاول يظهر المعنى والنون حال كونه
 الالف موصوفا بالزيادة قبلها فيفيد
 الاشتراك في الزيادة من تقدم الالف
 عليها والذكر وعلى الثاني يظهر المعنى
 حال كونه الالف موصوفا

فان قيل قوله موانع الصرف تسع
 اي موانع الصرف تسع
 اي موانع الصرف تسع
 اي موانع الصرف تسع

لا يخرج عن الابدان قيد بذلك لانه اذا كان لا زجاني فكثير نفس الفعل فطوق زيد النجعة او لكثير الفاعل
 نحو موت الابل

المنعول لا تكثير الفعل * قوله والقول بان كل واحد آه الاظهر
 ان يقال يدل قوله على مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة
 مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند
 المص بناء على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم ان الخ لعله اراد
 ضم النشرة والاشنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي الفعل
 من الفعل الى الاسم في وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية
 كيشكر علما ولا يخفى انه لا يتناول نحو افعل علما بل نحو اعلم
 ايضا واما التركيب ففي البواني وقد تكلف في اعتبار التركيب
 هناك تكلفا لا معنى له فلا فائدة في ايراده قوله وقال بعضهم
 احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل في نحو اجز اداسمي
 به ثم ذكر وشبهه الف التائيت المقصورة وهو كل الف ليست
 للتائيت زبدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت
 للحاق كارتطى او لا كقعدت لانها بالعلمية تمتع من التاء كالف
 التائيت واما الف الحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف
 التائيت الممدودة وان كانت تمتع من التاء واصل المص
 لم يعتبرها لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصل
 ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه
 شبه بالف التائيت من الالف والتون الزائين قوله اشارت الى
 قسمي التائيت الخ يعني ان التائيت للفظي معتبر وان كان مع
 التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تائيت الفعل معه فلا يقال جاءت
 طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه السلامة * قوله من حيث
 اشتما له على علتين اه انما قال ذلك لان الحكم يضاف العلة
 حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين
 من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المنساق الى الفهم
 * قوله ان لا كسر ولا تنوين انما ذكر الكسرة هنا مع ان انتفاها

١ امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية
 الفعلية الى الاسمية
 ٢ على وزن الفعل التحدية ولا يبنى منه فعل
 يقال اخذ افعل اذا ارتعد من برد او
 خوفي وهو منصرف واذ كان علما
 نكرة فكذا منصرف وان معرفة فغير
 منصرف للتعريف ووزن الفعل
 ككيب العذر في عمر فانه بمنزلة علمين
 تقديره باعتبار كسر وعامر وهو ثلث
 بمنزلة ثلثة ثلثة ونحو طلع فان فيه
 تركيب التائيت والعلم وقس الباق
 لا حاق في جعفر حلياء عصب غنقا
 قبضت في معنى العظيم الشديد
 لا ليس في الاصول كسري حتى
 حق به

فان كان وزنه وزن الفعل على وزن فاعل فانه منصرف

قد علم

قد علم بقوله غير المنصرف بالضممة والفتحة لانه اراد الجمع بين
 الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر
 في التثني وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعربا اعراب
 المفرد كما ذهب اليه بعضهم * قوله لان اكل علة فرعية اعلم
 ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها
 وغيرها كفرعية المرجوح للراجع وانها لا تنحصر فيما ذكر ككون
 الاسم مثني الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه * قوله
 فاذا وقع في اسم علتان اه ولم يمنع بفرعية واحدة لان المشابهة
 بالفرعية غير ظاهرة ولا فوية اذ الفرعية ليست من خصائص
 للفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات
 الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي ولم تكف واحدة
 الا اذا قامت مقام اثنين * قوله فبشبه الفعل اعلم ان اصل
 الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم
 العمل في تمام معناه كما في اسماء الافعال يبنى ويعطى عملة واذا شابه
 في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى
 عملة ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع
 بتطفل الاسم ولذا شابه بوجه بعيد كونه فرعا فلا يبنى بهذه
 المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بهما
 عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل يتزع بهما علامة الاعراب
 وهو التنوين ثم يتبعه الكسرة او يترعان معا * قوله فنع
 منه الاعراب الخ وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى
 ذلك او منع التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز المص
 الامرين في الايضناج وقال الشيخ الرضوي الى الثاني فعود
 الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عود هافيه اه
 يجوز ان يقال شبه الفعل بضعف عند عود التنوين فيعود الكسر

اي جعل التثني متفاد الاعراب في وجه
 منع صرفها للعلتين اي العلمية
 والتائيت

او هو الاقمار والاشفاق

بمنه المشابهة اعلى

بمنه او سلا

بمنه او سلا

ليكونا كما صرح به العلامة الاعراب
 اي برفوف

عند من لم يثبت مرأى وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسروا لي
 سمحي ضحا ضحى لموافقته قلى * قوله لتنا سب المنصرف الذى
 يليه قد يصرف لتنا سب المنصرف الذى لم يله كقوله تعالى
 قوار برا على قرأة التنوين فانه صرف لتنا سب او آخر الاى
 فانها كالقوافى يعتبر توافقها ونجاسها واما اذا قرئ بالالف
 فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف بدلا من
 التنوين بل ان يكون للاطلاق كما فى قوله تعالى الظنونا (اعلم
 ان غير الفصحى فى نفسه قد ينضم اليه امر فصيح فيصير فصيحيا
 فان سلا سلا فى نفسه قبيح غير فصيح واغلا لا حسنة وجعله
 فصيحيا وكذا يبدئ الخلق بحسنة قوله تعالى يعيده والا فاللغة
 الغاشية يبدأ روى ان بعض البلغاء قال لكانت اكتب يا حار
 ان الركب قد صاروا بضم الراء فى يا حار فقال الكاتب يا سيدى
 يا حار بالكسر افصح فامر به بما امره به اولا واراد به ان التنا سب
 بحسنة * قوله مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف
 والمنصرف والا لكان الانسب الاكتفاء بسلا سلا * قوله
 وما يقوم مقامهما اللايق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه
 فى حد غير المنصرف * قوله احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى
 المجموع اى الجمع الذى يجمع الى ان ينتهى الى وزن فيمتنع عن جمع
 التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا فى سبب قوته فمنهم من ذهب
 الى ان قوة قياسه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير
 والمص ذهب الى انها لتكرر الجمعية حقيقة او حكما كما
 ذكره قدس سره والا كثرون ذهبوا الى انها لكونه
 لانظيره فى الاحاد العربية واما نحو ثمان فشاذا واما نحو
 الترامى فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من
 قبس فنقول عن الجمع واما نحو يمان وشام فى المنسوب الى اليمن

والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائى النسبة فهذا الوزن
 عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائى النسبة والالف الذى
 هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها فى الوزن
 وكذا اتهام بفتح التاء فى المنسوب الى تهيم بمعنى تهامة وهى بلدة
 قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى
 يائى النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة فى نحو عوارى جمع
 عارية منسوب الى العار لانها ثبتت فى واحد وصيغ هذا الجمع
 على اعتبار تلك الياء فى الواحد وقبل ان ثانيا مثل ثمان لانه
 منسوب الى جزءه الذى هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب
 الى ثمانية نسبة المعداد الى العدد فان ثمانية فى الاصل عدد
 والثمانى هو المعداد وليس الا فاذن الالف التى فيها غير الف
 المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائى النسبة وكذلك
 الياء غير الياء واما سراويل فاعجمى او عربى مفرد شاذ او جمع
 تقديرا واما نحو اكلب واجال وان لم يأت لهما نظير فى الاحاد
 فالاعتذار فيهما انها جمع اقله وحكم جمع القسلة حكم الاحاد
 بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصارا كأنهما باقبان
 على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجىء افعال فى الواحد نحو
 اذرج فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كدآش ولا باجروآك
 لانهما اعجميان ولان آك يحتمل ان يكون فاعلا ولا باشد لانه جمع
 شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل
 المنسوب اليه قال قدس سره فى الحاشية فاكالب جمع اكلب
 وهى جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار وانا عيم جمع انعام
 جمع نعم انتهى السوار يارة دست وقد يلحق التاء باساوور عليه
 قوله تعالى فى قرأة فلولا التى عليه اساورة من ذهب نعم چهار باي
 واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وارادوا بجمع جمعه التكثير

فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة
كذا في الصراخ * قوله او حكما كالجموع الخ انما جعل لمحقا
بالقسم السابق لانه شابه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه
وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره في الحاشية
وثالثها انه ممتنع من الجمع مرة اخرى * قوله والممدودة الهرة
في الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتأنيث دور الالف التي قبلها
ولما لم يفارق احديهما الاخرى نسبا الى التأنيث تغليباً * قوله
فانها ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء
لزمها كحجارة ونجارة * قال فالعدل الغاء لتفسير العدل واخواته
اي بيان نفس مفهوم السبب او شرط تأثيره وعليته وهو في اللفظة
الصرف فيقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته * قوله
مصدر مبنى للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من
ان يكون مستندا الى الاخراج او لا وان كان المتبادر الخروج بنفسه
وانما لم يفسر المصدر بالمصروف لان المعلوم لانه لا يدل على ما هو مسبب
للمفعول الا ضمنيا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو هنا
المعدولية لا ما قام بالمتكلم * قوله اي خروج الاسم اي خروج مادة
اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه * قوله عن صبغته كانه اراد بها
ما يشمل صورته الحكيمة ايضا فان خروج سحره ميبنا من السحر
ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها
دخل في صورته الحكيمة لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز
الفصل بينها وبين مدخولها مع هذا يبقى الاشكال لانها غير
متناولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة ولهذا يغير التفسير
بانه خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه
وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صحت في يوم الجمعة
مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصدر اذ ليس اني مدخل

في صورته

اي تبعا فان الاخراج يستلزم المخرجة

في صورته الحكيمة لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف
الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر
في حكم الملفوظ * قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام
قيل لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول
المعدولات ح تأمل * قوله واما المغيرات كالجموع والمصغرات
والمنسوبات الشاذة واما القلب كاي في يائس فقيل انه ليس
خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض
في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنى بسكون العين
فليس انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية
اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف
الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير
كون تغييره غير قياسي * قوله بل انما جمع القوس والنايب ابتداء
على اقوس ونايب ولهذا ايضا فان اليهما فيقال جمعهما
ولو كانا مخرجين عن اقوس ونايب لنسبا اليهما * قوله واعلم
انا نعلم قطعا الخ كان وجهه ان نظرا للحاجة في تتبعهم اولا الى
اعراب الكلمة وبنائها فاذا انظروا الى اعراب ثلث واخواته
وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتبع ان منع
الصرف لا يكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال
تلك الامثلة فوجدوا فرعيتي ظاهرة وهي العملية او الوصفية
ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعيتي ولم يصلح للاعتبار
الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة
لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الاقتضاء العدل المعدول عنه
وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالتفتوا الى العدل الحقيقي اي العدل
المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج والاول هو العدل التقديري
اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج * قوله فانقسام

قوله السيد الشريف المتبادر من الخروج للطلوع
مالا يستند الى اخراج كما في قوله فخرج
زيد الى بلد كذا

٤ فلو كان له دخل في الصورة لزم ان يكون
الامر الاعتباري دخلا في الكلمة فلا
تكون موجبا اقتضاء ان تكون
ملفوظا او مصححا

٥ فاما خارجا بما خرج به المغير انقياسا

العدل الى التحقيق والتقدير الخ المشهور ان انقسام العدل
اليهم ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت
بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف
ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصده اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت
بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلاثة ثلثية ثبت ان ثلث
فرعه وليس فرعيتيه لذلك الاصل الا باعتبار العدول عنه
فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف (ان قلت فكيف يصح
قوله الا ترى فلا دليل عليه الا منع الصرف) قلنا اراد به ان
الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النجاة واعتبارهم ليس
الامنع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة
فيه كما سيجي في الامر من قوله فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف
بحال المتعلق واما على المشهور فعليه خروج تحقيق اي
خروجها محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيء فيكون وصفه
بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا * قوله
كثلت ومثلت صفة بعد صفة لخروجا او خبر محذوف اي
ذلك الخروج كخروج ثلث * قوله والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا الخ ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله الشيخ
الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة
بمعنى وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين
ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر
نحو قراءت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العددا ايضا
كذلك عملا بالاستقراء والحقا بالمراد المتنازع فيه بالاعم
الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ
مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقبل انه اصله
* قوله الى رابع اراد بالي تعيين الحد والا فالأظهر الواو بدل الى

باعتبار
المراد بالاشتقاق
المراد بالاشتقاق

قوله
لأنه
المراد بالاشتقاق

* قوله وفيما ورائها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجتئها
قال الشيخ الرضى جاء فعال من عشرة في قول الكميت والمبرد
والكوفون يقيسون عليها الى التسعة نحو خجاس وخمس
وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال
من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي
والسباعي والثماني والتساعي * قوله والسبب الى قوله العدل
والوصف عند سبويه وذهب جماعة الى ان السبب تكرار
العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير
مكرر او اسمية الى وصفية * قوله لان الوصفية العرضية التي
كانت في ثلثة ثلثة (اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة
للوحدات لالماله الوحدات حتى يكون اوصافا بحسب الاصل
نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي للثلاثة
ثلاثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية
بالقياس الى وضعهما) ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار
الموضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي * قوله واخر اسم التفضيل
بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى
اخرى ان اخرى باخرى واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل
وفضلي فضليان فضليات وفضل * قوله لان معناه في الاصل
اشد تأخرا اي في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل
الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد وآخر اي
رجل آخر لا حار آخر او امرأة اخرى * قوله وقياس اسم
التفضيل الخ (ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل
فيه فلان اسم القياس وان اريد به ما استعمل منه في معنى الزيادة
فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار) قلنا يختار الاول
ونقول ما ذكره الشيخ الرضى من ان القياس في آخر بحسب

قوله والسر بكونه حتى صحت فوق الرجال
باعتبار

المراد ما ذكره في مبراهمة مأخوذة
مع بعض صفاتها تفرق

باعتبار
المراد بالاشتقاق
المراد بالاشتقاق

٧٢
 في هذا الموضع ان يفيد تعريف العدل كما ذكره المصنف
 بما ذكر سابقا من انه خروج الالام عما هو حق
 من الصفة او التبدل كلمة اخرى في فظها
 صدق العدل على اخر في جميع التقادير
 الثلاثة (يخرج عن صورته الحكيمة
 باعتبار لزوم اللام لانه بمنزلة الجزاء وعن
 استلزامه كلمة اخرى باعتبار الاضافة
 او من)

في هذا الموضع ان يفيد تعريف العدل كما ذكره المصنف

الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلاثة لكن عدل عما كان حقد
 لتعريفه عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدل
 بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه
 من الثلاثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا بدعي العدل
 عن لازم بخصوصه واحتيج ح الى تغير التفسير بما ذكر ليظهر
 صدق التعريف على جميع التقادير * قوله وقال بعضهم انه
 معدول عما فيه اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا
 وتثنية وجهما وتذكيرا وتثنا كاهو شأن المستعمل باللام
 قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا
 وتعريفا واجيب عنه يجوز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر
 اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر
 لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين
 من افراده فلا بد من لام العهد سواء صار بالعلبة علما نحو النجم
 اولا نحو قمعي فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى
 اللام محفوظا لثبته معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف
 في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقيدة كأمس حالة الرفع
 عند بني تميم فانه المعدول عن الأمس وغير منصرف بالعلبة
 المقدرة والعدل واما حالتي النصب والجر فبني عندهم وكضحي
 اذا اردت به ضحي يومك عند الجوهرى والقياس يقتضي
 ان يكون صباح ومساء معينان كأمس وسحر مع انها منصرفان
 اتفاقا * قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكره من يؤيده
 شيوع توافق المعدول والمعدول عند في التعريف والتكبير
 لكن يفور عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن
 لا يطابق الموصوف وعدول طواهر المثني والجمع والمؤنث عن
 ظاهر الواحد المذكور ولا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل

فانه المعدول عنه معرفة والمعدول بكثرة لوقوعه
 صفة للشدة كقوله لا تحفدة في أيام أخرى
 خلاصة الجواب عدل عن ذلك الطريق الى
 طريق آخر وهو التعريف بالعلمية حين
 العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك
 اللام ومن حيث المعنى باعتبار خبره
 عن التعريف الاصلي واعتبار التعريف
 العائلي اي بتقديره علم بعد
 العدل كان غير منصرف للعدل والعلمية
 المقدرة)
 والذم سبق من ان كل الجنس اطلق
 واريد به فرد معين من افراده فلا بد
 من لام العهد

في جيب
 في جيب
 في جيب

في جيب

٧٣
 اذ لا فرق بين المعدول والمعدول عنه الا باعتبار تقدير من في الاول
 وذلك لا يوجب تعدول على تفسير المص لما ذكرنا من عدم دخول من في الصورة
 الحقيقية من لا في الصورة الحكيمة

في جميع التصاريف الاخر لان تقدير من لا يوجب المعدول
 من تفسير المص لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل
 في جميع التصاريف لان اللام دخلا في صورته الحكيمة وعلى
 كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في اخرج جمع اخرى لعدم
 احتياج آخر او آخر اليه وعدم اعراب منع الصرف في البواقي
 * قوله لانها بوجوب الخ الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل
 في اجمع واخوانه فلاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف
 الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا * قوله او اضافة
 اخرى مثلها في المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تكرارا
 للاول ولا نعم بشرط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ
 الرضى بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك
 المضاف عليه فهو الاعلال او بداهة سابع * قوله وقباس فعلاء
 افعيل ان كانت صفة الخ عليه الاكثرون واعترض عليه بان
 فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكرا مجموعا على فعل ايضا
 واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع * قوله وان كانت اسما
 ان يجمع على فعالى بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه
 ابو علي ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك
 بجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او
 العلم وله ان يقول انه علم جنس * قوله والاخر الصفة الاصلية
 وان صارت بالعلبة في باب التأ كيد اسما اليه ذهب المص
 واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب اخر
 حراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع
 على اجمعون لان جمع باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار
 معناه الاسمي افاعل كاساور وان كان الثاني لم يكن مؤنث
 اجمع جمعا بل يجب ان يكون مؤنثه جمعي كفضلي واجاب عنه

لا اي اعتبار العدل فيما هو موجود الالف
 التانيث والجمع المنتهي وعدم اعراب منع
 الصرف وهو الفتح في البواقي اعني
 اخوان واخرون واخريات

قول اعشى
 علامة بنية سيرة الفرس بداهة اول الفرس
 سابع الفرس السيرة السيرة

بانه وضع تأكيد للمبارك بالعلامة
 التعريف ولم يستعمل في شخص معين
 فيكون علم جنس
 فتدرك كالمود واروق
 فلا يصح جمع على اجمعون على كلا الحالين

الشيخ الرضى بانه اسم التفضيل في الاصل فعني قراءات الكتاب
اجمع انه اتم جمعا في قرأت من كل شئ ثم مجرد عن معنى الزيادة
فعدل عن اوازم اسم التفضيل فهو كما خرف صار في حكم احر
لفظا ومعنى فصيح ان يكون مؤنثه جمعا كجماء كما يصح حسنا
وخشئا في حسن وخشن لمجرد انهما في حكم احر معنى وفيه
بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المص فلا يكون في حكم
احر معنى * قوله وعلى ما ذكرنا من تفسير معنى الخروج عن
الصيغة الاصلية وتبينه بالامثلة لا يرد الجوع الشاذة اي
لا ينتقض التفسير بها * قوله كيف واواعتبر جمعا يعني
ان اقوسا وانثيا لو كانا مغيري اقواس وانثيا لم يصح نسبة
الشدوذ اليهما اذ نسبة الشدوذ اليهما اما من جهة انهما
مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او من جهة
انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول
اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس
المعدول قاعدة يلزم من مخالفتها الشدوذ * قال او تقدير
كهم قال الشيخ الرضى ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام
اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا
كان او جمعا كصرد نام مرغى وعرف جمع غرفة واما الثاني
فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الاخر وجع وان كان صيغة
مباغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كتحع في مبالغة خاتع اي
ذاهب في الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به نحو يافسقى
وهي في المذكور كفعال في المؤنث نحو يافساق ففيها المعدل
عند الحاجة حتى لو سمي بها مذكر لا منع صرفها وتمسكوا
بان الاصل فيهما مساواتهما لماهما لمباغته في عدم الاختصاص
بثياب (وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال

معدول

بجميع جميع لم يبق معنى الوصفية فكيف
يكون حكم احر في جملة الالفاظ
في قوله تعالى فجدد الملائكة كلامهم اجمعوا

٧ اي لمجدد شأنا لا في الالفاظ
على المعنى الوصفية كما في
الجمع بعد مجردة عن معنى
الزيادة او في كسرها

٧ جعل بيان الموصوفين الاربع اشار
لادفع التكرار يعني ان ما ذكر سابقا قوله
واما المغيرة الشاذة اه كان حوسبا
بمعنى كون المغيرة الشاذة خارجة عن
الصيغة الاصلية وبنينا المعدل على علم
وخبرها في تفسير العدل بناء على تفسير
الخروج عن الصورة والتنبيه بالامثلة
فانه قد اقتضى بالامرين المذكورين عبارة
الاتضحاح انه ان اعتبر الخروج عن الصورة
الاصلية يتحقق العدل كما اعتبر في الامثلة
والا فلا وفي المغيرة الشاذة لم يعتبر
الخروج والالتم تكن شاذة فلم تكن
معدولة ٤ وعلى تقدير كونها مغيرة
اقواس وانثيا لا يكون فيهما الجمعية
لعدم كونها مغيرة الواحد ابتداء فعدل
ان يكون جمعا على خلاف قاعدة

معدول عن الشايع واما الثالث فان جمع شرطين ثبت فاعل
وعدم فعل قبل العلية فقيم العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله
منصرفا كادب ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل
الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا ح الى تقدير العدل
فيه كقيم لانه ثبت قائم وعدم قيم قبل العلية فهو معدول
عن قائم اسم جنس واذا اخذل احد الشرطين انصرف
ان قلت فيدعي على هذا صرف عرو وز فر لكون عمر قبل العلية
جمع عامر وز فر قبل العلية بمعنى السيد قلنا لما سمعنا غير منصرفين
حكما بانها معدولان عن فاعل ولم يحكم بانها منقولان عن
فعل الجنسي انتهى (ان قلت الشرط الاول يناق ما قاله قيس
سره من ان المعدول عنه في العدل التقديرى غير ثابت قلت
قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس
وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل على
والظاهر ان الحق هو هذا * قوله فانهم اعتبروا العدل على زعم
بعض النحاة * قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء
اي لينضم الى مناسبتها لزال وزنا مناسبتها له عدلا فيحصل
البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والالبي
كلام وحساب وانما عنوانها لتحصيل الكسر اللازم بسبب
البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة المستحسنة ولان
الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعي الخفة والبناء
تأخف من الاعراب * قوله واهذا يقال ذكر باب قطام ههنا
ليس في محله فمكانه ذكر استطرادا وفيه اشارة الى تقدير
العدل في غير المنصرف قد يكون الحمل على الاخوات * قوله
فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف * قوله الوصف
الانطباق تفسيره تحقانه * قوله وهو كون الاسم وانما فسر به

ثبت فعل قبل العلية فقيم

فهما حكم المستثنى

يعني ان المشهور في كون المعدول عنه غير ثابت
كون المعدول عنه فاعلا

لا ينعقد الفقه وما ينعقد
الام

الصفات المأخوذة من تلك
الصفات المأخوذة من تلك
تلك الصفات

لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف * قوله على ذات مبهمة
لم يتعين الا ببعض الصفات التي اخذت معها (وفيه نظر لان
الاصناف المأخوذة من صفات مقبسة الى ذوات معينة لا تدل
على ذات مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الغياض
المأخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على
ذات ماله كثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذات
معينة متصفة بالحجارة مع انه وصف مثلاً اذير مصغر ادور
جمع دار تدل على ادور متصفة بالحجارة مع انه وصف ولهذا
كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر
فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فالاولى
ان يقال كون الاسم الا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض
الصفات المأخوذة منها او بما قيس اليه ذلك البعض (ان قلت
اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة بالعلية والتأنيث
(خلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر
* قوله سواء كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله بشرطه
* قوله لا العرضي لعرضيته فانه في معرض الزوال فكانه
لم يثبت والسبب ارافع للاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا
اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يقع الى الآن دليل قاطع
على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف
اربع مد خول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن
الفعل بقوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارئة
على اربع كما هي طارئة على يعمل لان اربعة للذكر واربع
للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيء لانه
اذا جاز ان لا يعتمد بالوزن الاصل في يعمل بسبب عروض تاء
تخرج عن الوزن فكيف يعتمد بالوزن العارض في اربع

الصفات المأخوذة من تلك

مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد
قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان المانع قبول تاء
التأنيث وهذه التاء ليست للتأنيث بل للتذكير لان قولك اربعة
وجبال اوزيدين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من
اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء
هاء في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية
وقال المص التاء القاذبة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة
ليست كذلك * قال شرطه ان يكون الاولى ان يقول ايضا
وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم وكله تركه لانه يعلم
قيما بعد قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا
لتفرع الدلالات المتبعة عليه انتهى اي لتفرع الدلالات
الثلاث المتبعة في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع
اصلا لان الاصل ما يتنى عليه شيء واذا كان الوضع اصلا
والدلالة فرعاً له صح نسبة الدلالة اليه في يتوهم ان اشتمال
الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف ولك
ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصل * قال فلا تضره الغاء
للتفريع * قوله ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية اختصاص
الدال على المعنى الوصفي ببعض افراد الخ او معنى الغلبة
مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراد الخ ذهب
الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة
ببقاء المعنى الوصفي فاذا لم يضر اللفظ الدال على المعنى الوصفي
اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجزائه
على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا غلبة لاعتباره في المفهوم
قال السيد قدس سره ظاهر كلام المص يقتضي عدم الاشتراط
لعدم تقيده الحية والقيد بالصفة (وفيه ان الحمل على الاطلاق

ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد
لا المحدود وكانت اعلما فلا تنصرف
الظاهر انه لا يخلو عن

بناء على كون اللاحق

صحة الموصوف صار على الغلبة
لان خصصه الموصوف صار على الغلبة
داخلة في مفهومه ولا يوجب اثره على
غيره
عدم اشتراط بقاء الوصفية في الغلبة
وجعل الرقم مطلقا

اي لعدم صحة
الكون مقبلة من مفهومه فلا يقال قيد ادم

المراد منه

مختلف للغة قال في الصراخ اسود ما رزرك سياه وارقم مار
 يشته وقالوا ان اذهب اسم للقيس من الحديد لما فيه من الدهمة
 فالاولى ان يقال انه يصدد تعيين الثبات ولا مدخل في ذلك
 لتقييدها بصفة * قال فذلك الفاء للنتيجة فيسند على
 ترتيب العلم واللام للتعليل فيزيد ترتيب المعلوم فلا يغني
 احدهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع
 الاصلين المرتب احدهما على الاخر لا الى الاصل الاول ليصح
 عطف امتهن على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف
 والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد
 كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو
 عطف على صرف بلا اشكال * قال صرف نسب الصرف
 الى الكل لانه صفة لجزئه * قال وامتنع اسود اي صرف اسود
 او امتنع اسود من الصرف * قال منع افعى مار برك * قوله
 اشتقاقه من الجدل الجدل محكم بافتن رسن را * قال للطائر
 قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخاطبه قليل جرة يصول
 على كل شئ قال في الصراخ اخيل نام مرغى كه اورا يقال
 بدوارند * قوله لاشتقاقه من الخال خال نقطة سياه كه بر اندام
 باشد ونشان خيلان جماعة * قوله لاقى الاصل ولا في الحال اما
 الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد
 بتلك الالفاظ الانواع بخصوصية من غير ملاحظة حيث
 وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك الاوصاف * قوله
 التانيث بالتاء هي تاييزاثة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها
 ينقلب في الوقف هاء فاء اخذت التانيث لانتفاء التعيين
 الاخيرين قطعاً بل هي بدل من اللام فلو سمى باخت مذكر
 صرف ولو سمى بها مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره

التي غلبت فيها هذه الاسماء

المراد منه

يحمل

يحمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات
 فانها مصروفة عنده لان التاء الملقوطة فيها ليست متحضة
 لا تانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها
 اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملقوطة وان لم تكن
 متحضة * قوله فانه لا شرط له للزوم الالف * قوله ليس بـ
 التانيث لازماً اي بعد ما لم يكن لازماً لان التاء في اصل وضعها
 للفرق بين المذكر والمؤنث وهي لا تكون ح لازمة للكلمة كحجرة
 اسمها كانت تلك الكلمة اوصفة كحجارة وحسنه وقد يحى على
 خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة لكن لم يعتبروا هذا للزوم
 * قوله لان الاعلام مخفوفة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء
 بشانها (انما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها
 للضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المناسبات
 لضرورة الشعر وفي المناسبات للهرب عن الثقل فيما هو كثير
 الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكلم العربية فربما
 تصرف العرب فيها بانقص وتغيير الحركة وقلب الحرف
 كما قالوا في جبريل جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتعسر
 تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلامهم الخفيفة
 وتركيب حروفها المناسبة ولك ان تقول ان التصرف
 في تلك الاعلام لعدم مبالانهم بمالبس من اوضاعهم ولذا
 قالوا اعجمى فانعاب به ما شئت فكأنها ليست اعلاما
 (فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلامهم * قال
 والتانيث المعنوي اي ما يكون تاء مؤنثة مقدرة ولا مجال
 لتقدير الالف للزومها * قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء
 قيل لان المقدور عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر
 العلمية فالمقدر اولى * قوله شرط لوجوب منع الصرف مستلزم له

فلا يكون تعظيماً

حتى يكون تانيثاً مقدر

الكون تانيثاً مقدر

لم يزل عارضاً بخلاف لزوم به العلم فان العلمانية وضع ثبات

* قوله او تحرك الاوسط اى بالفتح الى فدار كهند مع انها متحركة
 الاوسط بحسب الاصل * قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور
 الثلاثة ان قلت هذا النقل يوجب تحتم تأثير كل من العلمية
 والثابت وتحتم تأثير كليهما فلم جعله المص موحدا لتحتم تأثير
 الثابت (قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث اولا لان
 المحتاج الى التقوية هو التأنيث لكونه معنويا دون العلمية وفي
 الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذى ذكره الشارح * قوله علمين
 لبلدين اشار بقوله لبلدين الى وجه تأنيث العلمين اعلم ان اسماء
 الاماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها
 وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر
 كل منهما فجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال
 معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيه الوجهان وكذا
 في اسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحقى * قوله ممتنع صرفها
 او ممتنع كل منها عن الصرف والاو اوفق بقوله يجوز * قال
 فشرطه الزيادة على الثلاثة وهنا شروط تركها احدها
 ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذى
 كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حائض
 فاته في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات
 ان يكون المجرد عن الناء منها صفة المذكر وتانيها ان لا يكون
 تأنيثه محتاجا الى تأويل غير لازم كرجال فان تأنيثه بتأويل
 الجماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع وتاليها ان لا يغلب
 استعماله بحسب معناه الجنسى في المذكر ثم ان تساوى استعماله
 مذكر او مؤنثا فتساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله
 مؤنثا فضع الصرف راجح وان لم يستعمل مؤنثا فضع الصرف
 واجب والسرفى اشتراط الاولين ان التأنيث المذكور في الاول

بتسمية طارية وفي الثاني بعارض تأويل غير لازم وقد زال
 بالعلمية ما طرأ وما عرض فلم يبق التأنيث والسرفى اشتراط الثالث
 ان الحكم للفالب ومما ذكرنا يظهر وجد ترك اشروط * قوله
 لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس
 فيما هو على خمسة احرف وبالمجسلة الحرف الاخير في الراء
 على الثلاثة ساد مسد الناء لان موضع الناء في كلامهم فوق الثلاثة
 (وثبة ان كانت بمعنى فمحذوفة اللام واصطلاحها ثبوت وان كانت
 بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين واصطلاحها ثوب * قوله اى
 التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اى تعريف المعرفة
 وان تعتبر الجنسية اى المعرفة من حيث انها معرفة * قوله ان يكون
 علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف
 وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما
 اراد في قوله التأنيث بالنساء شرطه العلمية علمية ما فيه التأنيث
 قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام ان قلت
 لم لم يأت باللام ههنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار
 لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا لزيادة
 قوله في العجمة * قوله بان يكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال
 حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف
 الذى شرط تأثيره بالعلمية لا يتحقق له الاتحقق العلمية بخلاف
 البواقي فان تحققها مغاير لتحقيق العلمية * قوله يجعل غير المنصرف
 منصرفا او في حكم المنصرف * قوله فلم يبق الا التعريف
 العلمى هذا مبنى على ان السبب الاخرى اجمع واخواته الصفة
 الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة
 كما ذهب اليه جمع * قوله وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى
 هذا جرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره

او على التجوز اى بارادة العمام من الخاص وفيه ان كون تأثير التعريف مشروطا بتحقيقه في ضمن العلمية او بثبوتها في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير * قوله لان فرعبة التعريف للتكثير اظهر لان الفرعية لمقابلة التكثير والتعريف يذكر في مقابلة التكثير لا العلمية * قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير * قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم * قوله سمي به احد رواة القراء سمي به رواية عيسى * قوله وانما جعلت شرطا لاختصاص الاشتراط ما قاله الشيخ الرضى وهو العجمة في الاعجمى يقتضى ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضى ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية لللام والاضافة فامتنعنا معها جازان بمتنع معها ما يعا قبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فبتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطلاري يزيل حكم المطر وعلميه فيقبل الاعراب وباء النسبة وتخفيف ما يستعمل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذر بيجان في كركان وآذر بايكان واما اذا لم يقع الاعجمى في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات * قال وتحرك الاوسط ذهب سيويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار لتحريك الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه * قوله وهذا اختيار المصن ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه فاس العجمة

على التائيد المعنوي او غره تحت منع ما وجور ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضى ما ذهب اليه ليس بشئ اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شئ من كلامهم * قوله لانه امر معنوي اى ليس له علامة لفظية قال وشر قبل يجوز ان يقال امتناع صرفها لتأويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكر او لا يرجع اليه ضمير المؤنث والمناقضة فيه مجال فلو مثل بلك اسم ابى نوح النبي عليه السلام لكان اسما * قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه الزاع من نوح وشر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شر لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شر ولان انصراف نوح جلي بما لا ينبغي ان ينزع فيه بخلاف امتناع صرف شر فانه ليس بهذه المثابة * قال الجمع اى الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اى جمع يقوم مقام سبين ليطهر تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قال صيغة المنتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اى صيغة ينتهى بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقص برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع جار على حير * قوله وبعد الالف حرفان اولهما مكسور او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقص بصحاري وكالات * قوله لانها جمعت في بعض النصور مرتين اى لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلمية المستفادة من قوله لهذا * قوله ليكون صيغته مصونة عن قبول التفسير فتصير لازمة

فيصح ان يرفع اصلا وهو الصرف * قال بغيرهاء الباء للملازمة
والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما في قولك كنت بغير
مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لانك كنت بما يفاير المال
وهو خبر آخر لشرطه او صفة لقوله صيغة * قوله منقلبه
عن تاء التانيث اه فعلى الاول يكون قوله بغير هاء مقيدا بحالة
الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا بخلافه * قوله جمع فارهة
لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال
قدس سره في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره
بين الغروهة ويقال للفرس بخواد انتهى الحاذق مرد زيرك
ويقال للفرس رائع ايضا * قوله لانها لو كانت مع هاء كانت
على زنة المفردات (ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر
تغير الوزن بها) اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها
اثر في تغير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعاللة
موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعت وفران وفيه نظر
لان التاء انما يكون لازمة في فعاللة اذا كانت المنسوب كاشاعت
في جمع اشعتي لانها بدل من باء النسبة بخلاف ما اذا كانت
اللاجمية كجوارب في جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء
لا يقتضي الوضع مع التاء * قوله ولا حاجة الى اخراج نحو
مدائي بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو
كرامي مع انه غير منصرف * قوله فانه مفرد محض لا يصح الا
معاملة المفرد بخلاف فران فانه جمع محض لا يصح الا معاملة
الجمع * قوله جمع فرزین او فرزان هو مغرب * قال واما فران
فنصرف قيل لبست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف
لسبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال
وانما لم يقل فنصرف لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار

اسمية اولان المراد نحو فران اولان المراد اللفظ وهذا
هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث
فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشكلة المسمى
مع انه يجوز ان لا يكون منونا * قوله وحضاجر علما للضيع
لبس منصوبا باعني لان المنسوب به لا يخلوا او قلما يخلوا عن مدح
او ذم او ترجم ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني بل هو منصوب
على انه حال من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول
ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه ح في قوة لا وجاز
فيه ما جاز في لام تقديم معمول المدخول وزيادة لافي ما عطف
على المدخول لتأكيده النفي ولا يخفى ما فيه من ابهام ان امتناع صرفه
مخصوص بحال العلمية ولبس كذلك لامتناع صرفه حال
التكثير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ
محذوف وينبغي ان تكون الجملة اعتراضية لاحالة ليجلوا
الكلام عن ذلك الابهام * قوله بل للجمعية الاصلية الجمعية
وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها لبس مع
اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن
قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية الاشخاص برجال
فلم يأت بشيء لان نوع ابهام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية
كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز
ان يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة
من معنى الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا ذاهرة بالاحمر قال
في الحاشية قدس سره الضيع هي الاشياء والضيعان هو الذكر
والجمع ضباعين كسر حان وسراحين انتهى قال في الصراح
حضاجر كفتار وضيع كفتار وضيعان بالكسر كفتار
وضيعانه ماره وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال

* قوله والا لكان بعد التكرير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل اخر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضعف انه علم بالجنس شامل للضعف لا الجنس هو الضعف انتهى هذا التساويل بنا على تسليم ثابث الضعف وقد عرفت ما فيه * قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة * قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر * قال اعجمي خبر محذوف * قوله حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف آجر المعرب مخففا حلا على موازنه من افعال علما لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كالكلب والبحر * قوله لكنه من قبيله حكما الخ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لاهل القطع قال المص في شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك * قال تقديرا اى قدر تقديرا * قوله فكأنه سمي كل قطعة من السراويل سروالة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروالة لم تجب بمعنى قطعة من السراويل بل جاءت بمعنى قطعة الخرقه فيكون المفرد مفروضا وانما لم يجعل جمالها بالمعنى الثانى حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون السروالة بهذا المعنى مفردا له (ولفائل ان يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعى الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا لجواز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لامن اقطاع الازار) ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجز نعم جاء في الاشخاص كذا ان (اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على

الاقطاع

الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب سرازم جمع شردمة وهى القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق * قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغالبا كما كان لفظ اذا في الاول واقعا موقعا وفي الثانى واقعا موقعا ان المساكمة * قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا ينفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافى اثبات الاشكال من وجه آخر هو ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفردا يعجمى ولا اعتبار لموازنة الاعجمى او بالندور او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف اولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فن نظر الى التقدير منه من الصرف ومن نظرا الى وقوعه على الواحد صرفه * قوله اى كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص ككقاص اسم امرأة واعيل مصغرا على لام مقصور كما على فان الالف فيه ثابتة لخفتها * قوله اى في حالتى الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المسفانة من الكاف * قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ولان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضئيف وهو مشابهة غير محسوسة * قوله على وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهية * قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقصدا على منع الصرف سواء كان التوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع

على الواحد

الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التثوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضى ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جوارى بالتثوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذفها وثبات الحركة ثم جوارى بحذف الحركة للاستتقال ثم جوارى بتثوين التثوين عن الحركة ليخفف النقل بخذف الياء الساكنين * قوله وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبضة وعليه قول الفرزدق (ولو كان عبد الله مولى هجوتة) ولكن عبد الله مولى مواليا) ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل موالى بتشديد الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى في مافيه من المباعدة في الهجو * قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة ولا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعروف ههنا لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجمع كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا نقول لانسلم الحصر لجواز ان ينقل او لا الى معنى جنسى او ينقل او لا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسى كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحقيقه وثبوت لا اشتراطه * قوله من غير حرفيه جزء ان قلت اعتبار هذا القيد بما ارى بالتركيب من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديدا للاتصاف بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتاج الى نفيه بوجه * قوله ليا من من الزوال والاعلال او ليتحقق سبب

أخبرني
بأنه

لا يخلو ما في غير فانه غير منقول فثبت له حكم العلمية كما لمفردا علان عدله مفردا

آخر حق ينزب اثر المنع * قوله فتحصل له قوة اي اللزوم * قال وان لا يكون باضافة ولا اسناد الباء الملازمة اي ان لا يكون ذلك التركيب ملازمة لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبنائها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه * قوله لان الاضافة الخ ولان تأثرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول باعراب الحكاية * قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه اي اذا كان في طبع شيء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكما فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة * قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا * قوله كأنما كتفي انما قال كان لان المذكور فيما بعده مع بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائر التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن هنا ينقدح جواب آخر هو ان المص وافقهم في منع الصرف * قوله من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال * قال الف والنون قيل الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كانا الخ * قوله لانهما من الحروف الزوائد بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصاله جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون من الحسن ويمنع ح * قوله لمضارعتها لاني التانيث في منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفهما دأرا عليه وجودا وعدما

يشعر كونه منقولاً

يخلو بعلبك فانه لم يرد سبب حال التركيب على العلمية

ولا يكتب المضاف التعريف المضاف اليه

جعل له وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجهاً للشبه لان
الوجوه الاخرى تساوى الوزنين صدرا كسكران وجرأ وكون
الزائدتين في سكران مختصتين بالذكر كما ان الزائدتين في نحو
جرأ مختصتان بالموث وكون الموث في نحو سكران صيغة
اخرى مختلفة للذكر كما ان المذكر في جرأ كذلك ولا يدور عليها
منع صرفهما الا ترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه
ومنع صرف عمران وعثمان مع عدمها * قوله اما كونهما
من يدين وفرعينهما للزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير
وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن
التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي تؤثر ان
بشبهها * قوله واما مشابهما لاني التائيت اى في منع دخول
تاء التائيت ان قلت لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا
المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابه فان كان الاولى
فهى فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثانى فهو فرع لما
زيد عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة مع
ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية
مغايرة لفرعية المشبه به * قوله والراجح هو القول الثانى لان وجه
اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر * قوله لا الاسم
الشامل ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل
والمقابل للطرف الا لازم الظرفية * قوله وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد او مجموع وتنبيه الضمير في قوله ان كانا باعتبار
تعددتهما في انفسهما * قوله او شرط ذلك الاسم فيه انه
يخالف الشروط السابقة لكن يخرج عن لزوم تناقض بين اعتبارى
الوحدة والتعدد كافي التوجيه الاول * قوله فشرطه العلمية منهم
من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق

ما خلف المشابهة شرط والسبب الالف والنون
التاء لهما فرع المزدب عليه

سبب واحد او مجموع وتنبيه الضمير في قوله ان كانا باعتبار
تعددتهما في انفسهما * قوله او شرط ذلك الاسم فيه انه
يخالف الشروط السابقة لكن يخرج عن لزوم تناقض بين اعتبارى
الوحدة والتعدد كافي التوجيه الاول * قوله فشرطه العلمية منهم
من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق

للمشابهة

للمشابهة لا سبب لانها كافي التائيت بقومان مقام علتين * قوله
او لا يتم التاء او لتحقيق سبب آخر كما عرفت في التركيب * قال
عمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء
وفي الصيغة لم يثنى كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا
لكن الموث ح مع التاء * قال او في صفة فيه انه عطف باو
على عاملين مختلفين وليس على شرطه قيل الصواب الواو
بدل اولان الالف والتون يوجدان في الاسم والصفة واجب
بان التزيد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردا وفردا
لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان اول التوزيع * قوله
لانه متى كان مؤنثه فعلى اه هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم
اجتماعهما وحكمواح بالانصراف قد افاد به ان وجود فعلى
ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانية فالعدول
عنه الى ما ليس مطلوباً غير مناسب بل غير صحيح لان المطاوب
قديم يحصل لغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص
الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى
عندهم انتفاء فعلانية كان الواجب عندهم امتناع صرف رجن
لحصول المطاوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكده مبنى
على دليل افظى والانتفاء المبني على الدليل اللفظى لا يكون الا
بوجود فعلى * قوله لانه صفة خاصة لله تعالى اه لقائل
ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لاني الوضع فاذا نظر
الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل
في التائيت التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلا فاعلى اكثر
من فعلا فاعلانية فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق
وعلى الثانى ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال
ان الثابت بالقياس لا يضر ولا يكتفى * قال وندمان لما كان

المراد بذكرمان اللفظ كان علما غير متصرف فينبغي ان لا يكون
ولا يكسرهما الالمساكية المسمى * قوله وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا
فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة
والا لم ينجح الى قوله فشرطه ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله
فشرطه على شرط التحقيق لا على الاشتراط لان السببية ليست
الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل * قوله
بالفعل بمعنى الخ في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل
وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس وذا عرّب كما هو
المشهور * قوله وكذلك يذر من يذر المال اي اسرف * قوله
وخضم من خضم الشيء اكله بجميع فيه * قوله وشمل علما
مرتبلا بالعبارة لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس * قوله
ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل مجهولا من الخواص
لم يأت في اسماء الاجناس الا دليل لدونية وقيل العرب قد نقل
الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه الصلاة
والسلام ان الله تعالى نهىكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا
من دليل بمعنى اسراع واما دليل علما لقبيلة فيجوز ان يكون منقولا
مند ومن دال بمعنى مشي مشيا مخصوصا والتغير للدلالة على العلمية
كما قيل في شمس شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل والرمم بمعنى
الاستفادان * قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة
ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى
الى تأثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا ومطلاع الثيايا
ولولا ذلك لتون جلا ويرد بانه ان كان علما فتحكى مع الضمير وهو
لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي ابن رجل جلا اي
انكشف امره او كشف الامور * قال او يكون انما لم يقل بدله او يغلب

تامة متى اضع العلامة فترنوي

كما قاله النحاة لان فاعل اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه
غالب في الافعال ولم يحى في الاسماء الاخانم وعالم وساسم
اسم شجر اسودولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اثبات
الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول انه لم يجد فيه ما يميزه
عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له
زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص
اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف
قياسية في جميع الافعال المتصرفه فصارت لاطرادها في جميع
الافعال ووزن الاسماء اشد اختصاصا بالفعل * قوله او يكون
غير مختص خصه بقريته المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول
اولى بالتأثير والظاهر ان اول منع الخلو وان النسبة بين الشقين
العموم من وجه لا فترا قهما في شروا حرو واجتا عهما
في نحو يزيد ويشكر ونحو استخراج معلوما ومجهولا وامرا
واستبرق اعجمي وتواعد وتواعد واقتل واقتل * قوله اي اول
وزن الفعل الخ لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن
الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود
* قوله زيادة حرف او حرف زائد على الاول صح لفظية
في لان الصفة تنسب الى موصوفها بقى وهو شابع وكذا على
الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم
من وجه ويصح نسبة النعام الى الخاص بقى وبالعكس اولان
المراد في موضع اوله * قوله من حروف اتين لو غير ذلك الحرف
لم يضر كهراق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا
لو تصرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالمحذف كبسم
او بالقلب كاعلى او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان كما اذا
سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فالتك

لم يضر كهراق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا

ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجارى مجرا
لا يكون في الاسماء فتقول في قل من لم يقل واخش اسمين جاء
يقول واخشى * قوله غير قابل اى حال كونه ا. حال من ضمير
اوله وانما لم يحذف له شرطاً للشق الاول لانه لا اختصاصه بالفعل
لا يقبل التاء اصلاً * قوله ولو قال غير قابل للتاء كانه امراد غير قابل
للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقص باسود اذ قياس مؤنثه
ان يكون على فعلاء * قال ومن ثم امتنع احر وانصرف بعمل
قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظراً لما تقر من ان
المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط قد يدفع بانه جعل اشتراط
هذا الشرط علة للحكم بامتناع احر وانصرف بعمل ولا يخفى
ان هذا الاشتراط سبب الحكم المذكور * قوله بالسببية المحضة
او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافاً لجماعة
حيث قالوا تأثير علمية الاسم الذى فيه الالف والنون ليس
الا لتحقيق السبب فيه وهو المشابهة بالالف التائت الممدودة
* قوله بواحد من الجماعة اى بمفهوم صالح لان يراد به واحد
من الجماعة * قوله فانه اريد به المسمى بزيد والام يصح توصيفه
باخر لانه تكرر * قال لما تبين اى الدليل ظهر بالانترام * قوله
استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى استثناء بعد تقييد المستثنى
منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد
بلا عطف لان الاول استثناء المطلق والثانى استثناء من المقيد
ونظير ذلك ما يقال في توجيه طرفين من جنس اذا كانا متعلقين
بفعل واحد بلا عطف ولو جعل المص قوله العدل ووزن الفعل
معطوفاً على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة
ولعل الفائدة في الفصل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف
والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب * قوله كما في عمرو احدى اتفق النحاة

الاجل في قولهم وخفف فانك تعلم اجاب قول
وسيع وخافى منصرفاً لعدم بقاء الزاوية
المعتبرة سلكنى

على ان

على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الاعلى كعمرو مع
وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحد
اولا كما صبح ويزيد واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان
غير منصرف قبل العلمية كذلك ومثلث فذهب اكثر النحاة الى
انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب
جماعة الى عدم انصرافه اعتباراً للعدل الاصلى واليه مال
الشيخ الرضى قال لا ان العدل امر لفظي وهو باق واما اخر
وجع واخوانه اعلاما فغير منصرفة عند سبويه اعتباراً للعدل
الاصل ومنصرفة عند الكوفيين * قال وهما متضادان دفع
لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جماعة للعدل
والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة
بعد التكبر وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما
لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها * قوله على اوزان
مخصوصة هي اوزان ثلث ومثلث واخرو سحر وامن عند تميم
وقطام ايضا عند هم * قوله اى لا يوجد شئ من الامر الدائر
يعنى ان المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقاً لعدم صحة الحكم
ولا السبب الذى هو احد الامرين للزوم استثناء الشئ من نفسه
بل مفهوم ما مرددا بين مجموع السبين واحدهم او مفهوم ما
مساوياً له اعنى ما يجامعه العلمية مؤثرة ولم يكن مشروطاً بها
وهذا المعنى وان كان منحصراً في احدهما لكنه اعم منه بحسب
التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة
التوحيد * قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة
كما في آذر بيجان * قوله وايضا قد عرفت به بنسبة النقص
باخر على وزن افعول حيث قبل له معدول كما كان معه
اللام او الاضافة او من * قوله ولما كان قول التليد اظهر

او ليس مطلق السبب مختصاً بواحد

مقرون

الخ يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم ح جعله لي قول
 سبويه اصلا مع انه مناسف للقاعدة الحققة عنده وامتساع
 فصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية
 او الحالية او كونه يدل الاشتغال بغيره * قال في مثل اجر عمل
 حال من اجر لانه مفعول للمماثلة * قوله وكذلك افعل التفضيل
 وكذلك ثلث * قوله اضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل
 فعلا ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الفطاهير دون افعل فعلا
 * قوله حتى صار افعل اسما اي صار ملحما به كالفعل * قال
 اعتبارا يجوز ان يكون مصدرا مخالفا لذن ذلك الاعتبار نوع
 مخالفة * قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدوم
 يجعله كالثابت * قوله وفيه بحث انه ان قيل جاز اعتبار شمة
 من الوصفية في العلم كما اذا سميت يا حمر من فيه حرة اجيب
 بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة
 ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلى كزيد * قوله واما الاخفش
 قال الرضى قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافة في نحو اجر
 انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف
 * قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر * قوله
 لما يلزمه علة للنفي لا لاني * قوله فان العلم للخصوص والوصف
 للعموم يعني انه اراد بالتضاد والتقابل ولم يرد التقابل بالذات
 لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام والوصاف
 فالتقابل بينهما بالعرض * قوله في حكم واحد اي في شان اثر
 واحد وتخصيله * قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعاً شخيصيا
 فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد
 اي بالنوع ولا في منع صرف اجر في طائفة الوصفية والعلمية لتعدد
 المنع * قوله قلنا تقدير احده الضدين ام بل نقول ليس في هذا

المقام

المقام الاتوهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تدافع بين
 الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين
 العموم والخصوص لاختلاف محلها وهو المدلول ولا بين
 رادة العموم والخصوص ان يجوز استعمال المشترك في المعنيين
 وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل ولك ان تقرر الكلام على وجه
 لا مجال للشبهة فيه وهو ان الموجود اللفظي بازاء الوجود المعنى
 فكل هو ان يكون في عالم اللفظ ما يندر في عالم العين اذ لا يكون فيه
 في بادي الرأي وهو تأثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص
 سواء كان المضدان مجتمعين اولا وانما قلنا في بادي النظر لان
 الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكميات المتقابلة المؤثرة في المزاج
 وذلك تدقيق فلسفي * قوله لكنه شبه به فان لزوم اجتماعهما
 في التصور حالة تأثرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق
 * قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد * قوله اي
 بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق
 الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين
 ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة
 لعدم اختصاصها بالبناء * قوله اعني اللام والاضافة دون سائر
 الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيران
 لمدلول الاسم بخلاف البواقي * قوله وحيث ضعف الخ قيل
 في توجيهه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود
 خلفه وهو اللام والاضافة او انه محذوف لانه لا يمنع الصرف
 بل للاضافة واللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواج
 بيت الله معاقبة للتنوين المقدر * قوله ان العلمية تزول باللام
 والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل
 مصدرا او صفة كالفضل والحسن * قوله كالمصنفات

ووجه الشبهة الصورة والكسر

بالمجاز والتمثيل والمعرفة

اي بحقيقة اللام بانفسه لا بالتعريف

اذ لا يلزم الاطلاق الاصل

قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث
قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر ناقلا عن الصحاح * قوله
اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس
لا على فردة فعلى هذا التفسير تكون جملة هو ما اشتمل منقطعة
عن السابق وهو اما موقوف وقف الاسماء الغير المركبة مذكور
للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف
المبتدأ والتقدير المرفوعات هذه وهذه المرفوعات واللام لاستفراق
الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد على ما يفهم من السابق
حيث قال وانواعه رفع ونصب جروفيه تأمل قوله لان التعريف
انما يكون للماهية فن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من
المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيد وتذكيره بله نظر الى خبره
اعني ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقتها له كما يجوز
مطابقته المرجع لم يأت بشئ الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى
الجمعية والحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال
ان الكلام محمول على بيان الطرد * قال على علم الفاعلية لم يقل
على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار مأخذه فاذا اخذ
المأخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرفة في تعريفه ولئن تنزل
عن ذلك فلا شبهة في ايها الدور لانه خال عن الاشارة الى اصالة
الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف
* قوله والمراد باشمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اي
كالوصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن
اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب
ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة
فالمرفوع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها
ملازمة الكل جزئه وتضمنه له او ملازمة المطر وغلبه للطاري

والمراد بالاشتمال هو هذه الملازمة * قوله اذ معنى الرفع المحلى
انه في محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه
الحيثية وح لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست
علما لافاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم
لثبوت رفعه او لاعتبار رفعه لما هو في محله وان الاشتمال اعم
من ان يكون محققا او مفهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له
او لما هو في محله لكان الامر ظاهرا * قوله وكيف يخص الرفع
لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم
الفاعلية او جعل اللام لامهد كما ذكرناه آنفا * قوله اي من
المرفوع فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية ويأتي
عنه قوله ومنها المبتدأ * قوله او مما اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل
راجعا الى المرفوعات بضرب من التأويل ويوافقه قوله ومنها
المبتدأ * قوله لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند
وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بديلت
اي رأى ويدفع بانه نادر ولانه لا ينتسخ بالعامل وفيه انه قد ينتسخ
بحوكني بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد * قوله
التي هي اصل الجمل لا شتمالها على ما هو موضوع الاسناد * قوله
ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ
فانه عديم معقول وقوة المؤثر تقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعة
اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكر في المبتدأ لان لا يفيد قوة
رفع بل يفيد فضيلة حاله * قوله لانه باق ولان ما عداه يصلح
ان يرتد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه
لقيامها مقام كناية * قوله ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه
بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكال * قوله الا بالمشتق حقيقة
او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل * قال اسند اليه

الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت
او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة * قوله
بقريته ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف * قال
او شبهه او للتوابع لا للشك او للشكيبك * قوله اي ما يشبهه
في العمل او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه
فاعل لعماله حقيقة * قال وقدم الجملة حالبة بتقدير قد الضمير
فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او * قوله
لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لانه مقرر الاسناد
ولو اراد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله لدفع
توهم الدخول واليه مال المص في شرح الايضاح * قوله والمراد
تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل * قوله المراد وجوب
تقديم نوعه بقريته انه يصدد تعريف نوع من انواع المرفوع
ويجب ان يكون المعريف واجزاؤه من لوازم المعرف هو السر
في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين
محل الفائدة وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد
تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب
الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدلوا باننا لو جعلنا
زيد في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم
والتاخير لم يحتاج الى الاضمار وتغيير محل الوجود اهون من اثبات
المعدوم ولهذا قالوا لبس في زيدا ضربت الا النصب ولا يلزم
عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم
اخوانه * قوله اي اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة
قيام متعلق باسند او صفة لمصدره قيل يحتمل ان يكون
حالا بعد حال ولا يخلو عن شئ لان الفعل لا يكون على طريقة
القيام بل الاسناد يكون كذلك * قوله على طريقة قيام الفعل

لا يغير ان الحدود نوعا او ههنا ما كلف اليه
الفعل والثاني ما كلف اليه شئ

في خبر الاسناد
الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لانه مقرر الاسناد

اي قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجد عملك وعلى
جهته اي على طرزه وطر يقته وشكله * قوله وطريقة قيامه به
ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك علامتها او من لوازمها
وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به
والتعريف عنه لبس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد
اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تأمل والمراد بالاسناد
الذي هو على طريقة القيام ثبوت شئ لامر ثبوتها بمائل القيام
ويشاكله في المعنى او في التعبير فتعريفه تعبير القيام ان قلت
فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا للقيام
افراد بعضها بمائل بعضها * قوله واحترز بهذا القيد عن
مفعول مالم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه في قوة ان
مع الفعل المجهول * قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد
القاهر فانها مالا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين
* قال وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابواه لكان نصا فيما قصده
لان ابوه بمحتمل ان يكون متداء (وفيه انه لو كان متداء لوجب
تقديمه على قائم كافي زيد قائم * قال والاصل ان بلي هو في اللغة
ما يبنى عليه شئ وفي العرف القاعدة والمراد ما سبذ كره قدس
سره ان قلت لم آثر هذه العبارة على قولك الاولى ان بلي مع انه
اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل لمحا
الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها
وانه لبس بمجرد اولوية بل يبنى عليه بعض الاحكام كما ينسب
بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم
الملق * قوله في الفاعل وكذا الاصل فيما هو بمعنى ان يقرب
من الفعل ويتقدم على ما لبس بمعنى كالمفعول الاول من باب
اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول

في خبر الاسناد
الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لانه مقرر الاسناد

بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة * قوله اي ما ينبغي
ان يكون الفاعل عليه (الحاصل ان الفاعل من حيث هو
فاعل يقتضي قرينه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك
الاقتضاء لعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك
ما يقال ان الماء بطبيعته يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك
الاقتضاء بعارض مسخن * قال ان يلى فعله لم يقل ان يلبه
مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر
موضع المضمحل لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل
اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به * قوله لشدة احتياج
الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمداول الفعل وطرف
النسبة الذي هو فاعل ههنا داخل في قوام النسبة ومقوم لها
ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة لدالاتها على النسبة كانت
جزء للفعل كذلك الفاعل لدالاته على ما هو في قوام النسبة
كان في عداد جزئه * قوله يدل على ذلك دلالة ان كما ان
السابق دل عليه دلالة لم يدل ايضا تلك الدلالة وضيع
اعراب الفعل بعد افعال نحو يضربان ويضربون وتضربين
* قال فلذلك اللام للتعليل فيفيد ان كون الولي اصلا علة
لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فتفيد
ترتيب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق
او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة
فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال
المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف
عليه لثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة فلا يصح الاستدلال
بالامتناع عليه * قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة
تقدم الشيء على امر رتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء

تقدم

تقدم بالفعل اولم يتقدم وهو ح في حكم المتقدم لان ثبوت
السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب
موضع المسبب * قوله خلافا للاخفش وابن جني بسكون
الباء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم
الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقضاء الفاعل (وفيه
انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ما
سوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجوز ذلك وليس
للضرورة المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجوز
الاختصار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف
اليه غير عمدة وقيل تجوز ضرورة اذ لو لم يضر لزم اما
حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح (وفيه
ان ارتكاب القبح اهون من ارتكاب المتع مع ان مثل ما ذكره
جارهنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واطهاره
يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول
في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملحق * قوله جزي
ربه الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب العساويات اما اشرار
الناس او حقيقتها قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب
يعوى عواء صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على
سبيل التقال بان الدعاء قد اجيب * قال لفظا تميز اي اذا اتى
لفظ الاعراب * قوله في ضمن الامثلة فان احضار الفرد متضمن
لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الفرض متعلقا بخصوص فرد
كافي التمثيلات * قوله والمفعول المتقدم ذكره ضمن الامثلة اي في ضمن
ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين
الى الآخر * قوله فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شائع
* قوله نحو ضربت موسى حبل فان القرينة فيه اتصال علامة

الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع
 احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى
 * قوله بعد الا بشرط توسطها بينهما الخ اي بعد الواقعة
 بينهما في صورة التقديم الثابت والتأخير الذي يحكم بامتناعه
 يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذا لم يتوسط
 وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء
 والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير الممتنع ايضا مشروط
 بتوسط الا بينهما لما سجد كره قدس سره * قوله فلا يحزر عن
 الالتباس الخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لقائل
 ان يقول التحرز عن الالتباس الخل يقتضي امتناع تقديم
 المفعول على الفاعل في نحو موسى ضرب عبسى لالتباسه
 بالاسمية التي تخل بالمقصود * قوله فلما فاة الاتصال الانفصال
 اي للزوم خلاف المفروض * قوله مع جواز ان يكون عمرو
 مضروبا لشخص آخر هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره
 مما اذا كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب
 احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون
 زيد مضروبا به * قوله لانه لو قدم المفعول على الفاعل
 مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجاعة من النحويين واما
 عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قيل الا
 فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير طامه
 او مستثنى منه فكأنه قدس سره حل كلامه على ما هو المتفق
 عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة * قوله لاحتمال ان يكون
 معناه ما ضرب احدا احدا لا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة
 من النحويين واما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شئين باداة
 واحدة بلا عطف والمجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى

وما نريك

(وما نريك اتبعك الا الذين هم اراد لنا بادي الرأي) اي ما نراك
 اتبعك احد في حال من الاحوال الا الذين هم اراد لنا في بادي
 الرأي اي بلا روية قوية وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل
 مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي اي بان الظرف مما يكفيه
 رايحة من الفعل * قال واذا اتصل به وكنا اتصل بصلته
 او صفته ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة
 والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه
 واكرم هند را رجل ضرب غلامها * قال وجب تأخير لم يقل
 يجب تقديمه اي المفعول لانه اذا كراحوال الفاعل * قال
 لغيايم قرينة مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام
 للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مستحج لا باعث * قوله
 لان تقدير الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل
 بخصوص من صدر عنه الفعل فبسأل عنه فالجواب المنطبق على
 السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتداء وحل شئ عليه لانه هو
 المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند
 وضع الفعل يوثى بالفاعل كما يوثى عند وضع المسند اليه بالخبر
 ولان السائل غير متردد في الحكم وزيد قائم بفيد تقوى الحكم
 بتكرار الاستاد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضى ان زيدا
 في المثال المفروض مبتداء لفاعل ليطابق السؤال فانه جملة
 اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم السؤال
 عنه * قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى
 بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي
 قدس سره ان يزيد ناديا يحذف حرف النداء والجملة الندائية
 معترضة وذلك لان المناسب للقلم ان يدعى ان الضارع والمختبط
 لما وقع في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما

دونك لائق في رخاء ونعمة * قوله بقريضة السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ المبنى للمفعول فانه منشاء للالباس والتزدد وهو منشاء للسؤال فنزل السبب منزلة المسبب * قال بخصوصية اللام للاجل وح براد بخصوصية خصوصية غيره ويحتمل ان يكون للوقت وح يحتمل خصوصية وخصوصية غيره * قوله متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي بريحته من الفعل لا يبيح المقدر لان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء بخصوصية مع انها ليست سببا قريبا للبكاء * قوله ومختبط بما تطمح حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره * قوله والمختبط السائل من غير وسيلة اي بغير علة وسابقة حق يقال اختبطني فلان واصاله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا لاسقط ورقها قوله والطوايح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طوايح للنسبة مثل ماء دافق يقال طاح يطوح وطاح يطمح اي ذهب كوافتح جمع ملقحة من الالفاح آبتن كردن يقال رياح لواقع اي للسمحاب ولا يقال ملقحات * قوله وما مصدرية لانها امكن من الموصولة بمعنى التي اهلكتها الطوايح من الاموال * قوله وبما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه ببيك المقدر مما ياباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوايح يزيد مما لا يلزم لان علة البكاء هلاكه باي سبب كان وايضا الطوايح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه * قوله اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل صريح

او حرف

او حرف يودي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها تصير في قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو (ولو ان ذات سوار اطمعتني) فان لول الشرط وجوابها محذوف والتقدير لسهل على ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتأذى ممن دونه واصله ان رجلا شربفا اطمعته امة * قوله لحذفت الجملة انما تقدر الجملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية * قال واذا تنازع الفعلان من قبيل تجا ذينا الثوب * قوله واقتصر على الفعل بجواز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع * قوله في اكثر من الفعلين نحو كما صليت وسلمت وبارك وترجت على ابراهيم وح يكون الاخير كالشأنى والبواقي كالاول عند البصريين والاول هو الاول والبواقي كالشأنى عند الكوفيين * قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها * قوله معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يحرم فيه النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم اوله يعتبر * قوله اذ هو يستحقه قبل الثاني او هو طائب والاسم مطلوب والمزاج مفقود او هو مؤثر والاسم قابل والممانع مرتفع * قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه او بعمومه طرفا لثبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجيه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقق بمرتبتين اذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجود ان كل منهما معموله ولا حال التصور الذي هو مبدأ للتحقق * قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اي لا يابى من حيث انه واقع

في هذا الموضع ان يكون مفعولا لكل منهما ليصور النزاع ولا يخفى
ان منطقتنا في حسبي وحسبتهما منطقتين الزيدان منطقتان
لا يأتى عن وقوعه مفعولا للفعل الثانى بل يأتى عن ذلك ثنية
المفعول الاول والخالف بين المفعولين وان الضمير المتصل
بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع بأبى عن وقوعه مفعولا
لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما * قوله لانه حرف لا يصح
اضماره اى استناره كاستنار الضمير هكذا قالوه وفيه ان الفاعل
هو المنكلم وهو لا يستتر في الماضى نعم لو كان بدل انا هو او كان
الواجب الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالانساب
ان يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير
لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء له والابس عاملا ولا جزء له
واما بطريق الانفصال فلانه في صورة المتنازع فيه وكل
من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول لضرورة
ملحقة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بال حذف او بالاضمار
الخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء
الرفع اما اذا كانا متخالفين فيعين الاضمار كقولك ما ضربت
الانت وما اكرمت لا ياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض
صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم * قوله ومراد المصنف
بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف
ما يقتضيه الاصل السابق على رأى البصرية فاحتج الى الاستثناء
ويوافقه على رأى الكوفية فيكون من تفاريع الاصل السابق
واما ذكر المفعول فلتتيمم البحث * قوله فلهذا خصه بالاسم
الظاهر (ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الاحكام
الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر (قلنا لعل المراد
جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق

الحذف

بالتأني

الحذف كان ينبغي ان يحذف ولا يجاب باننا ندعى المهمة لا الكلية
لحجة المهمة على تقدير اطلاق الاسم * قوله واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الخ قال
الشيخ الرضى يلزم البصريين في هذا المقام اى في مقام ما
ضرب واكرم الا انا او الا زيد متابعة الكسائي في مذهبه
لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار اذ
لا يستعمل الا كذلك * قال فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ
انه جزء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع وح يكون
الجزء قوله فان عملت او المقدر الذى هو جاز اعمال كل منهما
او فيختار كما في بعض النسخ * قوله ولبس هذا قسما ثالثا
من التنازع المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه
افراد الظاهر وتكثيره ايضا * قوله يختلف حال والعامل
فيه معنى فعمل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون
رجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع
الفعلان لا ان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل
هذا زيد قائما في ان العامل فيه فعل توهى * قوله لقربه اى
لقرب الطالب الى المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبى
وورود الاستعمال السابع عليه (ان قلت اذا كان القرب مرجحا
كان ينبغي ان يولى بجواب الشرط عند اجتماع اداتى الشرط
والقسم لجواب القسم مثل والله ان اتيتنى لا كرمك (قلنا
القرب مرجح عند تساوى مرتبتى القريب والبعيد ولبس
القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء
التصديق * قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا في رفع
الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير الشأن وضمير نعم رجلا ورب

رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نص
في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا اكونه
فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فذهب من منع وان كان في العمدة
لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا تزول الحيرة به ومنهم
من جوز في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع
من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة
وان لم يكن نصا فيه * قوله وللزوم التكرار بالذكر ولبس من باب
التكرار اظهر اثار المفعول في نحو حسبي وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية * قال دون
الحذف طرف لا ضمرت * قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل
هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف
كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو
(اسمع بهم وابصر) حيث حذف بهم وهو فاعل عند سبويه
وفي نحو اضربن واكرم القوم يحذف الواو والياء في الاول
والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها
اما عن الاول فان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له
فاعل لالفاظ ولا تقديرا واما عن البواق فيانها من باب تقدير
الفاعل لامن باب حذفه نسبيا والحذف في باب التنازع
محذوف نسبيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان
كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا
منزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء
المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكر
الازيد فالاقرب ان يعتذر عن البواق اما عن مثل ما قام
واكرم الا انا فبان في عداد المستثنى وزيه ومن ترى بزي قوم
فهو منهم واما عن نحو (اسمع بهم وابصر) فبان لبس مما

ذهب

ذهب اليه الجمهور وبانه في زى المفعول للزوم الجواز وكون
فعله في صورة ما يلزم استنار فاعله واما عن الاخير فبان
الضممة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف
لسد جزؤه مسد الكل * قال خلافا للكسائي اصله يخالف
قول الاضمار قول الكسائي خلافا * قال وجاز الجملة اعتراضية
ذكرت لبيان قول الفراء * قوله روى عنه تشريك الرفعين
فيلزم توارد العلتين على معلول واحد وذلك غير جائز وذلك
لان العوائل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم * قوله
ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضوي الرواية
الصحيحة عنه يخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره
ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار
الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى قوله جازانه جاز
اتصال الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك بل يقول بما نقل
عنه وبان تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد
خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه
يشارك * قال ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما
يدل عليه * قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان
والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء
لمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها
وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول برأسه ومنه
قوله تعالى (ولا يحسبن الذين يخلون بما آتيهم الله من فضله
هو خيرا لهم) اي يخلونهم هو خيرا لهم * قوله ثم لا يلزم للاضمار
قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار
قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق هنا

مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار
مطلقا بل جواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل
بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح * قوله على المذهب
المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجهها مرجوحا
حل قوله تعالى (هاؤم اقروا كتابه) على اعمال الثاني والا
لزم حل افسح الكلام على الوجه المرجوح * قوله الا ان يمنع
مانع اى اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع * قوله وهو
انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول وتأويل المفعول الاول
بكل واحد بعيد * قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ
الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلبس المخالفة بينهما
قال الله تعالى (وان كانت واحدة) وقوله (فان كن نساء)
والضمير الاولاد فيجوز حسبي وحسبتهما اياهما الزيدان
منطلقا وفي التفريع بحث للفرق بين الاصل والفرع
* قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الخ مبنى على ان تأويل
المفعول الاول بكل واحد مما لا يعاب * قوله ولم استدل لا يقال
لما قيل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم
حل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا
نقول الحذف ضرورة انكسار الوزن * قوله لادنى معيشة المعيشة
زندكاني وانجى بدن زندكاني كند والمراد هو هذا * قال وقول
امرئ القيس صرح باسمه تنبيهها على قوة الاستشهاد
وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله * قوله
على تقدير توجه كل من كفاني الخ (ان قلت هذا اذا كان
لم يطلب معطوفا على كفاني واما اذا كانت الجملة حالية او
معتزلة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد (قلنا
لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخير ان

للزوم

للزوم حل الكلام على التأكيذ دون التأسيس مع ان واو
العطف والاعتراض تنبوع عن ذلك وذلك لان نفي السعي مستلزم لنفي
الطلب (ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب
ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام) قلنا المراد بالسعي هنا الطلب
مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ
* قوله لا يستلزمه عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزاء له
وثبت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم السعي فلما مر
من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما
يدل عليه صريح الشرطية * قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون
(ان قلت يلزم ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكما اسعى) قلنا
لانسلم انه معطوف على الجزاء لجواز ان تكون الجملة حالية
او معتزلة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه
لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا يجد الكنه يطلب
في الحال والازمنة الآتية المجد المؤثر ولو سلم فنقول صحة
الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثر او باعتبار استمرار
طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك انه لما قال طلبت المجد
كان لتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما في بعض الازمنة
الماضية اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على
طلب ما يغني فدفعه بقوله ولكما اسعى الخ لكن يجوز ان
يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت
الاتي وهو مقيد بالمؤثر فالمناسب تقدير المجد المؤثر لا تقدير
المجد مطلقا * قوله لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل
واشراكه معه في الاحكام * قال كل مفعول فيه ان المنظور
في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظ كل فاعله الحقم للاشعار
بالطرد * قال حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي

ولا يرد النقص بانبت الريع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور
مذكور لا محذوف * قال واقم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم
استناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على
الجملة الواقعة صفة عن الضمير * قوله الى فعل اي الماضي المجهول
يعني انه اراد بالعلم اشهر واصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز
تقدير معطوف اي الى فعل ونحوها * قال ولا يقع اي لا يصح
وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا كان الانسب ان يقول لم يقع
وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني
منه ايضا لم يقع في الامة مما لم يقع في الفاعل * قال المفعول الثاني
نقل ان المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع
في ان يكون المسند الى امر مسندا اليه شيء آخر نعم لا يجوز
ان يكون مسندا اليه كذلك الامر * قال والمفعول له والمفعول
معه كذلك لعله لم يكن يغيب عطف المفرد على مفرد تقدم مع
اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني
والثالث اتم من الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق الكل
فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما
مقام الفاعل * قوله باللام قبل باللام ايضا لا يقع لانه ليس
من ضروريات الفعل فلا يشبهه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا
المفعول معه * قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية لانه لا يقع
على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف
ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول
ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش
بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام
الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بل قبل تمام الحكم ثم
اعتراض بانه يوجب امتناع ضرب للتأديب والقول بان المنصوب

جواب

جواب لم دون المجرور تحكم وانما قيل ان يقول ايضا انه ليس
جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف واو كان كذلك
لن كان معمولا للمقدر لا للمذكور فعني قولهم ان المفعول له
جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن
العلية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب
للتأديب * قال تعين خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين فانهم
ذهبوا الى انه اولى استدلالا بقراءة الشاذة في قوله تعالى اول انزل
عليه القرآن بالنصب وقرة ابي جعفر المدني (ليجزي قوما بما
كانوا يكسبون) وقراءة عاصم (وكذلك ينبغي المؤمنين) على اضمار
المصدر * قوله لشدة شبهه بالفاعل قيل لبناء الفعل المجهول له
وكون استاده اليه حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار الى غير
الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز
مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالجمل
على المعنى الحقيقي متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان
التكلم بالمجاز فالظاهر ان يقال ان الاستناد الى ماسواه مجاز عقلي
ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ماهوله ان قلت باي علاقة
ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالوا سطحة قلنا
النسبة الى الاخيرة ظاهرة واما النسبة الى الاولين فلان هذا
الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى هو محل للفعل وقابل له
وكان الاولان محلين للافعال وهي مؤثرة فيهما نوع تأثير حتى
يعرفا بها كانا شبيهين بالنحل القابل واما النسبة الى المصدر
فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير زيد سير شديد في قوة
فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة
الابتاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل
لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة

الحال في ان العلية المجاز العقلية مستبعدة

وهو المفعول له

التي

ح ليست الا ما استفيد من حرف الجر بمعنى ضرب في الدار
مضروب فيها لانها مضروبة مجازا قلنا هذا النقل في المفعول
بلا واسطة واما في المفعول بالواسطة فلانقل هناك لان الربط
المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي هنا شيان احدهما
ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى
المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فيذبح ان يتعين لقيامه مقام
الفاعل اذا وجد نحو مر يزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه
وثانيهما ان نسبتته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب
في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا
* قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم
مقامه محلا لها ولهذ لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل
لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تشييد قوله فالجميع سواء بما
سند كره * قوله شبه بالمفاعيل بلا واسطة وانما قيدنا بذلك لان
الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المص فلا يضر هرح القول
بالتشبيه * قال وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي سواء لكان
اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل
وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على
تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه
فالعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح
بردم من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح
بردم من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال
واذا وجد الخ * قوله اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان
المعين والمكان المعين والمصدر المقيسد والمفعول بالواسطة
ان قلت يذبح ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام
الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية لحالة

الفاعل اعني الرفع منعه ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة
* قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يذبح في ان هذا
القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء
الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع
الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتيب الجراء على قوله وان لم يكن
معنى * قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يذبح في ان هذا الدليل يقتضي
ان يكون الاول من باب اعلمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا
للاعلام فاعل للعلم * قوله واما عند عدمه الخ ان قلت يجوز
دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه قلنا خوف
الالتباس باق لان التأخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه
لم كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم
مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يحتز
عن خوف اللبس * قوله ومنها المبتداء عطف على قوله فنه
الفاعل * قوله او من جملة المرفوع بيان الحاصل المعنى لان
من التبعض ويحتمل ان يريد التبعض بتقدير المضاف اي
من جملة افراده * قوله على ما هو الاصل فيهما اي في باب
المبتداء والخبر وهو ان يكون المبتداء مسندا اليه دون ما اذا كان
مسندا فانه مبتداء يصار اليه للضرورة فلهذا لم يكن قائم
في اقام ابوه زيد مبتداء لاحتمال ان يكون خبرا لزيد ولبس
لهذا القسم من المبتداء خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل
مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة
* قوله واشترأ كهما في العامل المعنوي وهو ههنا تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد
شيء اليه * قال هو قيل اتى بصيغة لفصل الدالة على الحصر هنا
دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف

للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى في بعض
الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء اولانه
اراد التصريح بالخصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل
مبتداء وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصرا المستند
لا حصرا المستند اليه ولو سلم ذلك فهي لتأكيد الخصر لان المستند
اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المستند ولو سلم انها
لاصل الخصر فنقول ان اسم الفعل مبتداء عند المص فكيف
يصح الخصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصرا المبتداء
الذي اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف
ولا يخفى ان الخصر ليس للرد * قال الاسم ثم يرد بالاسم
ما يقابل الصفة كسا تقتضيه مقابله للصفة لجواز
ان يكون هذا القسم من المبتداء صفة مثل ضارب في زيد
ضارب محمول على زيد * قوله او تقديرا او تأويلا وذلك فيما يصح
اسم موضعه * قوله نحو وان تصوموا وسواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم * قال المجرد قيل انما يصح لفظ التحريد مع انه
يقتضى سبق الوجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة
الوجود كقولك ضيق في الركبة * قال للفظية من قبيل نسبة
الجزئي الى الكلي * قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي
اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن
المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية
فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان
اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقراءة المقام واما القول
بان العبارة ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر
لما مر وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد
بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واضرا به

لا ينتقض التعريف بقولك بحبك زيد وذلك لان الذهن
لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ * قوله
وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان
الظاهر ان المؤثر لفظا هو مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان
الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا
او حكما (ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان
بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني
على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان ان لا تغير معنى
الجملة فكانت كالحروف الزائدة فاندنهما التوكيد اما اولا
فلدخول اسمها في حد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة
لجواز العطف على محل اسم لا التي لثني الجنس مع انها مغيرة لمعنى
الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لابل على
المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لامعدولة
الموضوع * قوله وتأتي قسمي المبتدأ قد اشار به الى ان المبتدأ
مشترك معنوي لا ان لفظ المبتدأ مشترك لفظي كما ذهب اليه
الشيخ الرضى والارزوم استعمال اللفظ المشترك في معنيين * قال
او الصفة لفظه اوللا انفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلودون
الجمع لم يأت بشئ لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع
ارتفاعهما فلوثبت كان بالاستقراء (واعترض عليه بان التعريف
ينتقض بقاء في اقام ابوه زيد لصديق التعريف عليه مع انه ليس
مبتدأ كما ذكرناه (واجب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها
لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل
على ذلك * قوله او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب
الى قرشي * قال الواقعي بعد حرف النفي او الف الاستفهام
الاولى حذف الحرف والالف ليكن اخصر واشمل فيدخل انما

لا
يخفى
ان
الاسم
ثم
يورد
بالاسم
ما
يقابل
الصفة
كسا
تقتضيه
مقابله
للصفة
لجواز

يضرب مع انهما ليست اخبارا زيدا * قوله اي تجريد الاسم
ان قيل التجريد عددي فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بحمل
الاسم في صدر الكلام ثم تحققة آثاره في الالاف سنادا اليه او اسنادا الى
شئ قلنا العوالم في كلام العرب علامات لتأثير المنكلم لأمور ثلاث
وانعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اول امر
اعتباري فلا تصح ان يكون مؤثرا * قوله ليسند الى شئ كما في
القسم الثاني من الابتداء او يسند اليه شئ كما في القسم الاول
من الابتداء فانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعد
* قوله فعني الابتداء عاملا في الابتداء والخبر لطلبه لهما على
السواء * قوله وقال آخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضوي
وهناك قولان آخران فكانه قدس سره لم يعتد بهما * قوله
لان الابتداء ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد النقص
يقولك المطلق زيد (ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل
فبيني ان يكون اصله التقديم (اجيب بان تقديم الحكم في الجملة
الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة
المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان
الامر اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطر وعليه وبان
الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فاراد وافي
الجملة المركبة منهما تقيم الناقص بالتكامل * قال ومن ثم اشار
بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج
منه شئ مشبه بالمكان * قال جاز في داره زيد انما لم يقل في داره
رجل اذ لاحد ان يناقش في اصالة تقديمه لوجوب تأخير
(اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قياسا زيد معه بعضهم لان
ما اضيف المبتداء ليس له التقديم وجوز الاخفش لان المضاف
اليه شديد الاتصال بالمبتداء فله حكم المبتداء وقد جاء في كفاية

كما في صورة المبتداء لفظا

لشيء محصور

درج الميت * قال وقد يكون المبتداء نكرة انما لم يقدم عليه
مواضع لزوم تقديم المبتداء على الخبر وعكسه مع انه المناسب
للاصل الذي مهده آنفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين
الاخيرين وهما تعريف المبتداء وافراد الخبر المفهومين
من لفظة قد في قوله قد يكون المبتداء نكرة وفي قوله في الخبر
قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبنى ابتداء ما على المبنى عليه
كما يظهر عند التفصيل * قوله والمطلوب المهم القول بان
الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم
دون الحكم عليها اذا كانت مستفارة من المنكر غير ظاهر * قال
بوجه ما لفظ ما زائدة اوصفة لما كان التخصيص مقتصرا
في اثال الاشارة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت
بمثل ولا يبعد مؤمن آه لان لفظة ما تنفي عن عدم الانحصار
* قوله يقل اشتراكها واحتمال انها ويرتفع * قوله وحيث وصف
بالمؤ من تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة صحيح
واما التخصيص النوعي بهما كما في المثال المذكور ففي كونه صحيحا
مناقشة لانه لو كان صحيحا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء
بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسمنا تاميا اللهم
الا ان يفرق بين التخصيص الراجع للاشتراك بالفعل والتخصيص
الثابت للمفهوم في نفسه (ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص
بالصفة فن اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا يثبت
فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم عمرة خير
من جرادة لاحتمال خروج المدود عنه ان قلت لو لم يوصف
العبد بالمؤ من لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرقا بين
صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين
سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت

بمعنى المستفاد من قوله انما هو الحكم على
الامر المعينة يقتضي الحكم القول بان
الحكم اه سيذكر

لانه الفرق بينهما ليس بالاعتبار
المحصور في ضمن السامع في الاول جزء
الشاخ وزا الا يؤثر في الفرق المذكور

المصدر في المثال المذكور
بأنه لا يفرق بين التخصيص
بأنه لا يفرق بين التخصيص

بمعنى لا يلزم من عدم صحة الحكم بدو الصحة
عدم صحة الابتداء بدو الصحة

وهو ان لا يفرق بين التخصيص
بأنه لا يفرق بين التخصيص

فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال
المفروض انما جاء من قبل الصفة لان التكررة الموصوفة نعم
قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح ^{لا لا يصحح} * قوله فان المنكلم
بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المنكلم لانه يعلم
كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص
عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منف في مثل
ارجل في الدار فنبغى ان يمنع الابتداء به مع انه صحيح
* قوله فتعينت وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص
ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قبل
من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل لبعض
من الجملة شيئا ليس لساير امثاله * قوله فانه لا تعدد
في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالتكررة
نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد * قوله
نحو عمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة
التمرية تقتضي التفضل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم
كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس
آخر من غير خصوصية علم ان التفصيل بينهما باعتبار الاندراج
في الجنس فيعم الكل اولان البعارة لما لم تدل على خصوص
فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح
كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي * قوله لتخصص
بما يتخصص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة
ما في تخصصه خفاء * قوله اذا يستعمل في موضع ما امر ذاتا ب
الاشهر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا
في انا عرفت * قوله وما يتخصص به الفاعل قبلة ذكره قبل
معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم

المعرفة وحالها بما عني ان السامع كما لا يذفر عن اصفاء الكلام اذا كان
المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتفرغ
عن الاصفاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل التكررة بالا فهم
* قوله قد يكون خيرا لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر
* قوله فيقدر وصف فيجوز ح ان يكون من باب التخصيص
بالصفة ولك ان تقول ان التوبن للتعظيم فلا حاجة الى التقدير
* قوله علم جزما بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل
ان يكون مبتدأ ولذلك خص بالظرف وفيه بحث اذا قائم لا يحتمل
ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ ولك ان تقول التخصيص بالظرف
لسمته * قوله التخصيصه ينسبته الى المتكلم فيه ان هذا لا يحرى
في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك ويلي لك لان الويل الهلاك
ولا ويلك لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد
بالويل دعاء الشرائع اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير
دعائي الشرائع بعيد فالاولى ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله
حين كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الهم
وللتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لما ذهب الوهم الى اللعنة
* قوله اذ اصله سلمت سلاما قبل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى
مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسجحت
من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قول
سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك
عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اى جعلك الله سالما فالاصل
سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمبتكلم بل بالغائب (ان قلت
يرد على اختيارهم ايضا ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء
سلم مفعوله) قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر
عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ

۷ لان مملکت کوہ (البست)

٨ ٢٨ نزح الرضى لشافية ويجيء فعل
الدعاء على المفعول باصل الفعل
في جود عتبه وعقرته اى قلته
جدا وعقره الك
٩ بعد اعتبار نسبة الى الفاعل
واعتبار الخبر معه يكون معناه

يُستخرج جلة صودا من الفعليّة

٢٨ نزه الرضى لثافية وريحى فضل
الدعاء على المفعول باصل الفعل
موجود عتبه وعقره اى قلته
جدعا وعقره الك

عليك نعم برد على تزييفه انا لانسلم بطلان قولي سلام عليك
 عليك لان قولي مبني على سلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك
 خبر وهذا المعنى مستقيم (ان قلت فيه تكرار الخطاب (قلنا
 الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان
 يراد به كل من خرط فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول ان هذا
 المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل
 وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر فيدور وهو في المفسر محتاج
 الى التفسير مرة اخرى وهكذا في مسلسل (واجيب عنه بان معنى
 سلمت (قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتاج الى
 التفسير لانهم معرفون بان سلمت معناه قلت سلمك الله اى جعلك الله
 سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام المأخوذ في المفسر مصدر
 سلمك الله كما ان سبحان الله المأخوذ في تفسير سبحت بمعنى قلت
 سبحان الله مصدر سبج بمعنى تزه * قوله وعمل الى الرفع بقصد
 الدوام لان التصب يدل على الفعل والفعل على الحدث * قوله
 اى سلام من قبلى في التفسير تأمل * قوله مدار صحة الاخبار
 عن النكرة على الفائدة الضابطة في تجوز الاخبار عن المبتدأ
 والفاعل سواء كانا معرفين او نكرتين جهل المخاطب بالانسية
 فان كان جاهلا بهما صح الاخبار وان كان الخبر عنه نكرة
 وان كان عالما بهما صح الاخبار وان كان الخبر عنه معرفة
 * قوله وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه وورود
 الاستعمال عليه كقوله تعالى (وجوه يومئذ ناضرة) وهل من
 مزيد (وقوله قبوم انا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها
 الى المخصصات المذكورة تكلف * قوله ولما كان الخبر المعرف
 فيما سبق مختصا بالمفرد وقد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون
 مطلقا للخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون جملة للاشارة

لان المقصود الدعاء بالسلامة على
 المخطأ لا الاخبار بان قولي سلام عليك
 كاشح عليك

المفسر سلام عليك المفسر قولي سلام
 عليك عليك

فلا يلزم الدور والتناسل
 لا يعنى السلام ان سلام عليك بمعنى مصدر
 سلمت بمعنى قلت سلام عليك لكن السلام
 المأخوذ في التفسير مصدر سلمت
 بمعنى سلمك الله فلا دور ولا تناسل
 ولا يخفى ما في الخبر من تطويل المسافة

فانه من زائدة ومزيد مصدر التقدير
 بهل من زيادة الى
 آخره ويوم نساء ويوم نساء

الى تقسيمه

الى تقسيمه وكون افراده اصلا * قال والخبر قد يكون جملة لم يقيد
 بكونها خبرية فمكانه نبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت
 قسمية صح ان يكون خبرا للمبتدأ ومنهم من منعوا متمسكين
 بما لا طائل نفعه وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان الخبر
 يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا
 من احواله الا بتأويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب
 الضرب صفة قائمة بالكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه
 متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه او استعفاقه ان يقال فيه
 ذلك * قوله ولم يذكر الظرفية لم يذكر الشرطية ايضا لان
 لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء
 اسمية او فعلية ولو بالآخرة * قوله والجملة مستغلة لاشتغالها
 على الفائدة ومحملها فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محلا
 للفائدة اصلا فكان ذكره لغو بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه
 وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها
 الرابط فان الشئ كما ينصف بصفات نفسه ينصف بصفة
 ما يتصل به مدحا او ذما وغير ذلك * قوله فلا بد في الجملة وكذا
 لا بد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا ولا يتأويل المشتق
 نحو هذا القاع عرّج كاه القاع المكان المستوى والعرفج شجر
 ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوى غليظ وكله تأكيد
 للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل
 بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قاوا معنى قولهم كان
 زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان
 واجيب عنهم بان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة
 خبره على المعنى فنبت الدلالة علامي مختص بزمان فصل
 بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير * قال من عائد خبر لا وليس

لمزيد والله لا غرض منه

فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام الامة
 فعليه او فليس

فان قولنا زيد ابوه مطلق يتضمن
 كوازيد بحيث ينطلق ابوه

متعلقا باسم لا والالتصاف الاسم لشبهه بالمضاف * قوله كاللام في نعم الرجل لانه للعهد * قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التخييم جاز قياسا والافعهند سبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع اجر من احسن عملا اي لانضيع اجرهم * قوله وكون الخبر تفسير المبتداء قبل لاحاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتداء كما في المثال المذكور وقولك مقول زيد قائم * قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسا اذا كان الضمير مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتداء فيها مجرورا من المبتداء الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتداء الثاني نكرة كما في السمن متوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكريستين درهمان لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللبم بسبي ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر فالعامل فيه الخبر وحيث ينبغي ان يفقد منه مؤخره لا يحتاج الى القول يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا ومما عي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المتصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قيس سره في الحاشية الكرد وازده شتر دوارم هذب انتهى الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن * قوله وما وقع ظرفا او جاريا مجرا وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح * قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان هنا فوائده اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع

جاريا

العمل الذي
اي البر الكريستين بستين كاشا منه
اذا كان الى او العامل ظرفا
زيد انما صار
فان ذلك من غير
الامر
ولم يطلوا والاطا اثنا عشر اذ منه
اوقية والاوقية اربعة دراهم

جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجملة ايضا قبل لان العين لا تعلق لهما بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الزمنية الجزئية طرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست طرفا الا لبعضها وفيه ان كون الزمنية طرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا فيفيد قولك الزمان في الخريف سامع عالم يعرف كونه في الخريف وثانيتهما ما قاله الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمنية او اكثره وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لاسيما مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بني خلافا للكوفيين فان في عندهم للتبعض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فلا غلب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلنا كيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الا شهر وثالثتها ما قاله وهي ان ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب اي مكاتك منى مكان قريب وانت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح ورابعها ما قاله ايضا وهو ان كلاما من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا

ان كان ظرفا

وموقنا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة
القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ ومثل ذلك منى ليلة على
حذف مضافين اى ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سبيري
ليلة ومنى متعلق بمد لول الخبر اى بعيد او بعيد هذا القدر
واما انتصاب نحو دارى خلفك او من خلفك فرسخين وميلا
ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة
اى بعدت فرسخين فالفرسخان مبدآن لها كما ان الماء
في امتلاء الاناء ماء مائى وقيل انتصابه على الحالية ويجوز
انتصابه على المصدر اى بعد فرسخين * قال فالأكثر الغناء
لتضمن المتدأ معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة
او موصوفة * قوله على انه اى كائن واقعون عليه * قوله
مقدراى ما أول بجملة جعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح
الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى
الظرف وذكر الباء في الجملة قبل في توجيهه ان الباء زائدة
دخلت على التمييز نحو زيد طيب باب اى ابا والمعنى ان الظرف
مقدر من حيث ان له جملة او من حيث انه جملة اى مفروض
انه جملة لتأنيته عن الجملة او ان الباء للاتصاف والمعنى ان الظرف
مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الاتصاف
يقال قدرت هذا بذلك اى الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق
بالجملة الخاف الجزئى بالكلى واحسن التوجيهات ما في الشرح
* قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال
غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من
الافعال الخاصة اذا اناسق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز
اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف
مسده واما قوله تعالى (فلما رآه مستقرا عنده) فعناه ساكنا غير

متحرك

متحرك * قوله لا بد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك (وفيه
بحث لان في مثل زيد في الدار للظرفية وهى نسبة لا تقتضى
الاطراف ومظروفا اما الظرف فدخلوها واما المظروف فهو زيد
ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل ان هذا انما يصح اذا كان
الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو
قلنا لانسلم ان الحكم ليس الا بهو هو لا بد لذلك من دليل مع
ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتأويل * قوله
والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذى في الدار
وكل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة
والضرورة فيما نحن فيه (قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف
المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع
ثبت في الكل * قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركاز
ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى بقوى الافراد * قوله
وجاز تأخيرها للاتساع وعدم التضييق كما هو شرب العرب
ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات * قوله لكنه قد يجب الاحكام
الخمسة كما تكون في الشرع تكون في النحو وغيره * قال مشتملا
اشتمال الدال على مداولة سواء كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره
من امر متقدم عليه نحو ازيد قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من
جاءك * قوله على معنى وجب له صدر الكلام اى صدر داله
او صدر نفسه مسامحة * قوله كالاستفهام وغيره من القسم
والتمنى والترجى وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط ولو بنوع
تضمن مثل الذى يأتيني فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام
ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبنى الكلام
الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجي بعده ما يغيره
لم يدرك السامع اذا سمع بذلك المغير اهورا راجع الى ما قبله بالتغير

اى ولو كان الشرط بنوع تضمن كانه المثال
المذكور

او مغير لما سيجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه * قوله
وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمثل المص
بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك * قوله وذهب بعض النحاة
بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه الجزار او الخياط مثلا
والوصف متعين الخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار
بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط زيد
* قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتداء مع تعريف الخبر
نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد
ام عمروام خالد وتطرق الابهام في هذه التسميات على المتكلم
لا يوجب لها تنكيها ولا ينحى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز
كون المبتداء نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة
للاستفهام او افعال التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة
لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه * قال او كانا معرفتين
الضابط في جعل احدهما مبتداء والاخر خبرا ان ما زعمت
ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للآخرى تجعله خبرا * قوله
ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمرام لم يجب التقديم مثل
ابو حنيفة ابو يوسف اذا المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه
لعاب الافاعي القاتلات اعابه * قال او متساويين قيل لو اريد به
التساوي التعريف والتخصيص كان غنى عن قوله او كانا
معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في درجة
التعريف (وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه اثبوت
في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لقوات
التفصيل * قال او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا
بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما
جعل ابن في ابن زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو

قاما

قاما الزيدان لان الخبر جملة صورة (وفيه انه لا حاجة ح الى لفظة له
للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احتراز بها عنه في شرحه
فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية لكل باسم جزئه
المتقدم عليه (ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا
او معناها نحو ما زيد الا قائم اوجوب تقديم المبتداء ح قلنا
ذلك المبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفي
او معلوم حاله بالمقايضة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعده الا
او معناها * قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل
الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على
ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر من جمعه
وخلاف الاصل * قال واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذا
تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب
تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل * قوله كالا استفهام
قبل الموجب لتصدر الخبر منحصرا في الاستفهام (وفيه نظر لا مكان
النفي نحو ما قام زيد * قوله لتصدره في جمله اعلم ان ما يقتضي
صدر الكلام بكنية ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه
شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها
كان وسار ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال
ان من تضربه اضربه واما جواز قولك الذي ان تضربه
يضر بك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى * قوله تبعية يمنع
معها تقديمه انما حكم بامتناع تقديمه لزوم تقدم الشيء على
نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه
لزم ذلك المحذور * قال في المبتداء نفسه اما اذا كان في صفة
فلا يجب التقديم نحو على التمرة زيد مثلها لجواز تأخير الخبر
بان يتوسط بين المبتداء وصفته لجواز الفصل بين الصفة

فيكون المعنى او كان الخبر مشتملا على فعله

في البدل

في على ما

في قولك صدرته بوقوع صفة

٧ لا كلمة من والى على واحد منهم
من ذوي العلم صاحب النور والهدى
على سبيل البدل

والموصوف * قوله مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يحسن الخبر
 الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المفعول بعامله لعدم طرده
 في مثل غلام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتداء * قال او خبرا
 عن ان بشرط ان لا يكون ان بعد اما نحو اما انك خارج
 فلا اصدقه فانه لا يجب ح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة
 التامة لا تنفع بين اما وفاتها * قوله اذ في تأخير خوف ليس
 دون تقديمه فانه ح متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع
 اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما في خبر ان المكسورة
 معني اصدارنها ولا مما في خبر ان المفتوحة معني لانها موصولة
 ولا يجوز تقديم ما في خبر الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا
 اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة معها
 والثاني باطل لانها جملة تامة غير ماثلة بمفرد فتعين الاول * قوله
 بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا آخرها او ظرفا
 لخبرها * قوله لا مكان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل
 على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة * قوله
 او في الكتابة لم يعهد رفع ليس الكتابة بالتقديم نعم يعهد
 بزيادة نحو عمرو * قال وقد تعدد لفظة قد للتقليل او التحقيق
 * قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ذلك التعدد
 اما غير واجب كما في مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل
 وح يجب العطف وتوجيهه ان يعطف اولاهم يجعل المجموع
 خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس
 في المعطوفين ضمير المبتداء لان المبتداء مفكوك تقديرا فكانت
 قلت في المثال المذكور احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا
 جاز ان لا يجعله مما نحن فيه لان الخبر عنه متعدد حقيقة فعلى
 هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد الخبر عنه

وفي مثل كل رجل ضيعته

احترازا

احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين
 * قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية
 المتوسطة بين الخلاوة والجموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء
 على ان الطمعين امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما
 بالاخر فعلى هذا القول يكون في كل من الخلو والخالص
 ضمير المبتداء وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتداء وليس
 في شيء من الجزئين ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير
 قلنا جاز اذ لم يسند الصفة الى شيء ان قلت فبني ان لا يبنى
 ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند ثنية المبتداء ووجهه
 وتأنيده قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب
 عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن
 المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه ففس عليه سائر
 الاحوال (اعلم انك اذا خبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز
 تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض
 اسود فانه في قوة هذا ابلق فحكمه حكم هذا املو حاض
 وجاز ان تجعل كلا منهما خبرا مستقلا باجراء وصف الجزء
 على الكل وح يكون في كل من الجزئين ضمير المبتداء قبل هذا
 الوجه متعين بشهادة مطابقتها للمبتداء افرادا وثنية وجعسا
 وفيه بحث لان مطابقتها يجوز ان تكون كالطابقة في المثال
 المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض
 المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل
 ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتداء
 ثنية الضمير وجعسه بحسب تعدد الابعاض * قوله اي من قال
 قدس سره في الحاشية المزج الجامع بين الخلاوة والجموضة * قوله
 وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة

في خبر العطف وتركه وكون المركب اولى
 وخلا الخبر عن ضمير المبتداء

يقال لهما ايضا ولو كان

قال ابن الاعرابي قلت لابي
 الكارم ما معنى قوله جامع تابع
 قال انما هو شيء يلد له الاما

في خبر العطف وتركه وكون المركب اولى

مثال آخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جامع تابع قلنا
انه من باب التأكيد حقيقة فلبس من باب تعدد الخبر * قوله
وجوز العطف باعتبار تقدم العطف ما حققناه * قوله ولا يعد
الحج يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفا عل * قال معنى الشرط
الاضافة بيانية ولامية * قوله وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ
الرضي ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني
للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم
من نعمة فمن الله لکن الشارح قد سسر فسر بما يوافق كلام
المتن في بحث كالمجازاة * قوله او المحكم به فان الجملة الخبرية
كثيرا ما تورد ولا يرد مضمونها بل يرد الاخبار بها * قوله
فلا يرد نحو فبكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون
النعمة ملصقة بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر
ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها
ملصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم استناد اللصوق
الى ايجاد الله النعمة واعطائه اما استناده الى كونه صادرا منه
ومعلولا له فغير معلوم * قوله فبشبه المبتداء الشرط لما كان
المبتداء دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء
في خبره وفي جواز كون الصلة والصفة ماضية اريد بها
المضى لكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له
* قال وذلك الاسم الموصول قيل تعريف الجزئين يقتضي
الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان
المبتداء الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من
هذا الباب ولاحد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس
يكون المحصر لا للتعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف
بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر

مطلقا

ما صحت قال وكلم المجازة تدخل على العقليين
نسبية الاول وسببية الثاني

وهو غير معلوم
اما استناده الى كونه صادرا منه
ومعلولا له فغير معلوم

مطلقا واوسم فقول اللام محمول على التمثيل فكاه قال
كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعرفة مقبام الضبط
يقتضي الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد يتضمن المبتدأ
لمعنى الشرط ان لا يكون ذلك تتضمن بواسطة كانت الشرط
كما سيجي حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمن
معنى الشرط وتفرع على كالتضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى
ان مواد النقص ليست مندرجة في ذلك تأمل يظهر * قال
يقول او ما في قوته كاسمى الفاعل والمفعول الواقعين صلة لللام
الموصولة * قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به لانها في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف
والمضاف اليه * قوله او الزكرة الموصوفة بهما ينبغي ان يقول به
لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه يا ويقر * قال الذي
يأتي في الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي
يعني الاستقبال ايضا وهو غير نادر * قال او في الدار ليست
لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين * قوله فقوله تعالى
(ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم) ان قيل الموصول ليس
عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه بل ماكم اذرب موت فر منه
الشخص فبلاقاءه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول
الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم
والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال
الشيخ الرضى لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط
لما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم * قوله لان
صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ
لكلمات الشرط ومقتضاها المصدر ومقتضاه امتناع دخول
النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لاتنفي معنى

مثل قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم

الكلام * قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا مبني
على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان
الجزاء قد يكون انشاء * قوله لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية
لا بد وان يدعى ان ليس ههنا مانع آخر * قوله قيل بعضهم
الذي الحق ان بهما هو سبويه نقل عن المص انه قال في الايضاح
منع سبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل
والفقه اما النقل فقد استشهد سبويه في كتابه بعد قوله الذين
ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت واما الفقه فيبعد منه
وقوعه في مخالفة الواضحات * قوله فوالله ما فارقتكم قالبا لكم
القلا بالمد والفتح دشمني ودشمن داشتن * قال لقيام قرينة اللام
لوقت لا للاجل لانه مصحح لا مقتضى وداع والداعي مذكورة
في علم البلاغة * قوله وفيه يجب حذفه قيل لا يجب حذفه
اصر لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول
على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان الخصوص
بالمدح او انم خبر مما لا يستدبه * قوله ليعلم الخ حاصل الكلام انه
صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا
لاعراب ما قبله لان في الافتان وتغيير المؤلف زيادة تلييه
وايقاظ السامع للاصغاء اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام به
وشدة الاهتمام بمدح او ذم او ترجم يعنى به زيادة اعتناء فكلانه
اراد انه امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم او الترجم ولو ذكر
المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف
ثم غير * قوله في مقول المستهل المبصر الخ قيل الاستهلال ما
نوديدن وبالك كردن وكلاهما مستقيم * قال الهلال ما نوتاسه
شب وبعده القمر * قوله لان مقصود المستهل تعيين شيء الخ
لا تعيين الهلال بالاشارة * قوله وانما يتوهم نصب الهلال

برأيت

برأيت اوارى وذلك لان الاصل في المفردات الوقف * قال
خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حلا على المعنى اي خرجت
ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد انها للزوم
ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة السبع لازمة لخروجه وقيل زائدة
وفيه انه لا يجوز حذفها * قوله على المذهب الصحيح انما قال
ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع
وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالسبب وجعله بدلا تعسف
وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اي في وقت
خروجه حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع
خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله
محذوف اي ففاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج
اذا عن الظرفية لانه مفعول به لفاجأت اللهم الا ان يقال
ان فاجأت ينزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف
الى الجملة كما في الوجوه الاخر والعامل فاجأت لم يلزم اخراج
اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع
زمان الخروج * قال فيما التزم يقال الزمت الشيء فالترمه
اي قبل ملازمته * قوله اي في تركيب الاظهر بحسب اللفظ
ان يقال اي في خبر والالزم خلوا الجملة عن العائد بحسب الظاهر
لان ضمير في موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب
الظاهر لان الذهن ينساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب
فيغنى عنه الضمير * قوله وذلك في اربعة ابواب لا يقال هناك قسم
آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف
لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس الا لظرف
والنقد ليس الارعاية امر لفظي فليس هو من باب حذف
الخبر والتزام غيره مسده * قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة

ما روى
اي في الكلام السبع

لا فاعلم خبره فحصل الى مفاجأة وقوف السبع
في وقت خروجه

لولا عليه ولودل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب
 * قوله واولا البصر الخ الا زراء خوار مندى نمودن * قوله هذا
 على مذهب البصريين فان لولا عند هم كلمة غير ملتزمة
 من كلمتين كما يترا آى واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت
 مركبة من او الامتناعية ولا التافية لم يجب حذف الفعل الواقع
 بعدها الا اذا اتى بمفسره كما هو شأن الافعال الواقعة بعد ادوات
 الشرط ووجب تكرار لا لان لفظه لا يدخل على الماضي في غير
 الدعاء وجواب القسم الامكررا في الاغلب * قوله وقال الفراء
 لولا على الرفع لا اختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى في
 قصوره * قوله منسوب الى الفاعل الخ قال الرضى بدل منسوبا
 مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو تضاربتا
 * قوله وبعده حال مفردة كانت اوجالة اسمية كانت او فعلية
 والاسمية يجب معها الواو على الاصح * قوله واكثر شربي السويق
 ملئت السويق يست قال قدس سره في الحاشية ان السويق لثابته
 صباح * قوله واخطب ما يكون الامير قائما اى اخطب كون
 الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشايع تقدير الزمان
 مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتداء يجب ان يكون
 مصدرا او عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير
 ايضا كما صرح به الشيخ الرضى حيث قال يجوز رفع الخ لالسادة
 مسد الخبر عن افعال المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان
 او يكون لاعن المصدر الصريح فلا تقول ضربني زيدا قائم
 وذلك لان نسبة الاحطاب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز
 يونس بالمجاز ويجوز ان يقرر زمان مضاف الى ما شيوخ تقدير
 الزمان معها وشيوخ الاستاد الى الظرف مجازا نحو نهاره صائم
 ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة * قوله فذهب

كثيرا في حديثي واصلتي

البصريون

البصريون الى ان تقديره ضربني زيدا حاصل اذا كان قائما
 لان لاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقية ما لا يكون الا عند
 حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكف بتقدير حاصل
 من غير تقدير كان لان قائما يكون ح حالا عن معمول المصدر
 فان كان عاملا المصدر من غير تقدير كان بعينه مذهب الكوفيين
 ويحيى بطلانه وان كان عاملا لازما اختلاف عامل الحال
 وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم
 شيء من ذلك لان قائما حال من تقديره الراجع الى زيد ومن ثمة
 الحذف وقد توقف في لزوم الاتحاد فثبت على هذا وجه آخر
 * قوله ثم حذف اذا مع شرطه سمي مد خولها شرطا وان كان
 اذا ظرفية لراحة معنى الشرط واذا هذه للاستقرار كما في قوله
 تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا * قوله وفيه تكلفات كثيرة قال
 قدس سره في الحاشية وهي من حذف اذا مع الجملة المضاف
 اليها ولم يثبت في غير هذا الكلام ومن العبدول عن ظاهره معنى
 كان الناقصة الى معنى للتامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان
 قائم ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى
 انما عدوا عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته لا نكرة
 واو كان خبر السمع بقرينة مرة ولان الواو في الجملة الاسمية
 الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لما يلزم
 الواو لان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليست الا
 لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم * قوله وتقييد المبتداء
 المقصود عومه اتفاقا وذلك لان اسم الجنس المعروف اذا
 استعمل ولم تقم قرينة تخصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر
 في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح * قوله وذهب الاخفش
 رد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء قوله وذلك ممنوع

عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف
الموصول مع بعض صلته * قوله اي ضرب بي زيدا صربه
اي ما ضرب بي اياه الا هذا الضرب المقيد * قوله الى ان هذا المبتداء
لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتداء * قوله لكونه بمعنى الفعل
يؤيده امتناع تأكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه * قوله
اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما لا يخفى ان استفادة الحصر لهذا
التقدير غير ظاهرة * قوله وثالثها كل مبتداء الخ قال الشيخ الرضي
الظاهر ان حذف الخبر في مثل له غالب لا واجب قال الكوفيون
ان الواو مع ما بعده خبر لانها بمعنى مع ولو اتى مع كان خبرا
فكذا ما هو بمضاه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا
ولا يجوز ان يقال اعزاه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا
لا يستحق الرفع لفظا لحي ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا
* قال وكل رجل وضيعته قال قدس سره في الحاشية الضيعة
في اللغة العقار التي هي الارض والتخل والمتاع وهما كناية
عن محضها اعني الصنعة انتهى الصنعة كارتيشه كردن
صراح ان قلت لا يجوز رجوع ضمير في ضيعته الى كل لظهور
فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود
واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل
في توجيهه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون
ضيعة معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مسد الخبر وفيه
انه يلزم ثلثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته
كما في جئت انا وزيدا وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة
لان ضيعة ليست معطوفة على المبتداء ويمكن ان يحاسب
اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني
فبان المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالواو واما

عن الثالث

من اشياء فبان المراد العطف على المبتداء نظرا الى الصورة
* قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو
وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر
مثنى فحذف بعد المعطوف وابس بعد المعطوف لفظ ففسد مسد
الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تمة
المبتداء قيل لهذا الخبر حيثان حيثية كونه خبرا عن زيد
وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد
جاء ان يقال وضيعته ساد مسد الخبر ويكفي في النيابة حيثية
واحدة * قوله ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به ومعينا
للقسم فان تعيينه له يدل على تعيين الخبر فكموا مائة الله لافعلن
كذا لا يجب حذف خبره * قوله نحو اعمر كذا لافعلن كذا قد يستعمل
لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك افعلن * قوله اي من المرفوعات
اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر
بقريته ما سبق فقوله هو المسند ابتداء كلام ويحتمل ان يكون
المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل ومنها لانه
في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة
* قوله اي اشبهها استعير الاخوات للاشياء والنظر لما بينهما
من التقارب والمماثل كما بين الاخوات * قوله لا بالابتداء كما
ذهب اليه الكوفيون اضعف تلك العوامل عن عمليين * قوله
لانها لما شابهت ولان اقتضاها الجزئين على السواء فالاولى
ان تعمل فيهما * قوله به مسد دخول احده هذه الحروف زاد لفظ
احد ليصدق التعريف على كل واحد من افراد المعرف (ان قلت
المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم
صدقه عليها لانها ليست بمسد دخول احدها وان كان كلا
من خبران واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها

انها بعد دخول احدها (قلنا المعروف حقيقة خبر هذا الباب
وذلك اما بتقدير المضاف الى خبر باب ان واخوانها او يجعل
قوله ان واخوانها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه
على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام
التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخوانها بصيغة الجمع
* قوله لا يرث ارفيها لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى
فلا نسحاب معانيها الى معانيهما فان تأكيد الحكم فلا ينسحب
الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف * قوله
بمثل يقوم ويخبر المبتداء الذي بعد ان المكسوفة بما او بعد ان
الخفيفة الملقاة * قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال زيد اضربه
ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه * قوله ولا يجوز ان يقال
ان ابن زيدا لان الاستفهام ينافي التحقيق * قال الا في تقديمه
حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه
ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول
برجع الضمير الى المتكلم بغير * قوله والاصل ان يتقدم كلامه
في قوله والاصل ان يلى * قال الا ان يكون ظرفا استثناء مفرغ
والتقدير لا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان
ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان
اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدأ في جواز تقديم في الاوقات
كلها الا وقت كونه ظرفا * قوله وذلك لتوسيعهم وذلك لان كل
محدث لابد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء
كاقرب المحرم للشخص يداخل حيث لا يداخل غيره من
الاجنبى واجرم الجار والمجرور محرمانا من الظرف اذ كل
ظرف في التقدير جار ومجرور * قال خير لا ينفي الجنس اذا دخلت
على انكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه ان في فاداة المبالغة

فان لا

قلنا يجرى الى انما الحكم واحد

فان للمبالغة انفي وان للمبالغة لاثبات فيكون من باب حل النفي
على النفي وقيل لان لا نقبض ان فيكون من باب حل النقيض
على النقيض * قوله وانما عدل قال المص لبس تمثيل النكسة
بالرجل طريف حسنا لان طريف في الظاهر صفة اسم لا
لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فنيما مثل له
وفي مثالنا لا يحتمل طريف الا الخبر لان المضاف المنفى بلا
لا يوصف الا بمنسوب (واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة
منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع جملا على المحل كما
في تواع اسم ان * قوله على ما هو اظهر انما قال ذلك لجواز
ارتفاع صفة جملا على المحل * قوله لان الظرافة لا تنقيد
بالظرف ونحوه من الحال بدون سحابة * قوله انما يلزم الكذب
وانما يلزم الكذب ح لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك
الابلق هذا ابيض اسود والحاصل اني كون غلام رجل جامعا
للظرافة وكونه في الدار (ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل
لبس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا
على فيها) قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك * قوله
لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منغيا ولما لم يكن ههنا قرينة
خصوص حل على امر شامل اولان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي
المستفاد من لا رفع الوجود رابطي سواء كان الظرف الوجود
او غيره * قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي
لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اتفاه اتفاقا
اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب
الحذف وعند الحجازيين يجوز * قوله او المراد الاصح هو
الاول * قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون ح لا من اسماء
الافعال وزيفه المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه

الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول * قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولهما على القبيلتين للاسم والفعل * قوله اى عمل لبس المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بلبس لان تشبيههما بلبس يشعر بكونهما عاملتين عملهما وبصحته اجراء حكمهما عليهما ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل لبس * قوله قليل او على خلاف القياس * قوله على مورد السماع قالوا وهو الشعر * قوله من صد قال قدس سره في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لى عنها باعراضى عنها * قوله اى لا براح لى القائل ان يقول هب ان لا لبست لنى الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون براح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم لبس لانا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضى النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او لبس او مع الاستفهام او النفي ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فنقول لا رجل بل رجلا ان هذا اذا لم ينصب اسم اما اذا انتصب او نفتح فانه ج نص في العموم فلا نقول لا رجلا بل رجلا ان * قوله ولا يجوز ان يكون لنى الجنس قال الشيخ الرضى الظاهر ان لا لا تعمل عمل لبس لاشاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا بخبر ما فالاولى ان يقال لا في لا براح لنى الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكونه يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة * قوله

والمراد

والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اى من حيث انها علامة له فلا يطل طرد التعريف بمسلات في مررت بمسلات * قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بشئ ملحق به ومن عداده * قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اى لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوى عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة القائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل او بغيره ويجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المنسبين وعلى الثاني ان المصدرح يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطل الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه لبس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لقائه لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريفه عن القيود التى تقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقيد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد مرح السيد قدس سره في حواشى الرضى بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعنى المفعول المطلق بضرب من المساحة وعدم التميز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذ من الفعل اللغوى الذى هو المصدر تأثرا كان او تأثرا ولا نعنى بكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدر

الفعل المذكور وقد يشير اليه الشارح قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل * قوله بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة وقال الشيخ الرضى يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذا المجيء في جاء في زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم آثروا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لان تعلّقها به بواسطة انها مبنية كهيئة فاعله او مفعوله كذا المستثنى لان تعلّقه به بواسطة انه مخرج عن امر ويقع معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا * قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول المفروق عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الخمسة (ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق) قلنا مطلق هذه المقيدات معني يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام * قال اسم مفعله فاعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول * قوله بحيث يصح استاده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا او سواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا قوله ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فبشكل عليه دخول الامثلة الالية * قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شئ فعله المتكلم

ثم اعترض عليه بانه لاحاجة الى ذكر الاسم لانه ذا كراحوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة اسم مفعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله في ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا فيا فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم واوسلم التناول فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد به فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمني وهم لا يخرجون صفات المدلولات التضمنية على دوالها نعم يخرجون صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا بمفعله الفاعل ولا يبعد ان يقال اننا نختار الشق الاول ونقول الفعل متأول للقول قطعا والا يخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مفعول ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتج الى اخراجه بقيد الاسم * قوله لان مفعله الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول او لم يرد لصح ايضا لانهم يخرجون صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما في سائر حدود المفاعيل * قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما يسمى به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا ورأيتة انفا

* قوله وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم ولك التعيين اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدر فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل * قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ لم يرد اشتغال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والخرج مثل جلست جلست وضربت شبيها اذا كنى به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب لتحقيق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتمم معه ولا يخفى ح دخول المثالين وخروج كرهت كراهي لان الكراهية التي هي مدلولة للفعل مغايرة للكراهية التي هي متعلقة في التحقيق لتقدم وتأخر بينهما وكذا يخرج ضربته تأديبا لان الضرب وان كان هو التأديب بحسب التحقيق لكن لم يذكر التأديب من حيث انه الضرب بل ذكر من حيث انه علا له لا يقال قيد الاتحاد ايضا يخرج كرهت كراهي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله * قال للتأكيدي اي لتأكيد ما هو المستند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتأكيد الضرب المدلول عليه بضربت لتأكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتأكيد الفعل كان مسامحة وفائدة دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز وعليه حل قوله تعالى (وكلم الله موسى تكليما) اي كلمه بذاته لا بترجان بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام * قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان كان لتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد وان كان للنوع وجب ان يقال بدل

قوله

قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد * قوله ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربة وضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقري او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقدمت خير مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضافان اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اي قدوما خير مقدم والضرب اي الضرب اي الذي ينبغي ان يسأل عنه بانه اي ضرب هو * قوله ان دل على عدده اي وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو ضربين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواط اي ضربت ضربين او ضروبا بسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الالية ولا يخفى انه للنوع ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر نميزه نحو ثلث ضربا ونحو قوله تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة) او بدونه نحو رأيت الف الف رؤية ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اي رأيت رؤية الف الف * قوله لانه دال الخ هكذا قيل والظاهر في العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فردها شخصا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تشبيه اخويه وجمعهما لارادة انفراد منهما * قوله او العدد لا يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تحال ما يقابله فلو قام زيد دائما ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك

لأنه
الاصطلاح
بشيء

قياما واحدا * قال وقد يكون قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه اولئك كثير مجازا كما في قوله تعالى (قد نرى تقلب وجهك * قال بغير لفظه وح كان ابلغ واوكدهما كان بلفظه * قوله اي مغايرا للفظ فعلة وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر امثله ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله نحو يدرسه اي الدرس والعجني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الإشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو العجني ضربني فضربت ذلك * قال مثل قعدت جلوسا قد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقيام والجلوس للنائم * قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر ثبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله يثبت وانه مطاوع له اولانه جعل بمعنى الانبات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى التثبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه مغير انبات * قوله وسبويه يقدر له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجزى في مثل قوله تعالى (لا يضررونه شيئا) اي ضرا قليلا * قوله كقولك لمن قدم خير مقدم وح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن يمضي الى السفر وح يكون دعاء * قوله له حكم ما اضيف لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه * قوله اي سماعيا موقوفا يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسا استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف * قال مثل سقيا آكلها دعاء دائما وبلا التعريف

ايضا

ايضا كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا * قال جدها دعاء عليه بالذل وتقيح الحال والجدة بالبدال المهمة قطع واحدة من المذكورات فلو كان يدل الواو لفظية او كما في الرضى لكان اظهر * قوله وبعضهم يان وجوب الحذف آ قال الشيخ الرضى الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلمها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعني قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله وتبيك وسعديك وسخفاله اي بعدا له وحدا لك والاتصاف مثل قولهم حدثت جده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان تكون الاضافة في جده لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى (وقد مكروا مكروهم * قوله منها لم يقل هي كذا وكذا لان المواضع لا تنحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو اقعدوا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقعدوا والناس قيام * قال ما وقع مثبتا آ انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد فينافيه وضعا وان لم ينافيه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد سير سيرا يحكى عن الكلام معنى الحدث رأسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك * قوله فانه لو اريد نفيه الخ ذلك لقوات الحصر الذي قصده بوجوب الحذف

وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي * قال داخل
 قبل صفة لنفي والظاهر ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي
 * قال على اسم مبتدأ او منسوخ ابتداءه بالعامل قال الشيخ
 الرضى دخول النفي على الاسم ليس بشرط لجواز ان يكون
 في نحو ما كان زيد الاسيرا وما وجدتك الا سير البريد انتصاب
 المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان
 او وجد فالتشريط ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو
 اى المصدر خبرا عنه * قال لا يكون خبرا عنه بل تأويل او مبالغة
 * قوله لانه لو كان خبرا عنه آه (ان قلت هو ليس مفعولا لانه
 مرفوع (قلنا المفعول قد يكون مرفوعا) ان قلت فيفوت فائدة
 تدوين علم الاعراب (قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا يفوت
 ولا يخفى اذ لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم
 لسا عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام
 * قوله اى في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لاتفيد هذا القيد
 الابتكاف * قوله نحو دكت الدك شكسته شدن * قوله وانما
 جمع بين الضابطتين لا يخفى انها قد يجتمعان نحو ما زيد الا
 سيرا سيرا وح ينبغي ان يقال ان الحذف اوجب * قال الا
 سير البريد البريد بك * قوله ومنها ما وقع تفصيلا انما وجب
 حذف الفعل ههنا للدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذى
 ينتقل الذهن منه الى غايته التى هى مصادر وقيامها مقام
 عوامليها * قال لا ثم مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد
 يكتب فقرة بعد او يبعث ويشتري طعاما فاما يبعث واما اكل
 وانما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر يصح صحته او يغتنم
 اغتاما لا ليخرج نحو له سفر سفر قريبا او سفر بعيدا لان
 السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر بل من انواعه

* قال

* قال متقدمة بيان للواقع او احتراز اذا جوز تقويم التفصيل
 نحو اما تمنون منا او تقدون فداء شدوا * قوله مصدرها اى
 المصدر المفهوم منها * قوله وبآثره غرضه اى غايته وانما
 سمي غايته لشيء اثر لانها تحصل بعده كالآثر الذى يكون بعد
 المؤثر * قوله اى لان يشبه به امر اى لان يشبه بما ناب عنه امر
 فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول لا يقال فاذن
 يخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول
 قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه فعلى هذا
 لو فسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به
 امر اسم عن المناقشة * قوله عن نحو ليد صوت صوت حسن ٧
 قال سببونه يجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه
 مع وصفه كاسم كما جعلوا الحل الموطئة حالا لان في وصفه معنى
 الحالية ولذلك لم يجعله تأكيد لفظيا لانه يفيد ما لم يفده الاول
 قال الشيخ الرضى لا يمنع عندي ان يكون تأكيدا واذا ترك المصدر
 واتى بالوصف نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز
 النصب على حذف الموصوف * قال علاجا ليس في كثير من
 النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضى ولذا قال ولا بد من
 شرط آخر وهو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى
 الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج نحو ليد زهد زهد الصالحاء
 ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة في المعقولات حركة في
 المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج * قال
 مشتملة على اسم انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان
 الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل وباشتمالها على
 صاحبها تدل على ما لا بد للفعل منه اعني الفاعل قال سببونه
 هذه الدلالة تغني غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضى ان قيل

٧ ففعله صوت حسن بدل من
 قوله صوت كما هو الظاهر ويحتمل
 التأكيد اللفظي نظرا الى الجنب
 الاول ان جوز في غير المسند من
 التكررات ويحتمل النصب نظرا
 الى الجنب الثاني وان نصبت كان
 مفعولا مطلقا اما المصدر
 المذكور او لفعل مقدر اى صوت
 صوت حسن

لهم لم يحجبوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان
المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويسمح
ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت
وان بصوت ليس قطعها بوقوعه * قوله واحترز به عن نحو
مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حار قال الشيخ الرضى الاولى
في منه الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضيعن نصبه لان
الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما لا بد للفعل منه
وقد اجازوا النصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب
حذف العامل * قوله فاذا له صوت صوت حار جاز اتصاله
على احد تأويلي الوصف كما سذكره وذو الحال الضمير المستكن
في له واجاز غير سبويه رفعه على انه بدل او عطف ببيان او
وصف واما على حذف مضاف اى مثل صوت حار كما ذهب
اليه الخليل ويحيز التعريف بار يقول صوت الحار لان مثالا
لا يعرف بالاضافة ورد عليه سبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا
قصير الطويل اى مثل الطويل واما على انه جامد مأول
بالمستق اى منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف ببيان لا غير
* قوله من صات آه يعنى ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت
يعنى بالك كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى آواز وانه
استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عاملا
بصوت من التصويت * قال وضراح بالك كردن قيل هو
اسم استعمل استعمال المصدر * قال ما وقع مضمون جملة حال
او خبر لوقع على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى * قال لا محتمل لها
غيرها اى لا احتمال للجملة من المصادر غيره فمحتمل مصدر ميمي
وغيره مفعوله * قال نحو له على الف درهم له خبر وعلى متعلق به
او بالعكس ولكل وجه لفظي ومعنوي ومن هذا القبيل قول

الاجيب

الاجيب الله اكبر دعوة الحق اى دعاء الى الحق لانه دعاء الى
الصلاة ومنه ايضا ان زيدا المقسم قسمي لار قسمي بمعنى التأكيدي
وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام * قوله اى
اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضى الجملة المتقدمة في هذا القسم
وما يقا له عاملة لتأديتها معنى الفعل * قال ويسمى هذا التسمية
من التأخيرين * قوله لانه انما يؤكده نفسه وذاته كما يؤكده ضربا
في ضربت ضربا نفسي الا ان المؤكده ههنا مضمون المفرد
اعنى الفعل وفي مسئلتنا يؤكده مضمون الجملة لاسمية * قال
ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون
مفرد له محتمل غيره نحو القهقري في رجوع القهقري فان الرجوع
يحتمل القهقري وغيره وهو مضمون مفرد * قوله من حق يحق
اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحقق وكان
على يقين فالقصد ح اثبات كونه على يقين ودفع كونه على
شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها
ويحوي ان يكون صفة مصدر محذوف اى قولنا حقا كما قاله الشيخ
الرضي من ان جميع الامثلة المرددة للمؤكد بغيره اما صريح القول
او ما في معنى القول قال الله تعالى (ذلك عيسى ابن مريم قول الحق)
ونحو لا فعله البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة
واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدولى ثم اجزم به مرة
اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى
فيها النذر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله
وقطعت به قطعة قابلية بمعنى القول المقطوع به وكان اللام
فيها في الاصل للعهد اى القطعة المعلومة التي لا تردد فيها
فقول التقدير الاصل في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة
المتقدمة مفعولا بها لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول

الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقولة * قال
وتسمى هذه ايضا من المتأخرين * قوله ويحتمل اليه ذهب
المصنف وزيف لغوات حسن التفاضل لان اللام في تأكيد
لنفسه للصلة لا للاجل اللهم ان يصرف الكلام عن الظاهر
وتجعل للاجل كما قال قدس سره وهذا ينبغي الخ * قوله اصله
الب لا الي من التلبية لانها مأخوذة من ايئك * قوله فحذف
الفعل الخ كل ذلك ليفرغ المحيب بالسرعة من التلبية فيفرغ
لاستماع المأمور به حتى يمثله * قوله ويجوز قيل اصله اي
وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلب الفه ياء كادى ولبس بشي
لبقاء ياء مضافا الى المظهر * قال المفعول به قال المصنف اتسمى
لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل
الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل
من اسباب وجود الحال * قوله ولم يذكر اي الاسم لك ان تقول
لا حاجة اليه لانهم يحرون صفات المدلولات المطابقة
على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا
قد يكون مفعولا به ولبس وقوع الفعل عليها من صفات
مدلولاتها المطابقة بل من صفات مدلولاتها التضمنية * قوله
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفي او اثباتا والمراد
تعلقه به اولا فخرج الحل والتميز والمستثنى قال المصنف المراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان
خروج التلوة ظاهرا لا يقال ينتقض التعريف بعمر وفي اشتراك
زيد وعمر لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد الاسناد لا يسمى تعلقا
واوسلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمر وفاعل حقيقة وان لم يسم
فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمر وما قصد
جهة فاعليه بل قصد جهة مفعوليه اعني تعلق الفعل به

من حيث الوقوع * قوله ولا يقولون في مررت بزيد الخ لا يقال
لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لانفسنا انه مفعول به
مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر
وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضى * قوله
فان المفعول المطلق عين فعله فيه تأمل * قوله فخرج به مثل
زيد في ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة
اخرجه تأمل * قوله فلا يرد لعل المورد نظر الى انه مفعول به
لكنه مرفوع * قوله وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر المفاعيل
سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف
وموضعها اثناء الكلام * قوله واما وجوبا فبما تضمن وكذا
فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن
له منصوب سواء كقوله تعالى (فاما اليقيم فلا تقهر) * قوله
كوقوعه في حيز ان وكوقوع فعله مؤكدا بالنون لان تقديمه
دليل في ظاهر الامر على الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن
بكونه مهما فينتافران في الظاهر * قوله تخصيصها بالذكر
الخ ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر * قوله اوجب
الحذف في باب الاعراء الخ اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف
الامور الاربعة باشلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو
الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخ حيث ونحو مررت
بزيد المسكين * قال ونحو امر اوتفقه الواو اما لا مطلقا ومعناه
الحث على الفرار من نفسه واما بمعنى مع ومعناها قصر يده
ولسانه عنه * قوله واقصدوا خيرا لكم اي مما اتم فيه والقرينة
على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء ثم حثي بما لا ينهي عنه بل هو
مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد او آيت او ما يفيد هذا
المعنى ولبست هذه ضابطة اوجب الحذف لجواز ذكر الفعل

معها وإنما يجب إذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك
 خيرا لك أي حسبك ما فعلت من هذا الأمر وأيت خيرا لك
 ووراءك أوسع لك أي تمنح واقصد مكانا أوسع لك ومن هذا
 القليل عند الزحشري وأنته أمرا قاصدا أي وسطا وأما عند
 سيبويه فلا وأما سمع ذكر فعله إذا عرفت ذلك فاقول
 بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه
 ما قاله العلامة التفتازاني قدس سره من أن لبس لها من حيث
 أنها قرآن الاستعمال واحد بالقياس إلى مخاطب معين وهي
 بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر أن مثل هذه
 الحثية لا يستدعي وجوب حذف أمر * قال وسهلا عطف
 مثال على مثال * قوله أو أهلا لأجانب أي كما جاز أن يكون صفة
 مكان جاز أن يكون المراد أهل الشخص في مقابلة الأجانب جمع
 الأجنبي فكأنك قلت أيت أهلك وأقاربك * قوله وطئت الوطئ
 كوفتن راه قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجبل
 والحزن ما غلظ من الأرض * قوله بوجهه أو بقلبه فيد أنه
 يخرج نحو يا الله قبل نداء تعالى بحار لتشيبه تعالى بمن له
 صلاح النداء ولا يخفى أن القول بأنه غير صالح للنداء بعيد مع
 أن القول بالتشبيه غير مناسب فالأولى أن يقال المراد بكونه
 مطلوب الإقبال كونه مسؤل الإجابة * قوله مثل يا سماء ويا جبال
 لك أن تقول أن نداء هؤلاء من باب التخيل لتشبيهها بمن له
 صلاح النداء * قوله منزلة من له صلاحية النداء لسرعة أمثال
 الأمر * قوله فإن التدوب أيضا كما قال بعضهم هو الجزولي
 وبؤيده قولهم في المرائي لا تبع أي لا تهلك كأنهم من ضنهم
 بالميت تصوروه حيا ففكرهوا موته فقالوا لا تبع أي لا تبعث
 ولا هلك * قوله فالأولى ادخاله مع أن فيه ضم نشر * قال

مناب ادعوا لأنشائي لأن الجملة الندائية انشائية فالأولى تقدير
 دعوت أو ناديت لأن الأغلب في الأفعال الانشائية مجيئها بلفظ
 الماضي * قوله واحترز به عن نحو ليقل زيد لم يقل عن نحو اطلب
 اقبال زيد كما قال بعضهم لأنه ظاهر في الاختيار فلا يكون زيد
 مطلقا باقباله بل مخبرا عن طلب اقباله * قوله أو المتنادي بأن يكون
 حالا من ضمير اقباله * قوله ونأصبه الفعل المقدر وهو ينصب
 المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال أيضا عند المبرد نحو
 يا زيد قائما إذا ناديته في حال القيام * قوله وعند المبرد بحرف النداء
 لسده سد الفعل فيه أن القول بأنه ساد سد الفعل يستدعي
 بحسب الظاهر أن يكون نسبة العمل آرد بأن الهمزة من أدوات
 النداء واسم الفعل لا يكون أقل من حرفين بأن ضمير المتكلم لا يستتر
 في اسم الفعل وبأنه لو كان اسم فعل لم بدون المتنادي لكونه جملة
 واجيب عن الأول بأن أدوات النداء لكثرة استعمالها جواز فيها
 ما لا يجوز في غيرها ألا ترى إلى الترخيم وعن الثاني بأنه قد يستتر نحواف
 بمعنى انضجر وعن الثالث بأنه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به
 كلاما كالجملة القسمية والشرطية * قوله وبينى على ما رفع به
 أي بالضرورة لا بالإمكان العام لا يقال فيتنقض التعريف بالعلم
 الموصوف بأن مضافا إلى علم آخر لأن ذكره فيما بعده بمنزلة
 الاستثناء * قوله لقلتها باعتبار المحل فإن محلها ثنان مفرد معرفة
 ومستغاث بخلاف محال النصب فإنها ثلاثة أولقلتها بحسب
 التحقيق والاستعمال وفيه خدشة * قوله واطلب الاختصار
 إذ بالقياس إلى ما علم بتعين مواضع النصب من غير حاجة
 إلى تحصيلها * قوله على الضمة لفظا أو تقديرا كما في المقصور
 والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا أنت
 وجوز أيضا يا إياك نظرا إلى كونه مفعولا وإذا اضطر إلى التوهم

لأن الشيء وقع في الكثير بعد
 الغرض عن القليل يناسب
 الكثير أو القليل بحسب الذكر
 لا بحسب التحقيق

المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر
(سلام الله يا مطر عليها) (وليس عليك يا مطر السلام) * قوله
التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء يعني انه من قبيل ارضعت
هذه المرأة هذا الشاب * قوله او الفعل مسند عطف بحسب
المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند
الى الجار والمجرور * قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم
لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال
عن التكلف الذي في رجوع الضمير الى المنادى * قوله اي لا يكون
مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد مقابل للمضاف لكن
اريد الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج
المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف تلك الارادة فبعيد
* قوله وهو كل اسم لا يتم معناه قال الشيخ الرضي ما حاصله
يرجع الى ان شبه المضاف اسم يحى بعده امر من تمامه وذلك
الامر ثلثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا خشنا
وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم
على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد
سواء كان علامة نحو يا زيدا وعمر اذ اسميت شخصا بذلك المجموع
او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين
كاربعة فهو خمسة عشر الا انه لم يتركب وانما قيد المعطوف
بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبهها للمضاف لجواز
جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما نعت له
فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئية ويشترط ان يكون
ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تجل * قوله شعر
(الانحلة من ذات عرق) وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت
مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له

نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه
لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا
له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلهما
صلة للذي تفويت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء
الا ترى الى ترخيم المادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم
مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد
التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا
للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها
ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء * قوله
معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممنوع
لانا نقول الممنوع اجتماع آتى التعريف لا يقال يلزم ذلك
اجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة
الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف
* قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية (اعلم ان الاسماء المظهرة
مما لا خطاب فيها اذ هي كلها غيب الا انه لما سرى اليه
الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمير الذي
وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا عن لاضل الى
الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من المضار ان هو
المخاطب والمدعو * قوله وكونه ثلثها افرادا وتعريفها انما
اعتبرهما ليتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه
والنكرة الغير المعينة * قوله وانما قلنا ذلك ام ان قلت مشابه
المشابه للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء
لجواز الاختلاف في وجه الشبه (قلنا المشابهة هنا بمعنى المناسبة
والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو بواسطة
ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود من ذلك التشبيه

تعليل جهة الاتحاد وتقبل ما به الامتياز وجعله كأنه هو الكاف
الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه
* قال ويازيدان ويازيدون ان قيل العلم اذاثنى او جمع لزم
فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتكثير فكيف يصح هذان
المثالان اجيب بان لفظ يا قائم مقام اللام * قال ويخفف
خص لفظ يا بالاستغناء * قوله وهي لام التخصيص مقوية
لادعوا المقدر لضعفه بالاضمار * قوله دلالة على انه مخصوص
هذه الدلالة لا بد ان يكون لازما يعنى به وذلك المعنى به يجوز
ان يكون اثنان او نجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك
الدلالة حال النداء الا مع احد الثلاثة * قوله لئلا يلتبس المستغاث
له متعلقة بما يتعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له
بمن نحو يا الله من الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من
الكلام اى استغيث يا الله من ألم الفراق * قوله لان علة بنائه آه
(ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف
يوجب اعراب المبنى) اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف
وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا وخارجا
عن الافراد (وفيه ان البدل يبنى مع بعده وان الافراد هنا
في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب بان
حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لغربها كما
في تنازع الفعلين * قوله واجيب بان آه او بان قوله مثل يا عبد
الله آه من تمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه
قليل * قوله ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في آخر
المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو او يا
او الف * قال يا طالعا جبلا (فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على
موصوف مفرد لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف

لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور
والمقدر لكن بقی شئ وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة
ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة
اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمنع
قصد تعريفه * قوله وهذا توقيت لنصب رجلا اى يقال
يا رجلا بالنصب حال كون رجلا لغير معين لاحال كون رجلا
لغير معين * قوله مثل يا حسنا وجهه ظرفا قال قدس سره
في الحاشية وانما قيدنا بقوله ظرفا ليعلم ان يكون نصافي كونه نكرة
لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه
الظرف انتهى (اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب
تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا مجعلا او ظرفا فانه لا يوصف
بالمعرفة فلا يقال يا حلما لايحتمل القدوس بل يقال قدوسا وذلك
لانه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالكثرة وان كان
ذلك قبل النداء * قال وتوابع المنادى المبنى لم يقصد بكونه
غير المبهم الذى جئ به للوسط اعتمادا على ما سذكره * قوله
لان توابع المنادى العرب غير البدل والمعطوف الا فى حكمهما
* قوله تابعه للفظه فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد
وعمر و لم يحملوا على محله النص كفى اعجبني ضرب زيد وعمر
* قوله وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد
من الحكم فان الرفع لا يتصور فى تابع المستغاث بالالف قيل وكذا
لا يتصور الرفع فى توابع العلم الموصوف بان اذا كان مفتوحا
ولك ان تقول ان اللام فى المبنى للمعنى الى ما فهم من قوله وبينى
على ما يرفع به فلا حاجة ح الى التقييد * قوله او مشبها بالمضاف
الظاهر انه لا حاجة فى ادراجه فى المفرد الى هذا التعميم لانه
مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم فى اخراجه عنه يحتاج

الى تحمل كما اشير اليه * قوله فانها لما انتفت فيها فاعتبر حكم
المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه
بالاضافة اذا كانتا منادى * قوله يازيد الحسن وجهه وباهولاء
العشرون رجلا * قوله اي المعنوي صرح في شرح المفصل به
* قوله لان التأكيذ اللفظي الخ وذلك لان الثاني عين الاول
لفظا ومعنى فكان حرف النداء بآشره كما بآشرا الاول * قوله نحو
يازيد زيد نص في التأكيذ وفي جعل ابي على ذلك بدلا وجعل
سبويه اياه عطوف بيان نظرا لانها يفيدان ما لا يفيداه الاول
واذا وصفت الثاني فابو عمرو يضم الثاني على انه توكيذ لفظي
موصوف او بدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى
(بالتأصية ناصية كاذبة) ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم
لا يوصف به * قال والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى
المضموم اشبهه بالمخمر وارتفاع العالم او انتصابه في مثل يازيد
العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي
في جميع الاحكام * قال وعطوف اليه ان ذهب الشيخ الرضي
الى انه بدل شككه حكم البديل عنه * قال والمعطوف بحرف
المتنع دخول باعليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه
اخصر لبشر الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول باعليه
وليفرج نحو يا محمد والله لتعين الرفع * قال ترفع ولا يبنى
الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة
دون النداء والرفع هو حرف النداء لشبهها بالرفع في
كون اثر كل عارضا مطردا ولم ينفذ اثر هذا الشبهة في
المنادى لمكان البناء * قوله الظاهر والمقدر مثل يافتي وباهولاء
فان ضمهما تقييد برفعة مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي
والظاهر ان يقال ان لهولاء ضمنا محليا لان مفردا معرفة معربا

لورفع موقعه لضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لورفع موقعه
لكان منصوبا * قوله في المعطوف المتنع دخول باعليه يعني
ان اللام لا يهد والجار والمجرور متعلق بقوله بختار * قوله مع
تجويزه النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية * قوله
لان المعطوف بحرفه نظرا ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظرا لخليل
الى جانب المعنى واستقلاله بجملة مرفوعة تنبيهها على الاستقلال
ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم بعين
هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية
الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما
* قال ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل
على ما نسب اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب
الخليل لان الالف واللام لانهما في العلم اخترت مذهب
بل تلحق بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت
اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام في الجنس
اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت
يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذاما قلنا كلامه
في شرحه يأتى عنه اذ فسره بما فسره به الشارح قدس سره
* قوله اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير
علم قد دخل فيه الرجل وخرج منه الصعق اذا ابدت تحقيق
الحال في صمد نوع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان
لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل
صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للمع الوصفية وقصد
مدح او ذم بهما لكنه غير مطرد لاذ لا يصح ان يقال في محمد وعلى
المحمد والعلي وكذا ان كان اسماله معنى جنسي يقصد به مدح
او ذم كالاسد والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم

وان كان موضوعا مع اللام لم يجوز نزع اللام عنه لانها كعض
حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل الجنس
ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس
ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليقيد الاختصاص وهو
العلم الغالب والاتفاق فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت
عرف ثبوته للمعنى العلمى ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا
والدبران والعيوق اسماء لكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له
ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من الثلاثا والاربعاء
والخميس فانها لم يثبت معنى الثالث والرابع والخامس ومنها
ما يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمى
كالشترى للكوكب فاننا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام
الثلاثة اعلام غالبية عند سيبويه لكن بحسب التقدير اللاحق
بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لامها ان تكون
اجناسا صارت اعلاما بالغلبة * قوله مثل باتيم كلهم نظرا
الى ان تمجسا في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضى كلهم نظرا الى
الخطاب العارض * قوله غير ما ذكر صفة او بديل * قوله اى حال
كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف
* قوله اى العلم المتبادى المبني على الضم فخرج عبدالله وزيدان
وزيدون اذا جعلتهما علما * قوله فتحققوه بالفتحة وبجذف
الالف خطأ في ابن وايت وخففوا العلم الجاء مع تلك الصناعات
في غير النداء بجذف تنوينه والالف في ابن خطأ * قوله التي هي
حركته الاصلية اى سهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة
في الاصل * قال واذا نودى الم عرف باللام فيه ان نداء مثنى
العلم وجعه الم عرفين باللام بجذف اللام لا بالتوسيط فيقال
في الزيدان والزيدون يازيدان ويازيدون وقد يجاب بان اللام

فيها

فيها لجبر نقص التعريف الزائل بالتكثير لا بالتعريف فيخرجان
بقوله الم عرف باللام * قوله اى اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق
الافعال الاختيارية ويراد بها اعنى الارادة * قوله قيل مثلا
انما قال مثلا لان قصد نداء الم عرف باللام على اطلاقه لا يستلزم
قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها ولك ايضا في تصحيح
الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذى
وسط فيه اى او هذا او اي هذا كما قيل في لكل فرعون موسى
ان المراد لكل ظالم عادل * قوله بتوسيط اى هى موصوفة
قال الاخفش هى موصولة حذف صدر صلتها وجو بالمناسبة
التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة ونكرة ووقوعها
موصوفة وانما لم يتصلب مع انها مشبهة بالمضاف لانها
اذا حذف صدر صلتها يبنى على الضم * قوله مع هاء التنبيه
المشارك لحرف النداء في التنبيه لان انشاء ايضا تنبيه فياخبجر
يقرب هاء التنبيه ما قالت بيمد حرف النداء * قوله بتوسيط هذا
لبس نصا في الوصلة فانه قد يقصد نداؤه بخلاف اى فانه نص
فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع
تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز
عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ويعتق وصف باب هذا الا بذى اللام ولا يجوز الاقتصار
على ايها ولا يؤتى بتابعه بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح
يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الا بذى اللام
* قوله بتوسيط الامر ين مع الامر في توسيط تلك
الامور ان يقع النداء على ما قصد نداؤه (ويبان ذلك ان
النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شئ الا اذا
قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا

أوقف الذهن عنده ثم الأنسب أن يكون ذلك المبهم طالبا لما
يرفع إبهامه بحسب الوضع ليشهد الحاجة إلى تعيينه ثم الأنسب
أن يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا للمعرف باللام فيقع النداء
عليه فلذلك وسط تارة باسم الإشارة لأنه مبهم يطلب بحسب
وصفه أن يرفع إبهامه بالمعرف باللام إذا اريد تعيين جنس ما
أشير إليه وتارة بأى إذا قطعت عن الإضافة وأبدل مما أضيف إليه
هذه التنبيه لما عرفت فإنها مع مبهمة بخلاف ما إذا لم يقطع أو أبدل
مما أضيفت إليه التثوين فإنها معينة بما أضيفت إليه وهى ح
يرفع إبهامها أما بالمعرف باللام أو بوصفه باسم الإشارة الذى
يرفع إبهامه بالمعرف باللام وإنما وصف أولا باسم الإشارة لما فيه
من التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذى يورث زيادة شوق
* قال لأنه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فإنه
ذكر ليدل على معنى في المتبوع * قوله لأنها توابع منادى معرب
اندفع بتقدير المنادى ما يقال من أن تابع المعرب قد يجوز فيه
الوجهان نحو أن زيدا قائم وعمره بالرفع والنصب وقد يدفع
أيضا بأن التثوين في معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثل
المذكور لأن عمرا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد
فإن زيدا باعتبار تعدد أعرابه معربان لا معرب واحد وفيه
أن للمعرف باللام أيضا أعرابين أما الرفع فظاهر وأما النصب
فلأنه منادى معنى فيكون منصوب المحل * قال يا الله اختص
هذا اللفظ بأشياء كما اختص أسماء سبحانه بأشياء منها قطع همرته
في النداء دون غيره وحذف الجار مع بقاء أثره وحذف حرف
النداء وتعويض الميمين وآخر تاء بركا باسمه نحو اللهم وقد يزداد
في آخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سبويه كما لا يوصف
الأسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا نومان أى يا كثير النوم

ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده
على نداء مستأنف * قوله وعوضت اللام عنها لهذا لا يجمع
بينهما إلا قليلا نحو قوله شعر (معاذا لآله أن تكون كظبية)
* قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه قد يقال في غيرها نحو قوله
يسمى لاهه الكبار بضم الكاف أى الكبير * قال خاصة أى
خص خصوصا * قوله من أجلك آخره وأنت بخيلة بالوصل عنى
* قوله في قولهم فبا لعلما من آخره أيا كان تبغى شرا وفى رواية
أن تكسبا ناشرا * قال ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب
* قوله أى في تركيب أو فيما قصد ذكر المنادى مضافا ثم
المضاف قبل ذكر المضاف إليه * قوله صورة أما أن الأول مفرد
صورة فظاهر وأما أن الثانى مفرد فلأنه تكرر الأول بعينه
وأما عدى في آله مجهولة بحسب الظاهر * قوله أما الضم في
الأول قبل نصب الثانى ح ليس على أنه تأكيد لأنه خرج عن
العلية بالاضافة وإن قصد إلى المضاف يغاير القصد إلى
المفرد وإن المضاف أوضح من المفرد فلا يكون عين الأول
فاذا كان الأول توطئة كان الثانى بدلا وإذا كان مرادا كان
الثانى عطف بيان * قوله وبين الثانى تأكيد لفظى وإنما جئ
بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف إليه لئلا يستنكر بقاء الثانى
بلا مضاف إليه ولاتثوين معوض عنه ولابناء على الضم وجلز
الفصل به بينهما في السعة لأنه لما كرر الأول بلفظه وحركته
بلا تغيير صارا لثنائى كأنه هو الأول فكانه لفصل لا ترى أنك
تقول إن أن زيدا قائم مع امتناع الفصل بين أن واسمها إلا
بالظرف وأنه قال (ولا للمبهم ابتداء دواء) مع أن حرف الجر لا يدخل
إلا على الاسم * قوله وذلك مذهب سيبويه والخليل * قوله
أو مضاف إلى عدى المحذوف لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل

* قوله لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه
وتأكيده لفظي وانما كيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية او بنائية فكما ان الاول محذوف التوين
للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف * قوله اوتابع مضاف
بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي * قوله يايم نيم عدى
لا بالكم قال الجوهرى في لا اياك هو مدح ومعناه انك ما جد
شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرک وقال الازهرى
هو شتم لاشتم فوقه اى لست بابن رشيد * قوله فتح الباء وهو
الاصل كما هو المشهور * قوله وسكونها وهو الاكثر * قوله اكتفاء
بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى
الباء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء * قوله
وقلبها الفسا روم الخفة ولا امتداد الصوت ورفع المناسبات
للنداء قيل هذه لغة طي فانهم يبدلون الباء الواقعة بعد الكسرة
الفسا فيقال في بى وفنى بقا وفنا وفى جارية وناصية جارة
وناصاة * قوله وقد جاء آه قال الشيخ الرضى اما قطع يابى
والاصل يابى فليس بشاذ كما شذ في باعلام لاجتماع يائين
* قوله ويكون المنادى يعنى ان الباء في قوله بالهاء للملابسة
والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وفقا
اما حال او ظرف ولك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اى
يوقف بالهاء وفقا * قوله وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضى
اذا وقفت على ياغلاما فبالهاء لبيان الوقف واذا وقفت على
ياغلامى بسكون الباء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز
حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك
على مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد واذا وقفت
على ياغلامى بفتح الباء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الخاق

هـ السكت مع ابقاء الفتح * قوله بابدال الباء بالناء لانها
مناسبتان في انهما تزدادا في آخر الاسم ولما كانت الناء بدلا
من الباء غير منحصصة للتأنيث طولت الناء لكنها يوقف عليها
بالهاء لانها عوض عن زائد بخلاف تاء بنت لان تاء ها عوض
عن اصل ان قلت كيف جاز الخاق ناء التأنيث بالمذكر اجيب
بان الناء في يا ابت ويا امت للتخفيف كما في علامة فانهما مظهرتان
للتخفيف وبان الناء في يا ابت للمحمل على يا امت مع ان الناء في المذكر
غير عز بزخو حامة ذكر وشاة ذكر * قوله لمناسبة الباء يعنى
ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في المبدل
شائبة من المبدل منه * قوله وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت
بالضم * قوله لاجراءه تحرى المفرد المعرفه لانه اسم في آخره
تاء التأنيث نحو ثبة * قوله وبالالف عطف على محذوف اى
بغير الالف وبالالف * قوله فانه غير جائز قد جمع الفرزدق
بينهما في قوله هما نفثا في في من قويمها * قوله اى واقع يعنى
ان الجواز وقوى * قوله في سعة الكلام هذا القيد يبادر اليه
الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد
بجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى
في السعة ليكون المقصود في النداء هو المنادى له في قصد سرعة
الفراغ منه الى ما هو المقصود مع تدرية الالتباس لان الانسان
في حال ندائه اكثر لتبائها لاسمه منه في غير حالة النداء * قوله اى
للضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم
المفهوم من الكلام لافعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة
والاضطرار صفة الترخيم فلم يتحد قاعلهما وحذف اللام
مشروظ بانحاء الفاعل والجهل على عدم الاشتراط كما ذهب
اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المص * ولك ان ترفع

ضرورة على الخبرية أي الترخيم في غيره أثر ضرورة نحو قوله
ديارمية اذ هي قساعفنا الاصل اذ مية * قال وهو حذف
الظاهر ان يندم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدم لانه
المقصود * قوله أي ترخيم المنادى الرخمة بالمجعة كالرجة
بالمهمل صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم أي رقيق والترخيم
للتلين والحذف * قوله أي آخر المنادى فخرج حذف ياء
يا غلامى لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله
ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء
الاعراب عليها * قوله أي لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض
لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف آخره للزوم احد
الامرئين اما تقدير الاعراب اذا سكن الآخر واما اجراء
الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك قليل وقيل في اخراجه
ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الافراد
* قوله لا لعله اخرى من قال انه حذف في الآخر بلا علة او على
سبيل الاعتبار اراد هذا المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة
بلا علة * قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
لان فكر المقيد مستلزم لذكر المطلق * قوله والضمير المجزوء
الى الاسم كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم * قوله او شرط
الترخيم اذا كان واقعا في المنادى لك ان ترجع الضمير الى قوله
ترخيم المنادى * قال ان لا يكون مضافا لوقال ان يكون مفردا
ليكن اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه
جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه * قوله او حكما قيل
اكتفى بذكر المضاف من المشبه به اذ هما يتحدان حكما * قوله
لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظر الى المعنى هذا ظاهر اذا كان
المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء زيد واما

اذا لم يكن علما فيبانه ان المضاف من حيث هو مضاف لا يتم
بدون المضاف اليه * قوله ولا من الثاني خلافا للكوفيين نحو
قوله خذ واحظا كم يا ال عكرم اي آل عكرمة * قوله لانه ليس
آخر اجزائه هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما
اذا كان علما فلان المركب الاضافي تراعى حال جزئيه قبل العملية
في استقلال كل من الجزئين باعرابه * قوله فامتنع الترخيم فيهما
بعد رعاية اللفظ والمعنى * قال ولا جملة بعض العرب برخم
الجملة بحذف مجزئها نحو يا تابط * قوله ولزادته على الثلاثة
لم يلزم نقص الاسم الذي في حكم المعرب وانما قيد به لجواز النقص
فيما ليس في الحكم المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف
فيه شاذ والشاذ لا يعاب به * قوله بلا علة موجبة انما قيد به
لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا * قال واما بناء التانيث
قد كثرت الترخيم فيه ولهذا عومل آخر غير المرخم منه في بعض
المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم
الحق آخره هاء السكت فيقال في يا طلع باطلحة وذلك لانهم
يلحقون هاء السكت بآخر ما ليست حركته حركة اعرابية
ولا مشبهة بها وقليل ما يوقف على السكون وقد يغني
عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو في قبل التفرق يا ضبا
* قال زيادتان قيل لا بد وان يكونا المعنى فخرج نحو عصا صب قال
حكم الواحدة صفة زيادتان ومن قبيل فلان في السعادة
* قوله في انهما زيدتا معا وان كان كل واحدة لعني يضابر
معنى الاخر كزيادتي مسلمان و يسلمان علمين وهاتان الزيادتان
سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم
نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو
مسلمات وزيادتا نحو مروان وعمران وعثمان وخسران وياه

النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسى والفا التانيث وهزمة الالحاق
مع الالف التي قبلها * قوله او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح
اصل لم يقيد الشبح الرضى به بل قيد بكونه غير تاء التانيث
حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعادة
فعلى هذا تكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه
لتصادقهما في اسماء وافترافهما في بصري ومختار * قوله
وهو اعلم انما اعلم لان ترخيم مثل مدعو ومرحى يحذف الحرف الاخير
والمدة السابقة * قوله في حكم الصحيح في الاصل او في صحة
اجراء الاعراب عليه بوافقه ما قبل من ان مثل دلو وظبي ملحق
بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه * قوله او واو او ياء
ساكنة احتراز عن نحو كنهود على وزن سفرجل عظيم
السحاب ومشرىف على وزن مد جرج اي مقطوع مشريافه
وهو ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساد فبقطع * قوله
حركة ما قبلها من جنسها فخرج نحو سبور وعليق ثبت يتعلق
بالشجر * قوله فانه لا يحذف منه آه خلافا للاخفش فانه يحذف
المدة ايضا * قوله لان نحو ثوبون لم يحذف ز يادتا بتون جمع
اين لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه لبس جمع المذكر السالم كنهود
* قوله اما في الاول آه لما كانت علة الحذف في القسم الاول
مغايرة لعل الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل
لحذف حرفان فيما قبل آخره مدة * قوله وبلت عن النقد قال
قدس سره في الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال في الصراخ
نقد بفتحين نوعي از كوسقند كوتاه دست وپاي زشت روى نقده
يكي يقال له كنك * قوله وفي خمسة عشر قالوا اذا رجت اثنا عشر
واثنا عشرة واثنى عشر واثنى عشرة حذف عشر مع الالف
والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المص وفيه نظر

من جهة الثاني اسم برأسه * قوله يا خمسة وفي الوقف تقلب
النساء هاء كما انك اوسميت رجلا بمسنة بن ورنحت ووقفت
قلت يا مسله بالهاء * قال لحرف واحد اي فالحذف حرف
واحد اتى هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف
كثيرا مستمرا ان قلت استمراره تجددي وهو مستفاد من المضارع
لا من الاسمية (قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر
الى نفس الطبيعة فتبوت والشارح قدس سره نظر الى
الافراد كما هو المتبادر و الى مناسبة المضارع لماضي الواقع
جزء في الشق السابق فقدر المضارع والفاء الجزائية تدحل
على المضارع المثبت * قوله وهو في حكم الثابت ان قيل
انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف له
موجبة وليس الحذف ههنا لعل موجبة فينبغي ان يحمل المحذوف
فيه كالحذف في بد ودم اجيب ان المحذوف ههنا لعل قياسية
مطردة فجعلوه كالحذف للعللة الموجبة * قوله فيبقى الحرف
الح في الا في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف لين
منه فيقال في اهلون وقاضون اعلى وقاضى ومنها اسم يبقى
بعد المحذوف منه حرف اسلي السكون كان مدغم في ذلك
المحذوف وقبله انف نحو اسبحار بكسر الهزة او فتحها وهو
ثبت فسبويه يفتح لاخر وغيره يجير الكسرة ايضا وان لم يكن
اصل السكون يرد الى اصل حركته ان لم يكن ساكنا نحو ياراد
وان لم يلزم ساكن فالنحة يبقون الساكن على سكونه نحو يا حجر
والفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر * قال فيقال الفاء
فصيحة اي اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية
على الاسمية المأثرة بالفعل كانه قيل يحمل المادى ثابتا بجميع
اجزائه والمحذوف ثابتا فيقال * قال يا حارو يا نمو ويا كرو

مثل بثلاثة امثلة لان التغيير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما * قوله وفي يا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان ط - اثر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراخ هو طائر يقال له الحباري وازا شواط كويند كوي نيزوي كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس * قوله فلا جرم قلبت ياء لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا تقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغاذي والادلى والمناذى في حكم المتمكن لعروض بناءه * قال وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة لنداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب يا يا على باب آخر مع اختلافهما لا شراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بنوا قاسره غير ظاهر لانه لبس منادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل التفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعنى او اخص ويلزم ح ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا * قوله يعنى يا لما كانت يا اشهر صيغة النداء - مع انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب * قال المتفجع عليه التفجع اورد منذ شذن صلته اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في المحمود عليه او لتضمن معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا * قوله بيا او وا الباء للاتصاف صفة للمتفجع وليست لالبيبة او الاستعانة * قوله ممتازا به اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى

لامتياز ودخول الباء في المقصور اعرب من دخوله في المقصور عليه * قوله وجاز لك وجاز ان لا تلحقه سواء كان مع ياء او وا قال الاندلسي يجب مع يا لئلا يلتبس بالنداء قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال ان دلت قرينة حال دلى الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا لوجب الاتصاف معها * قوله اى آخر المندوب وقد يلحق في آخر غير المندوب * قال فان خفت اللبس قال الشيخ الرضى المتحرك بالحركات الاعرابية لا تلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلان في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمص يتبعها مدة من جنسهما ولا يغير حركة النداء للزومها قال سيبويه نقول في ندبه يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال يا غلامى لحصول اللبس بنديه يا غلام باضم * قوله يا غلامك لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جار ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه وللإشارة الى هذا لم يمثله بقولك يا غلامهوه * قال واعلامكموه قال الشيخ الرضى آخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما بنوب او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فحذف للساكنين وتزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها لالف الندبة نحو يا غلامكماء خلافا للمص فانه يقول استغنى بها عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضيا واذ اندبت يا غلامى يسكون الباء فسيبويه يقول يا غلاميه لان اصلها عنده الفتح والمص يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدينتين فان تكتفى بما فيهما من المد نحو يا غلامهوه وواخا غلاميه

وواضربوا وواضربوا وواضربوا اذا سمي بهما وان
لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم
الجمع فلا يأتى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالثنى نحو
واغلامكموه وواخا غلامهمى والواو والياء بعدها اما اللذان
حذفنا في الجمع لا سننقل ردتا لند الندبة واما الفا المد قلبتا
واوا وياء لللبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحقه
الف نحو يامننا في المسمى بمن * قوله لبيانها ولا سيما الالف لحفاها
فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبين بها الحركة وهذه
البهاء تحذف وصلا وربما ثبتت في الشعر اما مكسورة او مضمومة
اجراء للوصل مجر الوقف * قال الا المعروف وجب ان يكون
المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا
ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم
نحو وامن قلع باب خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من قوله
وارجلا سبجاه فشاذا لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه وانهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة
والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقرأة ابن
عامر (قتل اولادهم شركائهم) واردة على الشذوذ وكذا ليس
كاتصال الموصول بالصلة * قوله لان نداء لم يكثر فيه ان هذا
التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال
لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه
اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا
الا في المعرفة ولان المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن
حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى
لا يظن بقائه على اصل التكثير * قوله لانه كاسم الجنس ولانه
موضوع في الاصل لما اشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم

مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافر ظهرا فلما اخرج في النداء
عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله
مخاطبا وهي حرف النداء * قوله سواء كان مع بدل يعنى ان جواز
الحذف اعم من ان يكون مع بدل اولا فلا يرد ما قاله الشيخ لرضي
من ان المص لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي
منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم منه في آخره * قال نحو
يوسف عبرى وقيل عربى واعترض عليه بانه لو كان عربيا
لصرف اذ ليس فيه الا العلية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون
معدولا عن يوسف بكسر السين * قوله ولفظة اى اذا وصفت
بذى اللام فانه وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان
المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء
جاز حذفه * قوله والمضاف الى اى معرفة عطاف على قوله
لفظة اى * قوله اى صر صبحا او ادخل في الصباح * قوله
قالت امرأة امرئ القيس فلما أصبحت اخذت منه الطلاق
وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم
* قوله قاله شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس
من الورطة الشديدة * قوله وفي اطرق كرا الاطراق
خاموش بودن وحشم در پيش افكندن وسر فر وكردن
* قوله هي رقية اذا سمعها تلبد بالارض فياق عليه توب
فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه
* قوله والمعنى ان النعام اه قيل معناه ان ذكر الخبارى يكون
طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا
وهي النعام قد اصطيدت * قوله بخلاف قرأة (الا يسجدوا)
بتشديد اللام في قوله تعالى (وزين لهم الشيطان اعمالهم
فصدهم عن السبيل فهم لا يهندون الا يسجدوا) والمعنى

فهم لا يمتدون لا يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبل
 اى فصد هم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز
 ان يقال انه بدل من اعمالهم اى وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا
 او تعليل اى زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصد هم
 عن السبل لئلا يسجدوا * قوله اى مفعول اى به او مطلقا
 وعلى الاول يجب تخصيص الاسم فى قوله كل اسم بالمفعول به
 والالم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة فى يوم الجمعة
 صحت فيه وعلى الثاني لا تخصيص ولا بأس فى التعميم مع
 عدم الحدود وثالثا من المواضع الاربعة لانه بحسب بعض افراد
 منها * قوله اى اضمر عامله بناء على شرط يعنى ان على بنائية
 ولك ان تقول يعنى ان على صلة للوقوع اى اضمر ضمارا واقعا
 على شرط مثل وقوع البناء على المبنى عليه * قوله وانما وجب
 حذفه لا يرد النقص بقوله تعالى (انى رأيت احد عشر كوكبا
 والشمس والقمر رأيتهم ساجدين) لانه ليس من هذا الباب
 لان الجملة الثانية لم تأت لجرد التفسير بل اتى بها لتبين الجملة
 الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلق به من كونهم ساجدين له
 كقولك علمت زيدا علمته كاتبا * قال كل اسم الحتم لفظ كل لبيان
 المانعية * قال بعده فعل مبتداء او فاعل للظرف * قوله وزيدا
 انت ضاربه لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود
 نحو زيد هندا ضاربها او زيدا ضاربها العمران او بعده كالمثال
 المذكور ومثل زيدا ضاربها عمر وعلى ان يكون عمر ومبتداء
 وضاربه خبرا له * قال مشغول صفة لاحد الامرين المفهوم
 من لفظه او اول كل من الامرين على سبيل التنازع قال عنه متعلق
 بالاشتغال لتضمن معنى الفراغ اولان الاشتغال بمعنى الاعراض
 * قوله او متعلق ضميره فى هذا التوجيه تصریح بالتزام الضمير

وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تنه بوجه ما ويتصور ذلك
 بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان
 ذلك المتعلق معمولاً بالاصالة للفعل وشبهه نحو زيدا ضربت
 غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يكون
 المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير او معطوفا عليه
 موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا القيت عمرا الذى
 يضربه اورجلا يضربه * قال لوساطة التسليط بركاشتن
 بر جيزى * قال او مناسبة لبس فى اكثر النسخ بل لبس فى شئ
 من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان
 يعنى بتسليطه تسليطه بعينه او بلازمه فلا حاجة فى دخولها
 الى الاخلاق قوله بالتزادف فيه مساهلة لان التزادف تمام يكون
 فى المفردات * قوله وبقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج
 وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله
 وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا
 بماله صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف
 النفي دون لم ولن ولا وان بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او
 واقعا بعد الاو مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل
 راجع اليه نحو زيدا ظنه منطافا او معطوفا او واقعا بعدفاء السببية
 وهى واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة فى موقعها
 فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى (واما بنعمة ربك فحدث
 فان التقدير اما يكى شئ فحدث بنعمة ربك فجعل ما فى حيز الجزاء
 شرطا وجعل جزء الجزاء وحقها ان تدخل على تمام الجزاء
 بعد تمام الشرط هذا كله مما استنفيد من كلام الشيخ الرضى وهنا
 بحث وهو ان زيدا فى زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذا لم
 مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى

مانع ايضا اذا ضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير
 مانع عن العمل بصورة لا نقول يدخل فيه مثل (كل شيء فعلوه
 في الزبر) اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسليط فتح يكون
 قيد للتسلط ضروريا ولم يكن مال هذا القيد وسابقه واحدا
 كما قاله الشيخ الرضى قوله بالترادف فيه مساهلة لان الترادف
 انما يكون في المفردات * قوله باللزوم ^{هذا القول} ولو بواسطة كما اذا توالى
 اسماء منصوبات بمقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اى
 لا بست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه * قوله ولا يتصور
 الا تقدير تسليط الفعل المناسب بالزوم جواز الشيخ الرضى في هذا
 القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فنقول في زيدا ضربت
 غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون
 الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا
 للمتعلق المقدر وكذا جواز تقدير المجاوزة مع المتعلق في زيدا
 مررت بغلامه وجوز ايضا فيماعد الصورة الاولى تقدير فعل
 الملازمة * قال ينصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب
 اليه بعضهم لا يخفى ان ماعد الصورة الاولى يجوز ان يعد
 ما بعد الاسم المحدود ناصبا بتكلف بان يقال انها سادة مسد
 افعال صالحة لان ينصبها وفي قوتها اعني جاوزت واهنت
 ولا بست اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق
 فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما
 بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الآخر فان
 كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه
 بالبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا
 من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما
 بالجملة * قوله في مظان الاختصار قال قدس سره في الحاشية

اى مواقع يظن في يادى النظر انه من قبيل الاختصار على شريطة
 التفسير وان لم يكن منه في الواقع * قال ويختار الرفع ابتداء به
 لسلامته عن تكلف تقدير عامل * قال بالابتداء لئلا يتوهم
 ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعيل ولبشير الى وجه
 اختيار الرفع * قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع اراد بترجيحه
 تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على
 الرفع او مساواته له وقيد القرينة بل رجحة لان القرينة الصحيحة
 للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة مطلقة
 يستدعى وجوب الرفع لا اختياره نعم اوجعلت ضمير قوله عند
 عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا
 القيد وفيه بعد * قوله بسلامته عن الحذف يعنى الذى يخالف
 الاصل (ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل
 وهو كون الخبر جملة) قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة
 خبرا اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمُسند اليه
 (وفيه انه يلزم ح خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطه
 واندراجها في الضابطه التى تليها * قال كما قال الشيخ الرضى
 قرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيان
 فقط على ما ذكره اما واذا المفاجأة * قال مع غير الطلب
 لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار
 النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التى بعدها
 على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد
 فقد اكرمته في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب
 النصب هى التناسب والتطابق المذكوران * قوله كالامر وانهى
 والدعاء وخص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام
 مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم * قوله فان

الرفع يقتضي اوان الجملة الطلبية فلما تكون اسمية لاختصاص
الطلب بالفعل الاترى الى اقتضاء حروف الطاب للفعل كحرف
الاستفهام والعرض والتخصيص ولا يعارضه السلامة عن
الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم * قوله فالمراد بازوم الاسمية
والمراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع اورود النصيب ههنا
* قوله بسبب عطف جملة ولو بلكن وبل * قال على جملة
فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا
يقتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سببويه
عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو ويضربه
الكون فعمل التعجب لجوده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء
وانظاها ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لاماطفية
والا لزم عطف الخبرية على الانشائية * قوله ولا يقدر معمولها
في عدم تقدير معمول لما بحث * قوله لانه يختار الرفع في اسم
الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود اما اذا كان الاسم المحدود
بعده نحو متى زيد اضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به
الشيخ الرضى فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم
لو قال او مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره * قوله
فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلطف به والسرف في ذلك
على ما ذكره ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلمت عنه
كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصيغة القديمة
فلا رضى الابان تعانقه واهذا قبح هل زيد خرج * قال
واذا الشرطية كما ذهب اليه سببويه والاختفاء خلافا للكوفيين
فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكمكم اذ في وقوع الجملتين بعدها
وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكمكم متى الشرطية في لزوم
دخولها على الفعلية * قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة

عن

عن افادتها اذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعي
المصوب * قال وحيث دون حيثما فان حكمها حكمكم * قال
اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل
رافع فيقال في اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال
الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك * قال وعند
خوف ليس عطف على قوله في الامر انما اتى بلفظ الخوف
للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند
تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني عند رجحان البعض
ورفعه مختار كما نحن فيه (وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه
خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر للمفهوم من الفاعلة
الثامة * قوله وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضى ما حاصله
يرجع الى ان لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء
المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد
بالشيء المخلوق وجعل خلقه صفة كان المعنى كل مخلوق
مخلوق بالقدر (وفيه نظر لانا لانسلم تناول الشيء المعدوم
لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تساويه
للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين
لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته
ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق
مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق انما بالقدر ولا شبهة
في ان المخلوق اعم من المخلوق انما بحسب المفهوم او بحسب
الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقه صفة لم يحصل المقصود
قال ويستوى الامر ان في الاختيار * قوله قلنا هي معارضة
بقرب المعطوف عليه اى السلامة من حذف العامل معارضة
بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس

ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا يبدله من عائد اذا كان جملة فغرضه من هذا المثال وقد تبع سببويه في ذلك ليس الاتيين جملة اسمية المصدر فعلية المحرر معطوف عليها او على خبرها * قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اذا جعل الجملة خبرا واما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملقوظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير * قال بعد حذف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية * قال والا بالتشديد يجوز التحليل فيها التخفيف * قوله اوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضى لا شك ان التخصيص والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التخصيص وبعضها اختصت بالاسمية كليت وادل وبعضها استعملت في القيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلفت في اختصاصها كالعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امرء هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ * قوله فانه وان صدق عليه الخ قال الشيخ الرضى ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن ينصبه بنصب الضمير والضمير هنا مرفوع المحل ويجوز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعني ويجب ان يكون المصدر النائب عن الفاعل مخصوصا * قوله فيكون تقديره زيدا لا يلبس الذهاب به

الاطهر ان يقال يلبس زيدا الذهاب به وفي هذا المثال ملازمة الصفة للموصوف وفي الثاني ملازمة مبدء الصفة لموصوفها * قوله مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضى الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وزيداني ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيدا لم يقر لاهوان قام زيد لم يقر لاهوان لا تقاض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم تضرب الاياه ان تضرب زيدا لم تضرب الاياه الى يلبس واذ ذهب لبست كنسبة به الى ذهب لانه مستند اليه وزيدا مفعول * قوله واجب بالابتداء كذا ذكره لمص وفيه انه يجوز ان يكون حرفا يذهب المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطه ذكرها في شرح المفصل * قال وكذا خبر او مبتدأ وفيه * قوله لقوله تعالى (وكل صغير وكبير مستطر) السطر نشن * قوله بحيث لا يغادر اى لا يترك سبحة كبيرة ولا صغيرة * قوله والظواهر الخ لا يمنع الغاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى (وذكر فكيك) قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر * قال ونحو الزانية والزاني الواو اما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني * وقوله الغاء بمعنى الشرط تعليل وجلة قوله وجلتان بتقدير للمبتدأ اى هذه الآية جلتان تعليل آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه وجلة قوله الغاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية بتقدير العائد وقوله جلتان معطوف عليهما عطف مفرد على جملة لهما محل من الاعراب * قوله من تبطة

بمعنى الشرط فتكون الباء صلة ويجوز ان تكون للسببية * قال
عند المبرد قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف
للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة
المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام
* قوله ومثل هذا الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة
او غير واقعة موقعها الغرض كما في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر
جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها * قوله اذا الزانية توجبه
المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى ضمير ولذا قدمه
المص لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا * قوله مبتدأ
محذوف المضاف او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية
والزاني كما يقال في الفصل والباب * قوله ان ثبت زناهما شرعا
وذلك باربعة شهداء او بالاقرار * قوله وقيل زائدة وما بعدها
ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السبب
بعيد * قوله او للتفسير لان اجادوا ايجاب ولا يجاب متضمن
للايجاب الذي هو الحكم * قوله وجرء الجملة الخ يجوز ان يقال
ان ما بعده فاء التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة
موقعها لا تعمل فيما قبلها * قوله واختيار النصب يعني
ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثنى فيه تقيض التالي
ليثبت تقيضا لمقدم وهو ما ذهب اليه المبرد وانما جله على ذلك
اذ لو لم يحمله لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير
لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعاب به * قوله لضيق الوقت
في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني
منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه * قوله وفي اصطلاح النحاة
معمول نقل اليه تعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه * قوله
اي اسم عمل فيه النصب اشار به الى ان اطلاق المعمول على

اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل * قال بتقدير اتق الانسب
بالصناعة ان يقال باتق بدون التقدير * قوله تحذروا مما بعده
هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهرا ومضمرا والظاهر لا يحى
الا مضافا الى المخاطب والمضمرا لا يحى في الاغلب الا مخاطبا
وقد يحى متكلما نحو اياي والشر وسبويه بقدر ينحو لا حذر
وغيره بقدر ينحو حذر خطايا والاول اولى كذا ذكره الشيخ
الرضي * قال او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا ومضمرا
سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا
* قوله على صيغة المجهول قال الشيخ رضي في قوله او ذكر
الحذر منه نظر لذكر مصدر في عطفه على قوله معمول
بعده من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر
معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر
ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس
بوجه لان اوههنا انصالية اي ليست اضرابية فينبغي ان يليها
مثل المذكور قبل والمذكور قبل مفرد وما يليها جملة وانما جازت
المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير
وهو المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله
معمول حتى لا يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل
مقدر ينساق اليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار
الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الحين
او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق دون غيره
من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم
الفرصة ولا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير
لو جعل معطوفا على قوله معمول وتجب على الاضافة من باب
جرد قطيعة لا يقال العطف بلو في الحدود انما يصح اذا كان

صدر الخدمتنا ولا للمعطوفين. ا يكون اشارة الى تقسيم المحدود
 وليس الصدر ههنا متنا ولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين
 المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة
 فيبقى معمول متناو لا للتسمين * قوله قلنا نعم او قلنا بتقدير العائد
 والتقدير اود كر المحذر منه من نوعيه او باستتار ضمير في ذكر
 وجعل المحذر منه بدلا منه * قال مثل اياك والاسد قال الشيخ
 الرض قال المص الاصل اتفك ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل
 والمفعول لواحد جاء بالنفس مضافا الى الكاف فقا اوانق
 نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه
 فراجع الكاف ولا يجوز ان يكون متصلا لان عامله محذوف فصار
 منفصلا ثم قال واري ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى
 عنه. والاولى ان يقال هو بتقدير اياك بعد تأخير العامل وجاز
 اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا
 * قوله ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن في اتق معنى
 التباعد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك * قوله ولا يخفى ان في
 تقدير اتق مع تضمنه معنى التباعد تأكيذا ليس في تقدير بعد
 * قوله لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء
 يهرب زيدا لا يهرب زيدا * قوله فالاصواب ان يقال يمكن ان يقال
 اراد تقدير اتق ونحو * قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذي
 فيه تأمل لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان
 المعنى بعد نفسك مما يؤذي ذلك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص
 من نفسه والتحذير منها ليس الا لا يقا عنها الشخص في ضرر
 فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمأل فاذا نظر
 الى المال صح هذا المعنى * قوله لان حذف حرف الجراح لان
 ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها

في تأويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا
 فيه التخفيف قيا سا بحذف حرف الجر * قوله ولا نقول اياك
 الاسد اما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه فلضرورة الشعر
 اولان اياك اياك من باب الاسد الاسد والمراء منصوب بمثل اترك
 او احذر اولان المراء في تأويل ان تمارى * قوله فلم يثبت الانادرا
 قال ابو علي في قوله تعالى (ولا على الذين اذا ما اتوك تحملهم
 قلت) اي وقلت * قال المفعول فيه اي ومنه المفعول فيه او هذا
 باب المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير
 وصدر استينافية على الاو اين * قال ما فعل فيه اي في سماء
 اوتى نفسه مساحمة واسم ما فعل فيه * قوله اي حدث وهو
 الفعل اللغوي * قال مذكور اي مؤدى * قوله تضمن الى قوله
 او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالا صالة
 وبالتضمن ما يقا بلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى
 الالزامي وماله لمح الى معنى * قوله اذا كان عاملا مصدر
 او بمعناه * قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحبشية الخ فيه تأمل
 اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في
 لم يحتاج الى اعتبار قيد الحبشية ولو اريد معناه الحقيقي
 لا تجوز الحبشية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي
 اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قيدا من اعتبارها * قوله
 ولا يخفى الخ قد يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شئ ولم يقصد
 به الاحتراز عما يخرج به القيد الصريح * قال من زمان او مكان
 قد يجعل المصدر جينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا
 عن الحين لا شرا كهما في مدلولية الفعل وعلامة المظروف في
 والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي
 في مكانها اذ اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذ اريد بها الجرم

* قوله إشارة الى قسمي المفعول فيه إشارة الى ان قوله من زمان ليس قيد الاحتراز يا بناء على ان في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بنى مفعولا فيه * قوله مبهما كان او محذورا اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة * قوله وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يخرج الجملة الواقعة خبرا الى عائذ لان عائذ المبين عائذ المبين * قال وفسر المبهم بالجهات هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم ففهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة (وفيه ان نحو خلقك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندى في الارشاد من ان الجهات الست لا تعرف بالاضافة كما لا يعرف مثل بها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان وتدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناه وكيف وذرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان المقادير المسووعة كالفرسخ والميل منصوبة * قال وحل عليه عند ينبغي ان يذكر امر المقادير المسووعة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضى ينبغي ان تحمل على الجهات الست لمشايتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهاه كتحول الخلف

قداما

قداما واليمين شمالا * قال ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كبيت المحصف مكان كذا قال الشيخ الرضى اسم المكان الذى في اوله ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت وزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص * قال وما بعد دخلت وكذا سكنت وزلت * قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في صلة له كما ان عن صلة لصدده الذى هو الخروج استدلل الشيخ الرضى على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان ودحوها في المكان ويكون الدخول فعولا والفعل من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على انى التعدى بلا واسطة * قوله والتفصيل فيه الخ ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت واذ يوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس المفسر بالصيغة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوى فيه الامر ان نحرز بدسار و يوم الجمعة سرت فيه اى معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه * قال ما فعل لاجله فعل اى ما هو حامل على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب الحقيقة * وله لا ان يراد بذكره معه الخ لا يقال يخرج المفعول به المجرور نحو جئت للمعى لان لما ل في المجرور هو الجار لا الفعل لان للحقيقة ان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف * قوله فان التأديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التأديب بالضرب ويترب عليه مع تحادها بحسب الذات فلما اراد ترتيب ما يتضمنه التأديب اعني التأديب قال الشيخ الرضى العلة الحاملة للتأديب

كقوله في السابقة ان زيدا ضربته ضربت

وانما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركتها الحدث
في الفاعل والزمان واوضححت بالعلة الحقيقية لم ينصب
عند الحاجة * قال وقعدت عن الحرب حينما قيل لوقال وحاربه
شجاعة لكان احسن اى احسن لمقام المنازعة للزجاج واطهار
الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتبيينه على عدم
تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر * قوله والقائل الخ او القول
بكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخاف
خلاف القول الزجاج * قال خلافا للزجاج وخلافا للجرمي فانه
عنده حال فيلزمه التكرير * قال فانه عنده مصدر لما رأى من
كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت
تأديبا فان معناه اذيت بالضرب تأديبا * قوله وجئت في القعود
عن الحرب حينما (فيه ان القعود مغاير بالذات للجهن فانه مقدم
على القعود بحسب التحقيق فكيف يصح ان يكون مصدرا
مغايرا للفظ فعلة اللهم الا ان يراد بالجهن اثر الكيفية لقائمة بالنفس
وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على
الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من
وجه آخر * قوله واضربه ضربه تأديب وقعدت قعود حين
الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور وطلاق
المصدر عليه لثباته عن المحذوف كما في ضربه سوطا اى
ضرب سوطا قول بانه على هذا التقدير مصدر من غير
لفظ فعلة لا يخرج عن شئ * قوله ورد قول الزجاج ورده
المص ايضا بان معنى ضربته تأديبا ضربه لا تأديب اتفاقا
وقولك لا تأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذى بمعناه
* قوله ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر
موضع المضمرة اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما

بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك
في اللفظ والنية * قوله اى المحذوف فاعله وفاعل عاله قال الشيخ
الرضي بعض الحاجة لا يشترط ذلك وهو الذى يقوى في طي وان كان
الاعقاب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين على
رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة
استحقاقا للمسحطة واستتماما للبلية والمسحق ابليس والمعطى
لنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف
حال الفاعل وهي استتمام على حال المفعول وهو الاستحقاق
* قال ومقارنا اجاز ابو على عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى
في القرأة الشاذة (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) بالنصب
اى لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على ان اتحاد
الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم
لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التكرير كما ان الغالب في الجور
التعريف * قوله او يكون زمان وجود احدهما بان يكون
آخره اول حدث او بالعكس او غير ذلك * قوله لانه بهـذ
الشرائط * قال المص انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثير اما
جماعة للشرائط فخصولها دليل على اللام المقدرة * قوله
وفي بعض الحواشي ان هذا رأى شريف جدا لابل ما هو
مخط الفائدة فائسقام الفاعل ونحوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع
الى مصدر الفعل عن جعل المصدر تابعا مناب الفاعل من غير
تخصيص * قوله وقد حيل بين العير والنزوان قال قدس سره
في الحاشية لغير الحصار لوحشى والاهلى والنزوان الوثوب وانه
قدس سره في تفسير الوثوب برجستن * قوله سواء كان ذلك
المعمول شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا
في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه

وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول
اذا المعنى يكعبك * قوله نحو استوى الماء والخشبة اي تساوى الماء
والخشبة في العلوى وصل الماء الى الخشبة فلهست الخشبة ارفع من
الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته
* قوله والمراد بمصاحبه المفعول الفاعل الخ فلا يجوز ضحك زيد
وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم
ما زالت أسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال
المراد باليسير المعنى المجازى الشامل للسير والجريان * قوله
لو مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان * قوله نحو
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها قال قدس سره في الحاشية
فضيل بجهة شتر از شير باز كرده رضع الصبي شير خورده كودك
* قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد الفاهر هو منصوب
بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو وفي كونها غير
عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا نصبت في كل رجل وضبعته
وقال الاخفش منصوب نصب الظروف لانها قامت مقام مع
لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطى النصب ما تقدمها * قوله
واصلها واو العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل
في صاحبيه انشاقا ولا على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال
الشيخ الرضى لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامته
اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عاملة
اذا تأخر عن المعطوف عليه * قوله فناسب معنى المعية لان
في المعية زيادة اجتماع * قوله اي وجد جعل كان تامة فقوله
لفظا تمسير او حال ويجوز ان تكون ناقصة والاول اولى
تأمل تعرف * قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه
لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعمل عنه نصا على المراد

من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل
الظاهر (ان قلت فاذا عمرا في المثال المذكور ليس مفعولا معه
وكلا سنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليجز (قلنا كان الكلام
هنا لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك تعيين العطف * قوله
فان العطف فيه ممنوع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة
المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار * قوله حيث
لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضى
الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا يجوز القوم
النصب مع اختيار العطف * قوله والا الاولى ان يقال ان قصد
النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا * قوله لان العطف
على الضمير المجزور قال الشيخ الرضى الكوفيون يجوزونه في السعة
والصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك
باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدار الضعفه قال الاندلسي يجوز
العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو
اولى بما قاله المص لوروده في القرآن كقوله تعالى (ويستاءلون به
والارحام) بالج في قراءة حمزة * قوله وانما حكمنا بمنوية الفعل
المشعر بالمعنى الفعلي في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف
الجر الطالبان للفعل وفي الاخير ايضا شيان كلمة الاستفهام
والشان الذي يعنى المصدر يعنى الفعل والاصيغة فالاشعار على
المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوى لتعاضد امرين بخلاف نحو
هذا لك وياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف
لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات
معاضدة الاستفهام بامر آخر في المثال الثاني والمص لم يفرق
بين هذه الامثلة في الحكم والشيخ الرضى فرق في الحكم بين

الاولين والاخيرين وبين الاخيرين * قال لان المعنى ما تصنع
وما يماثله فتعلق بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره
بقوله وانما احكمنا وذلك لان قوله مثل ما زيدا وعمرو خبر محذوف
تقديره ذلك مثل ما زيدا وعمرو عواى العساكر المعنوية مع جواز
الخطف مثل ما زيدا وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخيرين
وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام مجملها
حكمتا بمعنى العاملة في تلك الاشياء * قال الحال عن حال الشيء
يحول اذا انقلب وانما يسمى هذا القسم به لانه لا يتجاوز من انقلاب
غالب * قوله ما بين هيئة الفاعل الهيئة في الاصل الحال الظاهرة
للمسمى للشيء كذا في المغرب والمزاد هنا الحسالة وهي اعم من
ان يكون بحسب تحققها وهي الحال المحققة او بحسب تقديرها
وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى (فادخلوها خالدين) اي
مقدر بن الخلود نحو خط هذا الثوب قيصا ونحو قوله تعالى
(ويشركه باسحق نبيا) اي مقدر بنبوته وايضا هي اعم من
ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال
متعلقهما فلا يرد النقص بجاء زيد وابوه قائم لكن يرد النقص
بقولك اتيتك وزيد قائم وينسب الى صاحب الفصل في دفعه
انه قال في بعض حواشيه ان زيد قائم بين هيئة لازم الفاعل
او المفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير عن
اللزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة اللزوم وذلك بعيد
لان قيام زيد ليس هيئة لزوم زيد الابدأ ويل وان زمان الاتيان
لما كان مبينا مفارقا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله فلم يلزم
دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا تدل عليه
بلاية ظاهرة وقال الشيخ الرضى الحق ان الحال على ضربين
منقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ما هيتهما فحد

المنقلة جزء كلام يتفقد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث
الذى في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجري مجراهما
وبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب مع
ركوبه غلامه اذا لم يجعلها حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث
يجب مقرر المضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن نحو
رجع رجوعا * قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول في دلالة
الحال على ان مدلولها هيئة للفاعل او المفعول به من حيث انه
فاعل او مفعول نحو تأمل نعم انها تدل على هيئة للفاعل
او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما * قوله لا الجمع اذا توافقت
حالا الفاعل والمفعول جاز التعريف بقولك ضربت راكبا
زيدا راكبا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا فان هناك قرينة
يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان
نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالارلى جعل
كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا
ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل
ليفيد احد الحالتين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضى وقال
بعض شراح المفصل - حق الحال المفرقة ان ترتب على حد
ترتيب صاحبها * قال لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول
او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح * قوله
اي لقنليا بان يكون الخ يرشدك الى هذا تفصيل لعامل * قوله
فكانه الفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخص بمفهومين
علامة اتحادهما ذاتا * قوله فكان الحال عن المضاف اليه لان
الداخل في الذات في حكم الذات * قوله وقرى الخ هذا موافق
لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معد وعن المصدر
بلا تأويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لتأويلهما بالفاعل

والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لم جواز الحال عن
 المفعول فيه * قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظي المملوظ
 حكما هذا توجيه جيد لكن المص جملة في شرحه مثلا للفاعل
 المعنوي ويجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله
 مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن
 لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفعوى ولا يجوز
 ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى
 لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف
 عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير
 فاعلا معنويا على التفسير المذكور * قوله بل باعتبار معنى
 الاشارة او التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لامن به عليه
 فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذازيد مع تقارب الاسم والفعل
 * قال وعاملها الخ فصل العامل هنا لتحقيق لظنية الفاعل
 والمفعول ومعنويتهما وليكون توطئة لامتناع تقدم الحال
 على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم
 من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل بين مباحث
 التقديم والالكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك
 التفصيل * قوله وهو من تركيبه اى من صيغته * قوله كالاشارة
 دون الاستفهام والنفي وان وان من الحروف المشبهة لعدم
 ورود الاستعمال على عملها * قوله والتمني والترجي قال الشيخ
 الرضى الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد
 هو الخبر فهو العامل (فيه بحث لاني اذا قلت لبست ابني فقيرا
 راجع وجعلت فقير قيدا الخبر لكان المعنى لبست ابني راجع وهو
 فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابني وان كان فقيرا
 راجعا * قوله وكانه اسد صائلا وزيد كهمروكاتبيا وزيد اسد

صائلا

صائلا بحذف اداة التشبيه * قوله لان النكرة قبل ولان الحال
 جواب لتكليف والسؤال ينا في المعلومية وفيه ان المفعول له
 جواب للهم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال ان المعلوم
 باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار اخر * قوله نكرة موصوفة
 او قبل مخصوصة بدل موصوفة لشمل الخصوصية بالاضافة
 لكان احسن * قوله لاستغراقها عمومها بنفسها او بوقوعها
 في حيز نهي او نفي او ما بمعناه * قوله ان جعلت امرا حالا اشار به
 الى انه ليس نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على
 الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في ازلناه اى امرين
 امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا من كل امر
 ليس ايضا نصا في المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث
 انه مخصوص بالاضافة او الوصف * قوله او واقعة في خير
 الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها
 غير موجب * قوله او بعد الانقضاء للنفي لم يغير قدس سره
 في تعيين صور النكرة عبارة للباب حيث قال لا يكون اى صاحب
 الحال الانكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها في حيز
 الاستفهام او بعد الانقضاء للنفي او مقدا عليه الحال انتهى
 قال شارحه في قوله بعد الاتعسف لا يمكن الخلاص عنه الا
 ان يقول ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدا عليه تنازعا في قوله
 الحال يعنى ان فاعل الظرف هو ضمير الحال او نفسها على
 المذهبين لاضمير النكرة ولا يخفى ان لابد من اعتبار عائد ليصح
 وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنهما
 ثم قال لو قال او قبل الالكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال
 كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول
 الكلام فلعله قال ذلك روما للاختصار وانما قال نقضا للنفي

لان الحال لا يقع بعد الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء
المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المص انما حسن التكثير هنا
لان الايقاع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال
صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد
الا قوله او مقدا ما عليه الحال انما حسن التكثير لان التقديم
يؤمن الالتباس بالصفة * قوله ويجعل قوله وصاحبها وح يكون
غائبا ظرفا للنسبة بين المبتداء والخبر او المعنى فعلى مستفاد
من قوله معرفتاي يتعرف غالبا * قوله ولم يذرها قال قدس سره
في الحاشية الذود المنع * قوله ولم يشفق على نص الدخال
قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنقص بالصياد
المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نقص الرجل نفعا اي لم يتم
مراده انتهى في الصراخ نقص الرجل بمراد تمام تار سيدن
وسيراب ناشدن شتر * قوله والاتن جمع اتان خرماده * قوله
ثم يرد من العطن قال قدس سره في الحاشية العطن ما حول
الحوض والبر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر
خابا يردن * قال ومررت به وحده قال قدس سره في الحاشية الواحد
صدر واحد يحد وحدا ووحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى
قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى
المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قبل يجوز ان يقال
ان اصله انشاء ثم حذف لقيام المضاف اليه مقامه كما قيل في اقام
الصلوة * قوله مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال قدس
سرهم في الحاشية الجهد هنا بصم الجهم والجهد بفتح الجيم
وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وضمها
الذخافة * قال متأول اي كل واحد منها او نوعها * قوله
وتأويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهرا

ان كانت

ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتأويلها
على وجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك
وتأويلها انها في معنى النكرة نحو مررت بهم الجهم الغفير
اي كثيرا سائرا بكثرة وهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول
اي اولا فالاولا ونحو جاء الرجال ثلثتهم وكذا اربعتهم الى
عشرتهم فان هذه لاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم
من صيغة في المجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين
في الجحى وتأكيده لما قبلها في تيمم * قوله احدهما انها مصادر
لافعال اولصفات اي معتركة ومنفردا والحذف غير واجب
في المثال الاول واجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضي
* قوله ومعارف موضوعة موضع النكرات يعني ان
اللام للعهد الذهني اوزائدة * قال فان كان صاحبها نكرة
والحال مفردا اذ لو كانت جملة وجب الواو ولا التقديم
* قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل وزيد
راكبين * قوله التخصيص فيه ان الحال اما عن الفاعل
او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى
تخصيص آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا يجدي
التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم آخر * قوله ولئلا يلتبس
بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم
وان كانت النكرة مخصوصة ليتحقق الالتباس * قوله ولا يقدم
على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا
لما منع كتصديرها بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف او عدم
تصرف في الافعال كفعل التعجب او تصدير عاملها بحرف
المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي راكبا
جاء * قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا (اعلم ان الدال

على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو وزيدا ضرب من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبّه به لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كالاتقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلى كل منهما ما يتعلق به التزاما ان يلى ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لم يتم التقديم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسر الطبيب منه رطباً * قوله فعلى هذا معنى الكلام ووح يكون قوله بخلاف الظرف حالاً عن قوله على العامل المعنوي كما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتداء * قوله واما اذا جعلته داخلاً الخ اليه ذهب المص في شرحه كما حرت الاشارة اليه * قوله ظلمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفاً او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجوز تقديم الظرف عليه اتفاقاً قال الشيخ الرضى قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفاً او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفاً او شبهه ومن ذلك القبيل البر الكريستين اي الكر منه بستين فنه حال والعامل بستين * قال ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعاً او منصوباً كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعاً والحال مؤخراً عن العامل * قوله

سواء
لا يجوز التقديم

سواء كان مجروراً بالاضافة ام لثني منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز فقام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يتحرك ماشياً زيد وتنبع حنيفاً ملة ابراهيم * قوله لان الحال تابع الخ قبل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتداء قبل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثر الحال عن المجرور وام يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع * قوله يحول كافة حالاً عن الكاف الخ والمعنى ما ارسلناك الا ما نعلم للناس عما يضرهم (ان قلت انه عليه السلام كما ارسل مانعاً ناهياً ارسل امرافك كيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لاحق بـ كما اذا جعلته حالاً من الناس لانه صلى الله تعالى عليه وسلم مبعوث الى الثقلين) ان قلت الحال قيد للامال فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيها عنه (قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مررت الاسارة اليه * قوله والتاء المبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعلول ومفعال * قوله اي ارسالة كافة اي عامة شاملة * قوله وبعضهم يجعلها مصدراً اي يكف كفاً والجملة حال مقدرة * قوله والكل تكلف وتعسف لان كائنة كطبعة لازمة الخاية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضى ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى * قوله سواء كان لدال مشتقاً او جامداً قال الشيخ الرضى من الاحوال الغير المشتقة قياساً الحال الموطنة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكأن الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى (انا نزلناه قرأنا عربياً) ونحو جاء زيد رجلاً بهياً ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسداً

اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما
وضابطته ان نقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء المجزء
قسما وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بحرف تابع
بواو اما مع واو المطف او بحرف الجر نحو بعت البرق قفيزين
بدرهم * قوله وهو ما بقي فيه حوضه الاظهر ان يقال ما بقي فيه
نوع عفوصة قال في الصراخ بسر غورة خرما اول ما بدأ
من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلغ بالتحريك ثم بسر ثم
رطب ثم تمر * قوله وهو ما فيه حلاوة واين * قوله ولا حاجة
الى ان يأول البسر بالبسر هذا اذا كان هذا اشارة الى النخل
لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان اشارة
الى التمر كما هو الظاهر فتأويلها بالنضج وغير النضج او
المدرك وغير المدرك * قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد قدم
تفصيل ذلك في ذي الحديثين * قال ويكون جملة قال
الشيخ الرضوي قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء
الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاء
الى في شاذ نحو يدا بيد اي ذويد بذى يد اي النقد بالنقد
ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا
قواهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل
وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب جهتها الجزاء ن
لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت
الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم * قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان
الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول لوقت وقوع مضمونها
ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه * قوله وهي الضمير والواو
لما كانت الجملة الحالية فضيلة اختاجت الى زيادة ربط ولهذا
لا يكون الواو را بطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا

حصل

حصل لهما اي انفصال وذلك لوقوعهما بعد الان نحو ما جئت
الاوانت تعيل وما جاءني الا وهو فقير * قال فالاسمية وفي حكمها
الجملة المصدرة بلبس لانها مجرد انفي على الاصح ولا تدل على
الزمان فهو كحرف نفي دخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية
من الرابطتين عند ظهور الملا بسة نحو خرجت زيد على الباب
وهو قليل * قوله لانها تدل على الربط في اول الامر لانها
في الاصل للمجئ مع السابق فهي داعية الى النظر الى السابق
* قال والمضارع المثبت بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانها
جملة وان شابهت المفرد لولانه خبر مبتداء محذوف ويشترط
في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين
وان ونحوهما * قوله المشتقة على المضارع المنفي وان كان لم
خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير
قال الشيخ الرضوي اذا اتى المضارع بلفظة مالم يدخله الواو
واذا اتى المضارع بلا زمة الضمير والاعل تجرده عن الواو
* قوله ليدل الخ هذا تحقيق ما ذكره السيد الشريف قدس
سره وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فخرى ان لا نذكره
* قال ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها
ما تبين الحال ازدياد ثمن او غيره مقرونة بالقاء او ثم فنقول
في ثمن بعت بدرهم فصاعدا او ثم زائد اي فذهب الثمن مساعدا
او ثم ذهب الثمن زائدا اخذا في الازدياد ونقول في غير الثمن
قرأت كل يوم جزء من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت
القراءة كل يوم في الزيادة والصعود * قوله اي الحال المؤكدة الخ
هي اما تنفيدي مضمون خبر وتأكده واما للاستدلال على
مضمونه على سبيل منع الخ * قوله والمستقلة قيد للعامل بخلاف
المؤكدة فانها ليست قيدا مخصوصا للعامل فالقول بان الحال

مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب
 العبارة والتصور * قال اي احقه وذلك التقدير من سيويه قال
 الشيخ الرضى وفيه نظر اذ لا معنى لقرئك تبقت الاب وعرفته
 في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول
 ثان لاحال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو
 ان العامل معنى الجملة فكانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا
 وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتداء فكان العامل فيها
 معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على
 احدهما * قوله او بمعنى اثبت معطوف على قوله بهذا المعنى
 فيكون لاحق من شعبا معنيان التحقيق والاثبات ولاحق بمجرد معنى
 وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوي لهما اراد ان يبين ان متعلق
 التحقيق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة
 هو الاب من حيث انه اب لاذاته اذ لا معنى لثبته واثباته فقال
 تحققت ابوته لك الخ * قوله اي وشرط وجوب حذف عاملها
 او شرطها في وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور
 اثلاثة لان الحق ان الاحال المؤكدة قد تكون مؤكدة للجملة فعلية
 كقوله تعالى (ولا تمشوا في الارض مفسدين) اي لا تفقدوا ومن
 خصص المؤكدة بالجملة الاسمية ياؤل امثاله بالمصادر فيجعل
 قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما يبيى صيغة الصفة
 مقام المصدر * قوله التميز ويقال له التبيين والتفسير والتمييز
 بكسر الباء قبل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين
 الاجناس برفع الابهام * قال ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره
 ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهام صالح لاجناس مختلفة متفاض
 لتعيين واحد منها بالذكر والاعمال فيه التشكيك لان التعريف
 زائد على التعرض منه واجاز الكوفيون تعريفه بالام والاضافة

نحو غبن زيد رايه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند
 البصريين ان غبن رايه بمعنى غبن في رايه وان الم بطنه مخزن
 فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد
 لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انصب
 ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد * قوله
 في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل
 للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والوزن والمكيل اذا
 اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والمكيل والوزن لا تستدعي
 تميزا وانما تستدعيه اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون
 كما سيجي وهي فيها مجاز * قوله لكن المطلق منصرف الى
 الكمال دفع لما ذكره الشيخ الرضى من ان اغظ المستقر
 لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت
 قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري
 والمراد ههنا هو الثاني * قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع
 ولهذا يكون حقيقة في كل واحد من معانيها بخلاف العشرين
 فان اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز * قوله وكذا يقع به
 الاحتراز عن اوصاف المبهمات قبل يمكن ان يقال ان التوابع
 كلها خارجة لذكره فيما بعد لا يقال فح لا حاجة الى ذكر المستقر
 لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقال
 ان ذكر المستقر لاجراء القرائن لآخر المعينة لما يراد من المشترك
 * قوله ولا ابهام في هذا المفهوم (ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح
 التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا
 في قوله تعالى (ماذا اراد الله بهذا مثلا) تمييز عن الاحال عنه وكذا
 الحال في رجلا في حبذا رجلا (قلنا لعل هذا منهم مبنى على ارادة
 مبهام من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا * قوله

اي الم شاكيا بطنه

ولا ابهام فيه لا من حيث ذاته فيه مساهلة اذا ذات الرطل
بالمعنى المذكور هي الصنعة ولا ابهام فيها انما الابهام فيما يوزن
بها كما اشرفنا اليه وسبب اليه قدس سره * قوله ولا من حيث
وصفه هو بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة
الى الموزون * قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد
قال الشيخ ارغى الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه
اذا صح ضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعظما واما غير
مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فيقول في كفي زيد
رجلا او شهيدا كفي شيء زيد على ان يكون زيد بدلا من شيء
او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات
المقدرة في هذين المثالين ايضا مضافة لايك اذا قلت كفي زيد
كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا هو رجوليته او شهادته
(واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفي رجوليته او شهادته
* قوله يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للرفع كما ينساق اليه
الغهم وقال الشيخ لرضي ان عن في مثله يغيد ان ما بعدها
مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك
فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لا بهامه سبب له او عن نسبة
في جملة اي النسبة سبب له لا لك تنسب شيئا الى شيء في الظاهر
ولمذنب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن
سبب لذلك لتمييز لانه سبب لا اعتبار ما يستدعي التمييز وكذا
معنى قوله بعد ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي
الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا
لانك لو لا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان
يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب
لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن

تمام الاسم يعني ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له
بالمفعول الذي يحى بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا
ان عن في هذه الموضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى (طبقه عن طبق)
والاول اولى * قوله وهو ما يقدر به الشيء وذلك اما مقياس
مشهور وموضوع لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور
ولا موضوع لذلك كقوله تعالى (ملاء الارض ذهباً) والملاء
قدر ما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك
انسانا وسواء رجلا فمحمول على مثلك بالضدية ونحو بطولك
رجلا وبعرضه ارضا * قال ومنه ان سمنا ثنية منسا بالقصر
وهو افسح من المن بالتشديد * قوله وهو التنوين لنظما او تقديرا
كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا * قوله او التثنية سواء كان
في التثنية او شبه الجمع نحو عشرون لاثون الجمع نحو حسنون وجها
لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة * قوله لان المضاف
لا يضاف ثانية لان الاسم لا يضاف الى الاسمين بدون عاطف
وان اضيف مع حذف المضاف اليه ازم خلاف المعروف * قوله
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه
فبقتصب عنه التمييز وذلك في شئين احدهما الضمير وهو
الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وبالحا
قصة والله دره فارسا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة
نحو قوله تعالى (ما ذا ارد الله بهذا امثلا) والناصب للتمييز
في صورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة * قوله عندي
الراقود خلا راقود نوعي از پمانه ونم قاراندود كرده قال
في الاساس الرقود مكبال مخصوص يأخذ اربعة وعشرين
صاعا * قوله فيقرده الى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز
غير العدد بقرينة الاحاطة وذلك لان هذا الحكم لا يجري

في العدد مثلا تميز عشرين مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء
 قصده به الانواع او لا قال الشيخ الرضى اذا قصده به الانواع
 وجب تجرد التميز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به
 الانواع وجب كونه مع التاء * قوله وهو ما يشابه اجزاؤه
 اى يتشارك اجزاؤه في اسم الكل اى اذا كان له جزء
 وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس لها اجزاء * قوله
 ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قدس سره مبنى على التنزل والا
 فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او كسرهما ليس من باب الجنس
 الذى نحن فيه فان الجنس هنا ماهو المجرد عن التاء كالجلوس
 ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم نصح التثنية والجمع * قوله
 وعندى عدل ثوبين عدل تنك بار وما نند * قوله او المبنى ان وجد
 التميز هذا الاحتمال مناسب للسياق * قوله بنون الجمع اراد شبه
 نون الجمع * قوله لانه لا يعلم مثلا عند اضافته عشرين لا يخفى ان
 رمضان لو كان تميزا لكان نكرة ولو لم يكن تميزا لاحتل ان
 يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الاعلى تقدير
 ان لا يكون علما * قال وعن غير مقدار قال الشيخ الرضى هو كل
 فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث
 يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد وهو
 ينتصب عنه التميز واما الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص
 فلا يجوز انتصاب ما يليه على التميز نحو قطعة ذهب * قوله
 واقصور غير المقدار عن طلب التميز واذا قصر عن طلبه
 لم يحتاج الى نصب التميز الذى يكون للتخصيص على التميز فان
 التخصيص عليه انما يناسب ماهو طالب للتمييز * قوله كان
 الظاهر ان يقول لان الابهام الذى يستدعى التميز ليس الا
 في الذات المقدرة التى هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام

ومستلزما

الشيخ الرضى في التميز
 في التميز على التميز
 في التميز على التميز
 في التميز على التميز

مستلزما لنوع الابهام في النسبة بحسب احتمالات الطرف ورفع
 ابهامها تتبع رفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنسبة
 فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار
 ان ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها
 في السابق الا ترى ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان
 الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره * قوله او المصدر
 جعله الشيخ الرضى داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة
 الى قوله او في اضافة لكن المص لم يجعله من هذا القسم ولهذا
 قال او في اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة
 من النسبة التامة وليست بالاضافة كذلك * قوله نحو حسبك
 زيد اى يكفيك زيد * قوله فكانه قال طاب زيد الخ اى كانه
 مثل يفعل وشبه فعل تنزعا في نفسا وابا وكذا فيما عطف اعنى
 ابوة الخ * قوله والى في الاصل اللبن قال الشيخ الرضى الدر
 في الاصل ما يدراى ينزل من الضرع من اللبن ومن الغنم
 من المطر وهو هنا كناية عن فعل المدح والصادر عنه وانما
 نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى مفشى
 العجايب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه
 تعالى ويضيفونه اليه فعنى لله دره ما اعجب فله * قال ثم ان كان
 اسما يصح الى قوله والا فهو متعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة
 وعنى انتفاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم
 يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون متعلقه واجاب
 قدس سره بتفصيل مقدمها يكون التميز بعد ما لم يكن نصا
 فيما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا
 ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب بالفاضل الهندى بان
 نفسا صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد

من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون متعلقه بان يكون
معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلق به واستحسن هذا
الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس
ثلاثة معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقص
ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للتعلق واما ثانيا
فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية
بكفى زيد رجلا لم يجر هذا الجواب اللهم الا ان يقال انه خارج
عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ يعنى به هنا الكمال
في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض
لو كانت هذا المثال لكان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول
قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان للتعلق
قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تميزا اذ الذات
من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص
مع جميع صفاته قلنا فح كان في حكم رجلا في المثال المذكور
ولو سلم صلاحية التميز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة
الجملي عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار
اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه له علقه صحة الاضافة
اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين
جواب آخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى
والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولما لفظه
جاز ان يكون له ولما علقه واعتراض عليه بوجهين احدهما
لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل
جعله تميزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تميزا وثانيهما عدم
صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية انفي لمقدم
الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء

شبهه بوجهين
الاول هو انتفاء

احد الجزئين وانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التميز اذا كان
لما انتصب عنه فقط كان متعلقه واذا لم يكن شيء منهما كان
للتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والا اول
بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو
متعلقه اولا ولا يخفى سماجة هذا الجواب * قوله والمراد بجعله
له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضى صفات الشيء كالعالم من
قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه * قوله بان يكون تميزا
يرفع الابهام عنه فيه مسامحة * قوله وهو الذات المقدرة اعني
الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك
لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه
* قوله الواو بمعنى مع وهي تقييد مشاركة ما يعيدها الخبر كان
من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضى وهو ان
المنسوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شر اهر ذاتا ان شرا
مبتداء لفظا فاعل معنى تميز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ
لفظا بمعنى كائن لفظه مبتداء وكائن معناه فاعلا ومثله كثير
في كلامهم * قوله لان من تراد في التميز في قسمه الاول مطلقا
وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا
قال الشيخ وقال في المقيس يقال لله درهم من فارس ولا يقبل
عندي عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التميز
يحتمل الحال فنخلصه للتمييز * قوله لكونه من حيث المعنى
فاعلا ولفوات الغرض من التميز وهو البيان بعد الاجمال
ليكون اوقع لكن البيان بين البيانية لا يمنع من التقديم كما
في قوله تعالى (فغشيه من اليم ما غشيه) * قوله اذا جعلته لازما
بتضمنه لانه مطاوع له فكان التميز باعتبار المتضمن بالفتح
وكذا الحال في العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل

ان

ای بامنه عنده صوره

والسبله عن بعضه
فكر من قبل الذي عن بعض

514

ثبتت المحرم في نريد في ضمن القوم
و نقيده عنه صريحاً

اجب بان تلك الادوية اخذت
عن معن الظرفين وصارت
بعض الاغذية احكام الاغذية

مقلخة عنها مقدم على الختم

وبين ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد ثبت اولاً المبحى الى
 القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى
 الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى
 البعض الآخر وذلك لان تقرير الايجاب او السلب بعد تمام
 الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلاً بجاء القوم تقرير السلب
 بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقى وليس معنى
 الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما
 لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج * قال عن متعدد
 اى ذى عدد وكرة * قوله بالا غير الصفة بيان للواقع لئلا يذهل
 * قال واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لاما هو بمعناها حطاً
 حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد او المستثنى منهم
 زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى
 ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال
 لم يلزم ذلك ولندفع ايضاً ما قلنا على ما قال الشيخ الرضى في دفع
 شبهة الاستثناء * قوله واحترز به عن نحو جاء في القوم الخ
 قبل لا ولكن لا يستدعيان اخراجاً ولهذا المستعملان في صورة
 لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو ولا زيد وما جاء عمرو
 لكن زيد * قوله اى بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا
 وغيره ويد * قوله اى ليس بتنى الخ الموجب والمثبت اصطلاحاً
 ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحاً ما يقابله * قوله
 واحترز عما اذا وقع في كلام غير موجب وانما وجب نصبه اذا كان
 بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلاً والبديل
 بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه
 واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل
 العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم النتيجة

فيكون

فيكون في حكم التفرغ وهو في الايجاب ممنوع وفيهما نظر
 اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتباره ذات
 العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب وانهذا جاز جاء
 زيد لا عمرو في المعطوف مع انه في قوة تكرير العامل واما
 في الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحاً بالكلية حتى يفسد المعنى
 وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه * قوله وهو ان يكون
 الكلام للموجب تاماً الكلام التام اصطلاحاً في باب الاستثناء
 ما فسره بقوله بان يكرر الخ والكلام الناقص اصطلاحاً في هذا
 الباب ما يقابله * قوله له منصوب على الطرفية لادلى الاستثناء
 لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فيدعى ان يكون
 داخل في الا * قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ
 الرضى قال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه
 بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو
 القوم الا زيدا اخوتك وللضرورة ان يقولوا ان في الاخوة معنى
 فعلية وهو الانساب بالاحوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى
 الفعل لجز ان ينتصب المستثنى * قوله او مقدماً عطف على
 قوله بمسند الا هذا هو الظاهر المنساق الى الفهم لكن يتجهد
 لان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة
 وكذا الحال في قوله او منقطعاً ويمكن ان يحذف لامعظوفين
 على قوله في كلام موجب حتى لا يتجهد ذلك وهو خبر آخر لكان
 او حال * قوله اى المستثنى منصوب ايضاً الخ ذهب سيبويه الى
 ان المنقطع منصوب بما قبل الامن للكلام كما انتصب المتصل به
 والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلاً او منقطعاً والا
 في المنقطع وان لم يكن حرف العطف لكن العاطفة في وقوع
 المفرد بعد ما وانما حروون لما رواها ^{خبر} ^{بني} لكن قالوا انها

بالعطف

الناسبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها محذوف
في الاغلب نحو جاء في القوم الاحار اي لكن الجار لم يجر
قالوا وقد يجر خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى (الا قوم يونس
لما آمنوا كشفنا) قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى
وفيه ان سوى ليس للاستدراك والا هنا تفيد الاستدراك لانه
لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها * قال
في الاكثر متعلق بمنصوب المحفوظ بطريق الانسحاب او خبر
محذوف * قوله واما بنو تميم اه وفي بعض شروح المفصل
ان بنو تميم يبدلون المنقطع بناء على جملة من جنس ما قبله على
سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك
اذا قلت ما فيها احد الاحار فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه
الاحار وانما لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق
بحسب ظاهر * قوله اسم يصح حذفه متعديا كان او غير
متعديا نحو ما جاءني زيد الامرا * قوله (لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم) ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل بشهيم من قال
ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدقوق ومنهم من قال
ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم
وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف وتقدير الارحة
من رحم او مكن من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان
الا مكن من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك انه لا جعل
الجل عاصما من الماء قال له لا يعصمك اليوم معصم من جبل ونحوه
سوى معصم واحد وهو مكن من رحمهم الله ونحوهم يعني
السفينة * قوله التي هي ام السباب لانها موضوعة للاستثناء
وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمان اخر من المقابلة
والظرفية والمجاورة والخلو والتي وغير ذلك استعملت في الاستثناء

بضرب من المناسبة * قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل
على صاحبه * قوله او الى بعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه
وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل
وانما لم يحمل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال
مطلقا محتمل للايضاح لان مجاورة البعض المعين لا يزيد الاستلزام
المطلوب ولا تدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى
الكل واريد منه هنا هذا المعنى * قوله والتقدير جاءني القوم الخ
اذا قيل عدا في كذا كان معناه انتفي عن كذا فاذا قلت جاء القوم
عدا مجيئهم زيدا كان المعنى انتفي المجيء عنه واذا قلت عدا الجاني
زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفي الجاني او البعض عن زيد
بمعنى ان ليس زيد جانيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان
معناه انتفي منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفي المجيء
من زيد او انتفي الجاني او البعض من زيد اي سلب عنه * قال
ولا يكون لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن
* قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل الخ قال الكوفيون جاء
القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعمل زيدا
ولا يكون فعلهم فعل زيدا * قوله فيما بعد الا حال من الضمير
المجرور وقيل بدل منه وتوجيه الشرح اولي لان المقصود بيان
حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم النحية
ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه وح يكون قوله فيما بعد
الا متعلقا بجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه
النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب فلك
ان نجعل قوله فيما بعد الاعلى تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله
يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من
الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب

في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط احتياج الرفع
 * قوله ولم يشترط لكن لا بد من لشرط ان لا يكون المستثنى
 متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جله في احدثين
 كنت جالسا لا زيدا لم يكن البديل مختارا وان لا يكون ردا
 للكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب
 من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب هنا اولى بطابق الجواب
 الى السؤال * قوله على البدلية اراد بديل البعض من الكل
 وانما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء
 المتصل يعني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى
 منه * قوله لا بالاصالة اي بنوع تمحل * قال ويعرب على حسب
 العوامل اي على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى
 او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو مررت لا يزيد فانه
 معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى
 لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذا المستثنى
 ابدأ يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل
 عامل المستثنى منه ويقال ان يزيد جر الفظيا ونصب محليا وعامل
 جره هو البناء التي كانت داخله في المستثنى منه وعامل نصبه هو
 مررت بتوسط تلك البناء وهو العامل في النصب المحلى للمستثنى منه
 * قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضى انما اعرب
 ح باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب
 من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه
 المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات
 فاعرب النصب يعني فاذا اخذ المستثنى منه لم يبق للمستثنى
 في حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء
 الاول * قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحوى يبين دلالة

الهيئات

الهيئات التركيبية على اصل المعنى صج اولم يصح الا ترى جواز
 جاء كل احد الا زيدا فيدعي ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقال
 اراد بامادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب
 غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة
 على ارادة العامل وذلك لانه يقتضي تعددا ولما لم يكن قرينة
 خصوص حل على اعمام ليس لهما معارض فتعين المراد واما
 الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة
 المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد
 نعم ان استفهام المعنى وصح في قرينة العام بلا معارض ولهذا
 قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي
 لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات
 الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين المراد * قوله اذ معنى
 ما زلت ثبت لا ظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا
 ان يقال ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث
 * قوله لا نفي التي اثبات اي مستلزم للاثبات فانه لا عينه
 فان تصور نفي التي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات
 لا يتوقف عليه فهو ليس عينه * قال ما جاء في من احسد
 او مثل بالسوء المزمع شاكدا غير الموجب نحو ليس زيد بشيء
 وهل زيد شيء استيفاء للـ و الاربع التي تعذر فيها حل البديل
 على اللفظ كان اولى * قوله في محمول يجوز ان يكون بدلا
 من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه
 ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظه واضعف منه في النصب
 نصب لاله الا لاله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل
 الاستثناء او بعده وكذا في لا فتى الا على * قوله قبل انما وصف به
 اوله وصف به الصحح ايضا يجوز ان يراد بالتثوين التحقير * قوله

لان من الاسـ تغرافية انما فيدها بها لان من قد تكون زئدة
في الموجب عند لا خفش ذالم تكن اسـ تغرافية * قوله لانها
لتأ كيد النفي اي نفي بحرور هاسـ واه باشرته اولانحوما جاني من
رجل وامرأة * قال لا تقدر ان اي لا ترضان وقوله عاملين تميز
اوجال او مفعول بان يتضمن معنى الحمل * قال لانها عملت النفي يعني
انه عمله جلهما على ايس وان او جزء العلة وعلى النقيضين
بالتفاهة تنفي العلة * قوله فعمرو من فروع على انه الخ التواسخ اذا
دخلت على المبتداء والخبر غيرتهما لكن يبقى تقدير عملهما اذا
كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز
اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمر ووان
غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه * قال
لنقض معنى النفي اي انتقاضه فهو مصدر مجهول * قوله وهو
الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل الخوق
علامات الافعال علمية نحو ليست وليست ثم سلبت الدلالة
على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون
وهو قد ينفي نفيه ويبقى عمله نحو ما كان زيدا الاقائما لبقاء معنى الكون
بعد الا * قوله مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي
كسر السين مع القصر وقصها مع المبداء مشهورتان * قوله
لكونها حرف جر اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها
قوله لهم حاشاي من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها ضامة
لما المصدرية مطردا ودخول ما عليها ونصب الاسم بعدها شاذ
عنده * قوله واجار بعضهم النصب الخ بدليل حاشيت زيدا
او حاشيه قبل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لايت اي قلت
لا لاو لو ليت اي قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل
واذا وليته اللام تعين فعليته قال الشيخ رضي الاولى انه مع اللام

اسم لحيته منونا نحو حاشا لله في بعض القراءات وانه مصدر بمعنى
تنزيها لله فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشا في جميع المواضع
مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك لا تنكر اهما
التنوين في ما جلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة كما قال
بعضهم في سبحان من عظمة ان ترك تنوينه لا يدل على علميته
لا لاجل اية الله على سورة المضاف لما جلب استعماله مضافا
* قوله ومعناها تبرئة المستثنى اذا استعمل حاشا للاستثناء او في
غيره فعند تنزيه الاسم الذي بعده عن سوء ذكر ورجاء ارادو
تنزيه شخص من سوء فيمتد ثوب تنزيه الله سبحانه من السوء
ثم يتزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله عزه عن ار
لا يظهر ذلك الشخص عما يشبهه فيكون آكد وابلغ * قوله
انقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز
العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمر وبارفع لان المعنى
ما جاءني لا يزيد قبل ما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان
الاحسين ان يقول واعراب غير المستثنى بالابدون التكاف وانما
لم يبين غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض * قال وغير
صفة غير سداء ما بعدها خبر ان له * قوله باعتبار قيام معنى
المعارضة هاسـ واه بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال
الشيخ الرضي ان استعمال غير باعتبار ثنائي مخز * قوله
وذلك لا مشترك كل منهما الخ يعني انه استعير غير بمعنى الاشتراك
كل مهم في معنى المعارضة على غير ابدل على معارضة بحرورها
لموصوفها ذاتا او وصفا والادل على معارضة ما بعدها لما قبلها
في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاخر لعلامة المساواة
* قوله مذكرا انما شرط ذلك ليكون اظهر في كونها صفة
* قوله نحو ما جاءني رجلا لان الازيد قال الشيخ رضي لا يجوز

هم الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنتان من هذا الجنس
 وليس زيد اثنتين منه * قوله وانما قلنا الخ هذه الزيادة ادفع شبهة
 وهي ان مناط حمل الاعلى الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره
 من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاءه لا يوجب عدم التعذر
 فلا يكون الضابط مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول بجمع غير
 معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور
 غير المعلوم انما يلزم بينهما تخالف لئلا يلزم بينهما غالبا
 قوله فالأية صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف
 يعني لم يجوز البديل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المص ولا يعتبر
 النفي المستفاد من اولان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلنا وقل
 وابي ومنصرفاته وصرح بذلك الشيخ الرضي وايضا البديل
 لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء * قوله يجب ان لا يتعدد الالهة
 يجب ان لا يكون الله الا الله لان التعدد يستلزم المعايير والمغايرة
 مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها
 كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها * قوله اي
 بناء ظرفيهما قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل
 صفة طرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي
 مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقله مع قطع النظر
 عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمل
 لفظ مكان في افادة معنى البديل تقول انت لي مكان عمرو اي بديله
 لان البديل كالمكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البديل في الاستثناء
 لانك اذا قلت جاءني القوم بديل زيد افاد ان زيد الم بأتك ثم جرد
 عن معنى البديل ليطلق الاستثناء فسوى في الاصل بمعنى مكان
 مستويا ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بديل ثم بمعنى الاستثناء وظهر
 من هذا التحقيق انه ظرفي بحسب الاعلى غير ظرفي بحسب المعنى

المراد فالباصريون نظروا الى معناه لاصلي ذالمعهور
 في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك
 ومقتضاه النصب والكوفون نظروا الى المعنى المراد فخلوه
 في حكم الغير * قوله والمراد ببعديته المسند اليه اراد باسمها
 وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والظاهر في العبارة ان يعل
 المراد ببعديته المسند لدخولها ان يكون اسنادا واقعا بعد دخوله
 * قوله قال الاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد
 الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا
 نقول ذلك الاسناد قد خبر بدخولها * قال كاسر خبر المبتدأ
 في اقسامه * قال الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد يختص
 ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند درسيه
 وانما عند الجمهور فيقبح ان يكون ماضيا لامع قد ظهرة او متعذرة
 وكذا قالوا في اصبح وامسى واضهى وظل وبات وكذا يذني
 ان يمنعوا يصح زيد يقول واخواته والا ولي ما ذهب اليه ابن
 مالك تجوز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تعالى
 (وان كان فيصه قد من دبر) ومنع ابن مالك وهو لحق من مضي
 خير صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من مازال ولا زال
 ومرادفاتها اما صار فلما تكونها ظاهرة في الانتفاء في الزمان
 الماضي الى حانة مستمرة وان جاز مع القرينة لا يستمر الحال المنتقل
 اليها واما زال واخواتها فلا لها موضوعا للاستمرار وما يصلح
 للاستمرار هو الجسام والصفة والمضارع لانه يضارع اسم
 الفاعل واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة تغلب الماضي الى
 معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلق كما هو مذهب
 سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجاسد والصفة والمضارع * قوله
 وكذلك اذا اتى الاعراب اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله

لا و اجاز الاندلسي وقيل اخبار
 جميعها ماضية مستمرة

تعالى (فازالت تلك دعواهم) ان تلك خبر فاعلم ذلك مبنى على ان
الحذف في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى * قوله وهو كان
يعنى ان اطلاقه ليس بجيد * قال في مثل الناس قال الشيخ الرضى
يحذف كان مع اسمها بعدوا وان كان اسمها ضمير ما علم من غائب
او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم بالصين
وبعد لدن واخواتها نحو رأيتك لدن قائما اى لدن كنت قائما
* قوله وهى ان يحى بعد ان اسم وجاز تقدير معه اوفى عمله ونحو
ذلك مع كال المحذوفه واذا لم تجز تعيين النصب نحو اسير كاسير
ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا قائما
ركب وان كنت راجلا فراجل * قوله اربعة اوجه قال
الشيخ الرضى ربما جر ما بعد ان وان لا يسمع ما بعد فاشبهها ان صح
رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف الجر نحو المرء
قتول بما قبل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف وقتله
بمضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا يصلح
فصلح اى ان لا يكن لمروا بصالح فالمرور بطالح * قوله
ونصبهما يجوز في الثانى تقدير فعل لايق نحو يحرقى خيرا * قوله
ورفعهما قال الشيخ الرضى في رفع الاول ضعف معنوى ولا يظنى
ما لاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا الا ان كان
في عمله او معه خيرا واما لثانى فلان حذف كان مع خبره الذى
هو في صورة الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا
ومحرورا بخلاف حذفه مع اسم الذى هو كجزء لا سيما اذا كان ضمير
متصلا فان قلت لم لا يقدّر لرفع كال التمام قلت يضعف
تقديرها لقله استعمالها ولا يجوز للتخفيف الاكثر لاستعمال
ولا يكون الشهرة دالة على المحذوف * قوله فكان جزاء خبرها
ثم يصح دخول الفاء على الماضى لانه مقدر والفعل على المقدر

لا بد له من الفاء * قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون
ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة في الشرطية وما عوض عن
الفعل المحذوف قال الشيخ الرضى لا ارى قولهم بعيدا من
اصواب لمساعدة للافظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة لتعاقب واما
لاخذ فلم يجزى الفاء في قوله (ايخراسه اما انت ذنفر) فان قولى
لم يأكلهم الضبع) ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذانفر متعلقا
بقوله لم يأكلهم اذ يمنع تقدم ما بعد الفاء عليها الامع اما الشرطية
فلا بد من تقدير فعل ما ههنا عند البصريين من نحو تفخر وتكبر
ثم قال الاولى ان ان الشرطية كثيرة لاستعمال مع كان انت قصة
فان حذف شرطها جواز لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف
وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها
بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد
اذن من ما لتكون كافة انها عن مقتضاها اعنى الشرط ثم
لا يخاو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها
وخبرها او يحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها
الفاء نحو اما زيد فطلق اى ان يكن شئ موجودا فزيد منطلق
فلا بد اذن من اقامة جزء مقام الشرط ان كان الشئ انى فالفاء
غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها * قال المنصوب بلا التى
لتقى الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل غلاما حسنا
من انه منصوب بلا ولم يل لا * قوله اى لتقى صفة الجنس اى
لتقى ما اجزى عليه * قوله لما عرفت من معنى البعدية او الدخول
لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى هذا
لانه يخرج بقوله يابها نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا
ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها
وقبل في اخراجه المراد الذى استداليه خبرها وعليه ما ذكرناه

مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها
 * قوله وهذا القدر كاف الخ فيه ان المرفوع بعد هـ معرفة
 كان او نكرة لا يسمى اسما لها فانه يعرف غير مانع (اللهم لا ان
 يعني بالدخول عليه العمل فيه * قوله او مشبهها به ان قبل ما
 تقول في قوله تعالى (لا تريب عليكم اليوم) اي لا تقبح عليكم
 بفعلكم (ولا عاصم اليوم من امر الله) فان حرف الجر صلتان
 للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان مشبهتين
 بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح (اجب عن الاول بان الجر
 الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن
 الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود طاصم اليوم او من امر الله
 متعلق بمادل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله لا خبر عنه
 كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذي
 هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مبنيا
 كان او منفيا ولا يضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه
 ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم فاعله لم يجز
 ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك ما على ان بك
 خبر عن ما * قوله اي المسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان
 راجع اليه لا الى منصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا
 كما قيل لان ذلك اظهر * قوله والكسر في جبه الموث السالم
 خلافا لما في فانه ينيه على الفتح * قوله بلا تنوين فانه وان
 لم يكن للتمكن لكن كنهه مشابه له فنع من الدخول على المبني ومنهم
 من ينيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسما نظرا الى ان
 التنوين للمقابلة * قوله والياء منهم من قال ان هذه الياء اعراب
 لان المستثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه الذين
 جملا اسما واحدا وقد مر في باب النداء انه مضارع للمضاف

* قوله لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من
 الاستغراقية لا يفيد التخصيص الا يرى ان ما جاء في رجل لا يفيد
 الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاء في
 من رجل * قوله لان الاضافة الى الاسم الصريح لا يكون
 ترجيح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون
 مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر كوتحوه * قال والتكرير وكذا
 وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الفيت عملها لان القرينة
 على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناءه وقد انتقيا فلا يد
 من التكرير للتنبيه عليهما * قوله لكن مطلقا لا يعني يعني اراد
 تكرير النوع لا تكرير الشخص * قوله ليكون مطابقا انما قد ير
 السؤال مكررا اذا لم يكن مكررا لكفى نعم اولا * قوله لاشتهاره
 ولقوله عليه الصلاة والسلام (اقضاكم على * قوله ويقوى
 هذا التأويل (اعلم ان زرع اللام واجب على التأويلين سواء
 كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله
 وفي عبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى
 حتى يقدر تنكيرهما اما التزعم في الصورة الاولى فلربما ية اللفظ
 واصلاحه واما في الثانية فالامر واضح ولما كان التزعم على
 التأويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه
 للتشكيك جعله مقويا للتأويل الثاني * قال وفي مثل لاحول ولا قوة
 اي لاحول عن المعصية ولا قوة في الطاعة * قوله فانها بحسب
 التوجيه يزيد عليهما لانتك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا
 في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي
 الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون
 لافي الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون
 في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان تكون الاولى بمعنى ليس

والثانية زائدة ورابعها ان تكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة
واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا
على موضع اسم لا للتبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى لبس ورفعه
على انه اسم به وان يكون للتبرئة ملفسة وان رفعت الاول
فتحت الثاني يحتمل ان يكون الاول بمعنى لبس وان يكون للتبرئة
* قوله وخبرها محذوف واحل مرفوع بلا الاولى والثانية وانما
جاز ذلك مع انها عاملان لانهما يحكم المماثلة في حكم واحد
كافي ان زيدا وان عمرا قائمان * قوله اي لا حول ولا قوة موجود
الاظهر موجودان * قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند
سبويه فان لا عامله عند غيره في المتبوع والتابع واما عند سبويه
فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لا عند مع اسمه المبني مبتداه
والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب
ان يقدر لكل منهما خبر * قوله فلان لازائدة قال الشيخ الرضي
يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل
الجواز الغائيا اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير
مبوء الغيت الاولى او الثانية او كلتا هما * قوله والثاني معطوف
على محل الاول والقياس في ذلك مضي الخبر كما في ان * قوله
وضعف لمضعف الشيخ الرضي * قوله لا لكونها بمعنى لبس
اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل لبس بل لم يرو الا كون الاسم
بعدها مرفوعا والخبر محذوف فأنحو لا يراج ولا مستصرخ فظنوا
انها عاملة عمل لبس والحق انها للتبرئة لكنها ملفاة للضرورة
* قال واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل بجر نحو كنت
بلا ما وعضبت من لشيء وربما فتح نظرا الى لفظة لا كما بيني
مع لا زائدة نظرا الى لفظة * قوله اما الاستفهام ظاهر عبارة
المعص الحصر الثلاثة لكن لا ينحصر فيها الجواز ان يكون بمعنى

التقرير والانكار والتوبيخ فالاولى ان تصرف العبارة عن الظاهر
ويقال انه خص الثلاثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافي
لا يكون مجرد الاستفهام وقال سبويه لا يجوز حل التابع على
الموضوع في صورة التني اذا التني يغنيها عن الخبر فيصير اسما
مفعولا فعني الاغلام اتني الغلام وقال الاندلسي مانقله الشارح
قدس سره * قوله واما قوله الارجلا يعني كان القياس الارجل
بالبناء آخره يدل على محصلة نيت المحصلة المرأة التي تحصل
تراب المعدن نيت اي نيت تفعل كذا * قوله لمكان الاتحاد اي
لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لا نك
اذا قلت لا رجل ظريف اي كسافكالك قلت لا ظريف * قال
ومعرب رفعا ونصبا مصدر ان نوعيان والقول بانه منصوب
بترفع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان * قوله ويجعل
مرفوعا قد مر ان القياس مضي الخبر * قوله لكن ينبغي ان يكون
حكمها حكم نواع المنادي ولا ينبغي ان ذلك يقتضي وجوب
البناء في البديل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ
الرضي جواز البناء والتأكيذ اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي
فلا يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البديل عند
الشيخ الرضي * قوله واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة
وذلك الاسم المشي والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الاذوقاته
لا يقطع هذا عند المعص واما عند الشيخ الرضي فالاولان والاب
والاخ * قوله واجراء لاحكام المضاف عليه انما زاد ذلك لئلا
يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لثون
لا باله كما ثون لاحسن وجهه ولم يحذف النون في لاغلامي * قوله
اي مشاركة اسم لاحين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب
صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام

مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما
 المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار
 مشارك له * قوله وهو الاختصاص بعمل الاختصاص اصل
 معنى الاضافة لان غيره من التعريف او المعاني الاخر قد يلحق به
 * قال لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لم يرفع
 والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك قالوا الخاصل
 على هذا التغيير قصد النصب من غير تكرير لا تخفيفا وهذا لا يتيسر
 مع المعرفة * قوله ولا يمحذف الاعم وجود الخبر كما لا يمحذف الخبر
 الاعم وجود الاسم والعلة واحدة * قال خبر ما ولا وقد يلحق
 الاء كما في رب وتث ان أثبت الكلمة او المبالغة ولا يدخل ح
 الا على حين مضافا الى تكرة وهو الغالب او على ايان او هنا
 مستعارا للزمان نحو ولات حين مناص والغالب في حين النصب
 بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقدير رفع
 بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا
 ولا يستعمل الا محذوفا واحدا جزئي الجملة * قوله المشبهتين
 في النفي الخ قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند النفاة
 والحق انهما لمطلق النفي * قوله اي خبرية يعني ان الضمير
 راجع الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي
 لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها * قوله واما بنو نمير
 فثبت لا يدعون آه وذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيل
 الذي تعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنة بثبوتها
 في مركزها وما مشتركه بين الاسم والفعل * قوله نافية
 مؤكدة والا فالنفي على النفي يقيد الاثبات وفيه ان هذا
 يخالف ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى
 الامفصولا بينهما * قال او انتقص النفي بالانقل عن يونس

انه يجبر الاعمال مع الانتقاص با لا وانشد في ذلك (وما الدهر
 الا منجنونا باهله) (وما صاحب الحاجات الا معذبا) واجيب بان
 المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وان معذبا
 مصدر كقوله تعالى (ومن قناهم كل ممزق) فهما مثل قولك
 ما زيد الاسير * قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف
 على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا
 بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى (فامنكم من احد عنه
 حاجز) * قوله اي على خبرها منصوبا كان او مجرورا بالساء
 الزائدة * قوله حكيم المصطوف الرفع حلا على المحل قال الشيخ
 عبد القاهر هو خير منه امحذوف اي بل هو مسافر ولكن هو
 قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرها
 مرفوعا عند انزعائها عن العمل * قوله يعني الجريمان لا واقع
 فلا يتوهم الدور * قوله لفظا او تقدير لم يقل او محلا لان المص
 ذكر اقسام المعرب * قوله بل بحيث كونه مضافا اليه كما مر في بيان
 اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه
 على علم الاضافة لانه قصد ان يأخذ لاحق كلامه اعني قوله
 والمضاف اليه كل اسم آه سجر سابقه مع ان المراد متبين * قوله
 لكن المشتمل على علامته اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشيء
 بدون ذلك الشيء * قال والمضاف اليه اتي الظاهر موضع
 الضمير للتصريح على المراد لاحتمال انه اراد بالمضاف اليه
 هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه
 حقيقة ومما يشبه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور
 هنا فانه يختص بالمضاف اليه حقيقة * قوله اي ملفوظا كان
 اشار به الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير كان
 قياسا فيما كثرو وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير

في تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لا اختصاصه
 بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسط
 (وفيه ان المصدر لا يقع حالا الاسماعا واجاز المبرد قياسا
 اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة
 و بطوا والقول بان اللفظي والتقديرى من اقسام التوسط
 لا يخلو عن تحمل * قوله وهو الجريبان للواقع لان الاثر ملحوظ
 بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات
 يصير دوريا لان الخفاء في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه
 ما يتوقف على الجر لزم الدور * قوله اى متسلحا عنه يعنى ان
 التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى
 على تجرييد الاسم عن التنوين * قوله تنوينه او ما قام مقامه
 اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرى تنوينه ولا ما قام مقامه
 الاضافة واجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجهه
 فاعل الحسن وفاعل الشئ بمنزلة جرته والضمير الذى اضيف
 اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من
 فاعل الشئ بمنزلة حذفه من ذلك الشئ فلم يرد بقوله من نوى
 التثنية والجمع الحصر واما الضارب الرجل فمحمول على الحسن
 الوجه قال الشيخ الرضى ما صح فيه التنوين والنون يقدر
 فيه انه لو كان فيه تنوين او نون لحذف كما في كم رجل وحواج
 بيت الله والضارب الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام
 زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط الشئ
 تحقق ذلك الشئ لجواز ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو
 ههنا نجرى يد الاضافة المعنوية عن التعريف * قوله حيث
 ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف في حسن
 الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه متعدد بنفسه في عامل

وقد حذف من المضاف سواء الثانية اذا
 من من اللفظي لقوله تعالى اقام الصلاة
 وابتاء الزكاة رضى

هذا

هذا المضاف اشكال اذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه
 ولما لم يكن حرف الجر لم يعمل المضاف ولا لاضافة عمل الجر
 لانها اذا عملت كان ذلك بناية حرف الجر قال الشيخ الرضى
 يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقي بتجرده
 عن التنوين او النون لاجل الاضافة * قوله لانها تفيد معنى
 اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص و اراد
 بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ * قوله علامتها انما
 قدرها اذ لا يصح حل قوله ان يكون آه على الاضافة لان
 حقيقة نسبتها شئ الى شئ بواسطة حرف الجر تقدير مع ابرائها
 معنى ومن البين امتناع الحمل وانما لم يقبل فعلا المعنوية
 ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها
 * قوله كاسم الفاعل الخ والمنسوب * قوله واما مساو كان المراد
 بالمساواة المساواة الساملة للمرادفة والمساواة * قوله او اعم
 مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد * قوله ولا يصح
 اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم الاحد وكذا الحال في الباقيين
 وفي مسجد الجامع وطور سيناء والاسماء اللازمة للاضافة مثل
 عند ودون ولدى ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب
 تنافرا لانه غير مانوس * قوله ولا يحتاج فيه الى التكلفات
 قبل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطة جزئيات
 كللى اضيف هو اليه و اضافة الجزئى الى الكللى بمعنى اللام
 لكن يمنع اظهار اللام الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد
 مثلا والا لزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز (وفيه
 بحث لان كلا لاحاطة والجزئى والفرد ملحوظ من جانب
 المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصح اضافة الجزئى الى
 الكللى مما لا يحدى نقضا في تصحيح اضافة كل الى الجزئى والفرد

قال في المعنى كل موضح لا يخرج عن كل المذكر في كل نفس و انظر المعنى
 والعرف الجمعي في كل موضح لا يخرج عن كل المذكر في كل نفس و انظر المعنى

فيقال في كل رجل جزئيا لرجل او افراد
 لرجل

لان كلا لا يستعمل الا مضافا الى
 ظاهر او مضمير محذوف نحو كلا هذين
 ونحو هذين اى كل واحد او ملحوظ
 نحو ان الامر كله لك كذا في المعنى

لان التنوين مبنى على التسامح لان انظار من كلام اهل العربية ما ذكره
 صاحب القليل ويصير كونه الفرد والجزئى ملحوظا من جانب المضاف لا
 من قول المفتى لمحذره

* قوله فان معنى ضرب اليوم الخ يعني ان هذه الاضافة بادنى ملايسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملايسة نحو كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملايسة انها تشرع في التهيء لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شان النساء المدبرة المهية للامور في احيائها * قوله واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لما كثرت ازم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة يادنى ملايسة مجاز * قوله كما لا يخفى الايزى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه * قوله قلنا ذلك الخ قال الشيخ الرضى ان وضع هذه الاضافة ليقيد ان لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد وزيد غلمان فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه من يد خصوصية زيد اما بكونه اعظم غلمانه واشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع عند اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف بما ذكر في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع المعاوامة سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعروف بلام الجنس يكون تارة لازادة نفي الجنس وهو الاصل وتارة لازادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللزم بالافرق واما كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذه بادنى عناية * قوله وليس يجرى هذا الحكم في نحو وغير

ومثل

ومثل انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناها كشبهك وشبهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها نقلتها ويجوز ان يقال انه اختار قول ابن سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغايرة واطراف اسم الفاعل اذا لم يكن الماضى لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجرى هذا الحكم في نحو حسبك وشرعت وكفيت ونهيك ونهيك لان معنى حسبك زيد يكفيتك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضى بعض العرب يجعل واحدا معه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلترتفع بضمير لكان كنعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه قاله عائد الى رجل وسبى ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك صاحب المقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قلبك صدر بلدته ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي توهيم في امثال هذه التركيب * قوله لتوغلها في الابهام لا مماثلة زيد في صفه لا يختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما في الوجود الاذنه * قوله الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد هكذا قال ابن السرى وقدح ابن السراج في قوله تعالى (اعمل صالحا غير الذي كنا نعمل) فان عملهم كان فادا وضيه الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيفه لخاصها واحاط عنه الشيخ الرضى بانه يدل لاصفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غائب

نحو رأيت رجلا هو واحد

حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه
 سوقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد
 * قوله ذكر بان يجعل كذا فان الشيخ رضي اراد به مثلاً فان تكبير
 العلم قد يكون بارادة اشهر واصافه او اراد ما هو الغالب في التكبير
 او اراد ان تكبير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ
 رضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمنع
 من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك
 اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به - من نحو ازيد الشجاعة
 فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد * قوله لكان
 طالبا للادنى وهو مستسكرك في بادي النظر * قوله لكان محصيل
 الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول
 اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيفت الى المعرفة لكان
 تحصيلها لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف * قوله وبين
 جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب
 واعلم هو المركب فلم يكن العلم معرفة * قوله بل فيها زوال تعريف
 اه حاصله ان العلمية لما كانت وضعاً ثانياً ازلت مقتضى الوضع
 الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعاً ثانياً لم يزل
 مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى
 اجتماع التعريفين في الارادة * قوله من ترك اللام فقط قال
 ذوالرمة ثبت لا ثاني له نقل قدس سره في الحاشية البيتين
 وهما (ايا نزل سلمي سلام عليكما) هل الازمن اللاتي مضي
 رواجع (وهل يرجع تسليم اويكسف العمى) ثبت الاثافي
 ولديار للاقع) وقال في هل يرجع اي يرد جواب لسلام وفي
 اويكسف العمى عن المستجير الذي هو في عمى عن حال سلمي
 وفي اثافي جمع ثقة وهي واحد من الاحجار الثلاثة التي

ينصب القدر عليها وفي البلاقع جمع يلقع بمعنى الخالي * قال
 صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ رضي ما حاصله ان الصفة
 المشبهة جائزة العمل ابداً فيما هو فاعلها واطرافها لفظية
 وان اسمى الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والظرف
 والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او
 الاستمرار و يضافان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضامر
 بطنه ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سبباً نحو مررت
 برجل قائم في داره عمرو ومضروب على يابه بكر وعملان
 في غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال او
 الاستقبال او الاستمرار واطرافهما الى المفعول به والمفعول فيه
 لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية وقد يؤول
 بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستقر فتصير الاضافة
 لفظية كما يؤول القيد بالمقيد والغبر بكسر الغين ارضها وسكون
 الباء الموحدة بالغابر * قوله نحو مصارع البلد ونحو الحمد لله
 فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك
 يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي لتحقيق وقوعه او اعتباره
 معنى اللام كما في صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به
 اتساعاً كما اعتبر بعضهم وتكون الاضافة بهذا الاعتبار
 لفظية * قال ولا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ اي الاخفة في اللفظ
 صرح بقوله في الافظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح
 بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره
 * قوله واطيف القم البد بعد جعله مشبهاً بالمفعول لا يلزم
 اضافة الصفة الى موصوفها اذ لرفع من الصفات نعت
 المرفوع بخلاف الناصب مع المصوب فراعوا في الاضافة
 اللفظية مثل ما روي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة

الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية * قوله والمراد ان المشار اليه بشم آه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقال لبناء لاحق على سابق واستدلال باللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يحذف قوله من ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يرتكب مجاز كما يقال فلان قتييل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتييل بعضهم * قوله وعلى هذا كان الانسب آه لان اصله مذكور صريحاً بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمناً * قال خلافا للفرع اى يخالف هذا القول خلافا للفرع * قوله فاجاب المص واجاب بعضهم بان الاضافة ضايعة بقاء وان كانت معتبرة ابتداء فليزعم بعد ادخال الام عدم بقائها والرجوع الى لنصب الذى هو لاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله * قوله ولا يخفى ان فيه ثبوت مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب * قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان لمبادر ضعف في التركيب لافى الاستدلال * قوله اذ لانقص منه على الجر فيه شئ لان رواية الجر مشهورة وهى كافية في الاستدلال * قوله ينوى فيه الجمع والواحد اى هو مشترك بينهما كالفلان * قوله وفيه وجهان احراز آه اما الرفع فقبح نخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففقيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب * قوله يعنى سبويه وانسانه تبع فيه جماعة من السارحين حيث فسروا كلام المص هكذا بناء على ما نقل عن سبويه من جواز الجر في الضارب لكن المشهور من مذهبه

انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضى الى سبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوايه وجار الله * قوله حلا اى لمساويته او لمساوية له بناء على جعله مفعولا للفاعل المفهوم اى جوزوا حلا * قوله وام يحكموا الضارب زيد آه بقى على هذا التقرير دون التقرير السابق شئ وهو انه لم يحكموا لضارب زيد على ضارب زيد كما حكموا لضاربك على ضاربك ونما قلنا دون التقرير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس بالاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير مما ينافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك السبب النظر الى الحقة لم يسألوا انتفاء التخفيف في الضاربك لانه لا يغيره بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف في باب منظور فيه (ان قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهى ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف (قلت لعل المص لم يرض بهذا القول اوقال بان التنوين قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي في التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك في ان حذف تنوينيهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضاربك في ذلك * قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف والمضاف اليه كما ترى * قوله ويرد على القاعدة الخ ذهب الكوفيون الى جواز ضافة الموصوف الى صفته وبالعكس للتخفيف مع افاة التعريف والتخصيص متمكين بمسجد الجامع واحوانه

باب ضاربك

لا اى يقول اضافة ضاربك

وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع
اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف
اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا
وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب
الضمير المستكن وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة
قطيفة جرد قدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التووين
والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بان تأويل
كما اشار اليه المص بقوله ومسجد الجامع * قوله متأول بمسجد
الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع
للناس في مسجده للصلاة فاضافته كاضافة سيف الشجاع * قوله
وثانيهما ان حاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فتكون تلك لاضافة
كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقرة الكريمة وجانب اليمين
* قوله متأول بصلاة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال
الشمس * قوله وبقرة الجماء انما نسبوها الى الحق لانها تليت
في محاري السبول ومواطي الاقدام * قال ومثله جرد قطيفة
قال قدس سره في الحاشية جرد خرد ريشة اركه كي وفرشود كي
انتهى قطيفة جادر يبيد صراخ * قال اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول الاطلاق
وعدمه كايث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه
الايث والعكس وكل ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه
لايث وبالعكس * قوله سواء كاتا مترادفين اجاز لفراء اضافة
احد المرادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه
الشيخ الرضي * قال بخلاف مثل كل الدراهم وعين اشئ وكذا
حي زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما كلمة للام

في قوله الى الجول ثم اسم السلام عليكما

وافظمه والمشهور ان اسما مفهم * قال فانه اي المضاف لم يحل
الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله يختص بنبي عن حدوث
الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام
مسوق لفائدة الاضافة * قوله سواء افادت الخ يعني ان
الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح
المثالان * قوله واما اذا كان الجنس ففيها خفاء (اعلم ان اشئ
بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولاشبهة في ان العين بمعنى
الذات اعم منه وبمعنى مساو للموجود المطابق الشامل للموجود
الذهني والخرجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه
لشموله على كل مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع
قطع النظر عن تحققه في الذهن واما اذا اخذ من حيث انه
متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كفهوم الانسان
بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه * قوله يحتمل احدهما
على المدلول الخ من باب حل احد اللفظين على المدلول
والاخر على الدال ذو وذات ومتصرفاتهما اذا اضيفت الى
المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت صاحب هذا لاسم
وذات صباح اي مدة صاحبه هذا الاسم وليس منه ذا صوح
لان الصبح ما يشرب في الصباح فغنى ذا صبح زمان هذا
الامر * قوله جاء في مداول هذا للفظ لادل هذا المدلول لان
نسبة المجيء الى الدال غير صحيح * قوله لان قصدهم بالاضافة
ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح
او ذم فاذا ذكر اولا يعني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون للقب
على الاسم بل يؤخرونه عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع
باريكون عطاف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا
* قوله غالبا وامثاله لا حكم له فان من عز بزاي من غلب

واو بدليل اقواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل
السكون ولا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا
ساكن العين ومعتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما
عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسبيا عوضت الميم
عن الواو لئلا يؤدي الى بقاء الاسم التكن على حرف ^{واحد} عند
جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والبدل
منه قال همانفا في في من فويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل
من الهاء وهي اللام قدمت على العين * قوله بالحركات الثلاث
التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة
بلاميم اعني فوق وفالك وفبك * قال وجاء جم الخ لم يراع في الذكر
درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كدلو وعصاويد
وخب وفيه لغة سادسة ادنى الشكل وهي ان يكون كوشاء * قال
وذواعلم ان عينه واو ولا مدياء اما الاول فلان مؤنثه ذات واصلها
ذوات كنواة بدليل ان مثناها ذواتا حذفت عينها لكثرة الاستعمال
واما الثاني فلان باب الطي اغلب من باب القوة والجل على الاغلب
اولى ووزنه فلس عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذ لو كان
كفلس لقلب في المؤنث واوه ياء كطية ولا يدل اذواء جمع ذو
على انه مفتوح العين لما مر * قوله لانه وضع صلة اه قال الشيخ
الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يثأت لهم
ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو فاضادوه اليه فقالوا
ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة
لم يتوصل بذو الى الموصف بهما وان كان بعد التوصل يصير
الموصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس
من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها
من جنس ما يقع صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف

فانه عند جريان الاعراب يصير الواو متحركا
فيجب قلبها الفاعل كذا وانما ما قبلها
فاذا الحقة السكونية تبقى ساكنة لا تحذف
حذف اللام وبقيت الكلمة على حرف واحد
سلكوا

الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجوز قيامهما مقامه
* قوله كفول الشاعر انما يعرف ونحو اللهم صل على محمد وذويه
وما وقع في كلام بعض الآخرين واصلي على نبيه محمد وآله
وذويه فتلك اقتباس من الدعاء المأثور * قوله و كانه خص
المضمر آه يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته الى
الضمير الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه
فبعيد * قوله اي ذو وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته
مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكني اريد به الذويته * قوله
والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوضعية دون
الفاعل الوضعي * قوله كانه كامل وهو اسم بحسب الاصل
قال قدس سر في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما
تابع فهو اسم بحسب العارض * قوله متى لوحظ مع سابقه
الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وان كان في الرتبة
الثانية وارابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثامنة والرابعة
فقوله ثان لبيان الحال لا للتصيير ومنهم من قال المراد بالثاني
هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل
وعلى القواين لا يصدق التعريف على المعطوف المقدم على
المعطوف عليه مثل عليك ورجة الله والسلام الا ان يرد
السبق او اتأخر بحسب المرتبة * قوله بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابقه مع انها متغايران شخصا بحسب
القصد فلا يرد النقص بقراءة الكتاب جزء جزء لان اعرابهما
واحد بحسب القصد ظهر في موضعين * قال من جهة اي
المقتضى للاعراب * قوله شخصية فلا يرد المفعول الثاني
من باب علمت مثلا اذ جهة نصيبهما متحدة نوعا لا شخصا * قوله
ناش من جهة واحدة شخصية آه وان كان افسيرها مدخل

في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل * قوله لان المجيء المنسوب آه
 لاحد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيد
 في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام زيد لان المجيء المنسوب
 الى غلام في قصد المالك منسوب اليه مع زيد لاليه مطلقا اللهم
 الا ان يراد المعية في الانسحاب اليه لان النعت هو المنعوت
 بحسب الذات * قوله ثم ان لفظة كل آه وكذا لفظة التوابع لان
 التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل
 مقحمتان زيد تالبيان الجمع والمنع * قال النعت قدمه على سائر
 التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر متابعة كما سيبي * قال يدل
 على معنى اى على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه
 او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه
 * قوله اى دلالة مطلقة حاصلة ان الدلالة على حصول المعنى
 في متبوعه لازمة لنوع هيثة غير منفكة عنه والشارحون
 جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع
 غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها
 مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلية
 في التابع فلا حاجة الى قيد يخرج وحل التابع على المعنى للنفوى
 مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المص انه يدفع
 توهم ان الحال داخلية فيما قبل هذا القيد وكان منشا التوهم حل
 التبع على معناه للنفوى ومنهم من قال انه لاخراج التأكيد مثل
 جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى في المتبوع وهو الشمول لكنه
 مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البديل مثل اعجبني زيد
 علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف مثل
 اعجبني زيد وعلمه وانما اعتبار قيد الهيثة في التعريف لاخراجها
 وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور

يخرج لنا كيد فقيد الاطلاق لاخراج غير ضروري * قال
 وفائدة ليس من ونظفة النحو * قال وقد يكون بمجرد التاء آه
 وقد يكون للتعظيم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون
 للترحم نحو انا زيدا الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم
 الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة لكاشفة والصفة
 المؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق
 بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة
 تؤكد بعض مفهوم الموصوف كاس الدبر ونفخة واحدة
 والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الخافا لم بالمؤكدة
 وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق
 نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل
 من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند
 جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد
 الاكشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب
 لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق فالأظهر في الجواب
 ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعراه اجري على
 اجرائه كما في قرأت الكتاب جزء جزء والبيت سقف وجدران
 * قوله ولما كان غالب مواد الصفة آه حاصل كلام المص
 في شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور النحاة شرطوا
 في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سببه نحو مررت
 برجل اسد وصفا ولم يستضعف زيد اسدا حالا وفي الفرق
 نظر * قوله رده يقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رد الاركون
 نعتا باعتبار انه في قوة المشتق * قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا
 او غيره الظاهر ان بقول وغيره بالراء لا بين لا يضاف لالى متعدد
 واو لاحد الامر ين قلعله جعل او بمعنى الواو ونما اتى بها دون

الواو يشير الى استقلال كل من المشتق والجسم في كونه نعتا
من غير حاجة الى رد الجسم الى المشتق وذلك لان او تقع بين
المتقابلين * قال اذا كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع
هنا يعم الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز
فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في المعدود
مجاز ونحو مررت برجل اي رجل بناء على ان اي هذه استفهامية
استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم بجسمه انه
مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه * قال لغرض المعنى
المراد بالمعنى الحاملة التي هي الدلالة واللام للاجل والغرض
مفحمة لينص على ان اللام ليست صالحة للوضع * قوله فان
التمبي آه ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا
* قوله نحو مررت برجل اي رجل اي هذه تكون وصفا لنكرة
ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق تكون
تابعة للجنس معرفة كانت او نكرة وتكون مضافة الى مثل
متبوعها لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اي انه
اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جمع الرجال وجد الرجل
اي كان ما سواك هزل وحق الرجل اي كان من سواك باطل
* قال وبهذا الرجل يعني به اسم الجنس الجسم بالنظر الى اسم
الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي
ذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكمال في الرجولية ليس وضعيا
ثم قال ان قيل لم لم يحزن ان يوصف بالجناس باقيا معناها
على ما وضعت له سائر الميهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة
فيقال مررت بشخص رجل ويسمع اسد كما يقال بهذا الرجل
قلت لجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل
من اسماء الاجتناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل

يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل
لان الطول يكون في غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف في
الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء في
الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل
الوصف حاضرا * قال ويزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة
يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمرة والى العلم والى اسم الاشارة
لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع
صفة * قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بدلالته
هذا المعنى * قوله لا المعرفة لا يعرف بلام لا يشير بها الى واحد
بعبارة لان تعريفه لفظي * قوله التي هي في حكم النكرة لعدم
الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة
من اقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى
توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفيا وتشكيلا مع
ان الجملة قد تكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص
الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة في تأويل النكرة كما
قاله الشيخ الرضي من ان قام رجل ذهب ابوه في تأويل ذاهب
ابوه وابوه زيد في تأويل كائن ابوه زيدا * قوله لان الدلالة على
معنى آه قد سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة والمشهور
ان المفرد اصل لعل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب
انما تكون في تأويل المفرد * قوله لان الانشائية لا تنفع صفة
لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
حتى يصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب والموصوف المبهم
بما كان معلوما له والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب
قبل ذكرها وكذا حكم المصلة * قوله الابتأويل يعيد وذلك
في الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله (جاؤ بمذق هل رأيت

النائب قط) أي بمدق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال
والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس أخبر نقله
* قوله وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية أي لم يكن
حالا لنفس الموصوف ولا المتعلقة وفي الملازمة مناقشة لجواز
حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتداء * قال ويوصف
بحال الموصوف الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله * قال
وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون ما له اضافة ونسبة اليه
كألاب والغلام أو ما له ربط الى ما له تلك النسبة كقولك
قام رجل ضارب أباه زيد * قوله يعني بصفة اعتبارية انما يصح
الوصف بها لأنها بمنزلة حاله باعتبار نفسه في حصول الفائدة
* قوله في عشرة أمور انما تبعه في تلك الاشياء لكونه أباه
في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به * قال والتعريف والتكثير
أجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح
أو ذم استشهاده بقوله تعالى (ويل لكل همزة لمزة الذي
جمع مالا) والجمهور على انه بدل أو نعت مقطوع رفعاً ونصباً
وأجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة * قال والافراد
والثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد
مجموعاً من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة
من اشياء كل واحد منها مشيج * قوله أو فاعيل الى غير ذلك
كاسم التفضيل المستعمل بمن * قال والثاني يتبعه في الخمسة
الاول ثلاثة منها ذكر محملاً بقوله في الاعراب ان قيل
ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو
قام رجل حسن وجهه بالنصب والجر وحيطابق الموصوف
في العشرة قلنا يمكن ان يحجب عنه يانه ح من قيل وصف
الشيء بحال نفسه تمحلاً وذلك لان نصبه على التشبيه بالمفعول

تمحلاً والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير
فاعلاً تمحلاً * قوله لانه بمنزلة يقدرون غلما نه لكن ضعف
قاعدون غلماناه اقل من ضعف يقدرون غلماناه لان الالف
والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفه
فانهما علامتان قطعاً * قوله وحمل عليهما ضمير الغائب
أجاز الكسائي وصفه لقوله تعالى (لا اله الا هو العزيز الحكيم
والجمهور يحملون مثله على البدل * قوله لانه ليس في المضمرة معنى
الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب
والغيبية وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل أو المفعول
دال على معنى الوصفية كرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى
اذا كان في قالب الضمير لا يقصده انوصف والاولى
ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مسارباً
والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف
اخص او مساو اشارة الى هذا العمل ولهذا قرنه به أو اكنى
به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة السارح الرضى * قوله
أي الموصوف لمعرفة اشد اختصاصاً منهم من حمل الاخص
والمساوي على ما هو المصطلح المطبقين وهو الاخص والمساوي
بحسب الصدق وذلك باطل اما اولاً فلان الموصوف معرفة
كان او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق
وحمل على الخصوص والمساواة بعد الترتيب مما لا فائدة فيه
واما ثانياً فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام آه
على ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثم اشارة الى الاخص
والمساوي بحسب اصطلاح المحويين ان قيل لا بد في الاستخدام
من ضمير كما يدل عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في حكم
الضمير او في قوته فان قوله من ثم في قوة قولك من اجله * قوله

لأنه المقصود ولا يجوز أن يكون المقصود الأصلي منقضا في الرتبة
 عما ليس مقصودا * قوله أن اعرفها المضمرا قال الشيخ الرضي
 كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر وأما الغائب فلأن احتياجه
 إلى لفظ يفسره جملة بمنزلة وضع اليد وإنما كان العلم اعرف
 من اسم الإشارة لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند
 الوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند
 الوضع غير معين وإنما تعيينه بالإشارة الحسبة وكثيرا ما يقع
 اللبس في المشار إليه إشارة حسية فلذلك كان أكثر أسماء
 الإشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الإشارة
 ووصفه لشدة احتياجه إليه وإنما كان اسم الإشارة اعرف
 من المعرف باللام لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب
 والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين
 والموصول كذا اللام وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعرفه
 مثل تعريف المضاف إليه سواء لأنه يكتسب التعريف منه
 هذا عند سبويه وأما عند المبرد فتعرفه انقضا وإذا يوصف
 المضاف إلى المضمرا ولا يوصف المضمرا * قوله إلا بمثله أي
 ذي اللام الآخر أو الموصول فسر بالمثله في التعريف حتى
 لا ينقض بقوله تعالى (قل إن الموت الذي تفرون منه) ولا يخفى أن
 ذات المثل لو لم تعين ليس فيه كثير فائدة فلهذا عينه بقوله أي
 ذي اللام آه فكانه جعل لإضافة عهدية وإشارة إلى ما هو
 الممرور عند جمهور النحاة لا يقال يبقى فيه أمر وموان الموصول
 الواقع صفة ما في أوله اللام نحو الذي وأخوته دون ما ومن
 وأي الموصولة لا نقول جازا يكون المحصور فيه اعم من المحصور
 نعم يبقى استدراك قوله أو بالمضاف إلى مثله إلا عند من يجعل
 المضاف أدنى من المضاف إليه والسارحون فسروه بذي اللام

مثل جاشي غلامك نظري

وح ينتقض الآية المذكورة واجب عنه تارة بأن المراد ما هو
 ذو اللام صورة وتارة بأن الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام
 فإن قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تأمل * قوله
 أو انقص منه ينبغي أن يدعى أن الانقص لا يخط إلى درجة ما هو
 دون المضاف إليه حتى يثبت المدعى * قوله أن المشار إليه إنسان
 بدليل الإشارة والمرور * قوله بل رجل بقرينة ذكر اسم
 الإشارة والصفة * قال العطف هو في اللغة الأمانة لقب هذا
 القسم من التوابع به لأمالة حرف العطف ما بعده إلى ما قبله
 وسمى أيضا بعطف النسق لأنه يكون مع متبوعه على نسق
 واحد لأن كلا منهما مقصود بالنسبة * قوله أي قصد نسبته
 أه في صدقه على مثل البيت سقف وجدران خفاء * قوله
 بالنسبة الواقعة في الكلام أي في الكلام الذي فيه متبوعه
 مثلا ينتقض بجاء زيد أخوك لا غير أو جاء زيد وعمرو فان أخوك
 وإن كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام
 الذي فيه زيد * قوله لأنها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
 وذلك لأنك تبين بالوصف المتبوع بذكر اسميه وتبين بالتأكييد أن
 المنسوب إليه بحسب الظاهر هو المنسوب إليه في الحقيقة
 لا غير أي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة أو أن المذكور
 بلفظ العموم باق على عمومته ولا شك أنك إذا بينت شيئا بشي
 فالقصد هو المبين والبيان فرعه * قوله واجب بأن المراد
 أه فيه أن بدل الغلط ثلثة أقسام أحدها أنك غلطت بالمبدل منه
 بحسب الواقع بسبق اللسان وثانيها أنك توهم أنك غلطت به مثل
 هندیجيم بدر شمس وثالثها أنك نسيت البديل فذكرت المبدل منه
 من غير سبق للسان ثم تداركته ولا شبهة في أن المبدل منه في تلك

لاقسام ايس و طئة فيد خل بدل الغلط في حد العطف لو
لم يكن قوله بتوسط داخل فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون
المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يصكونا
مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انحاء
الادراك اعني الحكم والتردد وغير ذلك سواء بنى القصدان او لا
فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لا اشتراك
المعطوفين بهما مع سابقتهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا
وسلبا وباعتبار كونها على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف
باو واما وان النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها
على نهج واحد وهو التردد وبعدم استراط بقاء القصد دخل
فيه المعطوف بيل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بداله فاعرض
عنه بيل وقصد اتباع * قوله ولم يتم الحد بما ذكره اه يحتمل معنيين
احدهما ان قوله بتوسط حكم خارج عن التعريف و آخر المثال
عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمر ولا به يوجب زيادة توضيح فكانه
من تمام التعريف اذ لانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل
في التعريف كما ينساق الى انهم وبؤيده تأخر لئلا لكن ليس له
دخل في المع والجامع كما سر نظير ذلك في تعريف الاعراب * قال
يتوسط بينه الاظهر يقع فكان فيه تجريدا * قال واذا عطف اي
اذا اريد العطف * قال اكد لا يعاد الرفع كايعاد الخافض لان
تأكيده اخف من الاعادة * قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام
قد يغني عما هو الواجب نحو قولك حضر الفاضل امرأة والحاضرون
عورة بالنصب * قاله واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه
خالف القبيلتين لانه اوجب التأكيده حيث قال اكد ان قلت
يجوز ان يريد به الوجوب الاستحسان قلنا يابى ذلك ما ذكره
في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعيين النصب

مثل جئت وزيدا * قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي
لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهم هذا
الغرض كين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك
وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة
على المقصود * قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذيين لا يضاف
الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو مررت بك
وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني معنى اذ يمكن استئناف
معنى الجار ويكون بسبب الاستئناف له معنى لكن لما كان اجتنابه
كاجتناب بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين * قوله كما
في الحرف يعني انه ليس باقل من الحروف الزائدة * قوله مستدلين
بالاشعار وبقوله تعالى (تساءلون به والارحام) بالجر في قراءة
حزرة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر
المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو والله لافعلان وثانيهما انه معطوف
على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم
وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون به
وقسم السؤال لا يكون الامع الباء ولما كان القسم انما يكون لتأكيد
ما هو المقصود في الكلام لم يصح صرف القسم الى قوله تعالى
تساءلون لان المقصود الامر بالافتاء ورابعها ان حزة كوفي
وكرفون اجاز وترك اعادة الجر وفيه ان هذا انما يصح اذ لم
تكن اقراءات السبع متواترة * قوله وقري الظاهر وليقوى * قوله
كأن عراب في كونه من الاحوال لعارضته له في نفسه تأمل لان
للعامل دخلا فيه نعم قاطبة الاعراب كذلك * قوله لقصد عدم
التعيين بناء على ان لا عطفة للعهد الذهني * قوله او محمول اه
اعلم انهم جعلوا الحمل على كارة الضمير جوابا والسند واذ جوابا
آخر واعتراض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذ لم يكره

مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبنى على ما
 ذهب اليه الشيخ الرضى من الضمائر الراجعة الى التكررات اذا
 لم تكن تلك التكررات مختصة بحكم وصفة كانت تكررات * قوله
 ادلو نصب او خفض اه ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما
 وعمر ومعطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي
 عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم * قوله فتعين الرفع
 على ان يكون اه يحتمل ان يكون متداء وعمر وفاعله وانما
 لم يذكر هذا الاحتمال لانه في قوة الفعلية فتصير بمنزلة عطف
 الفعلية على الاسمية * قوله بان يكون معناها السببية لا لعطف
 كالنقاء الناصبة للضارح * قوله لكنها تجعل الجملةين كجملة
 واحدة وذلك لا اتصال بينهما بالسببية افاد الشيخ الرضى
 ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة
 وخبر المتداء اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها
 بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا وبغير
 ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير ككفاء به باحتشائها
 وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول
 الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجرؤه
 غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان الجمع
 المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعد القرينة على التعلق كان
 يقول الذي قام وقعدت ههنا في ذلك الحال زيد * قوله واكثر
 الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين بحذف المضاف
 وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز
 تعدد العامل لا تعدد المفعول ولذا جاز العطف على معمولي
 عامل واحد * قوله فهذا العطف وان كان بحسب الظاهر
 جازا آه كانه اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان العالي

في قوله

في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز منافي للمقدم
 وان لفظه اذا وصيغة الماضى يقتضى التحقق فكيف يصح الحكم
 بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين
 مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق
 والتحقيق بحسب المظاهر لا ينافي لامتناع بحسب الحقيقة
 ولعل الذكوة في المدول عن الصواب المباشرة في الامتناع فمكانه
 قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكننا نتحكم
 بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك
 ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وح
 ينرفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز
 لا ينتهي على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة
 في التعلق * قوله لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام
 الشيخ الرضى ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف
 على معمولي عاملين جائزا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور
 نحو ان زيدا في الدار وعمر الحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين
 العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سبويه
 والفرغ المانع مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون اذا تقدم
 المجرور في المعطوف عليه وتأخر المصوب او المرفوع ثم يأتي
 المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز
 نحو زيد في الدار والحجرة وعمر وفهم من استدل على عدم الجواز
 بعدم استواء آخر الكلام واوله لان الخبر به في الاول مؤخر
 وفي الثاني مقدم والمص استدل بان ذلك اعطف خلاف اقياس
 فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو لفظ المذكور انتهى
 حاصل كلامه ومن هذا التفصيل يظهر ما في الكلام المص
 اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفرء وذلك غير صحيح لانه وافق

في قوله

سببويه واما ثانيا هو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا
 الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقصد من يجوزون الا في مادة
 متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر عن الضابط
 * قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع
 المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار آه فانه يتبدل عدم الجواز
 بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسببويه فانه لا يستثنى * قوله
 بل بحملتها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف
 على معمولي عامل واحد * قال التاكيد جاء بالهمزة وبالواو
 عقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يزداد في التاكيد
 اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى (كلا سوف تعلمون
 ثم كلا سوف تعلمون) وقوله تعالى (ولا تحسبن الذين يفرحون
 بما اتواو يحبون ان يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
 * قوله اي حاله وشانه فقوله امر المتبرع في النسبة او الشمول
 كقولك شئت في العلوي في باب العلوي اعظم من ان يوصف
 وامري في انفقري في باب الفقر ظاهر قيل في النسبة تمييز
 عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد انه تمييز بحسب المعنى
 عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء وعن الذات المقدرة
 اذا كان بمعنى الشان * قوله يعني يجعل حالة اي الحالة المفهومة منه
 بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم
 من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشترت
 بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم * قوله اي
 في كونه منسوب او منسوب اليه ولذا اطلق النسبة * قوله وذلك
 الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بتكرير المعنوي فانه غير نافع
 لما قصدت به من دفع الغفلة او دفع ظن الغلط فانك اذا قلت
 ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسي

بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى * قوله
 بذكر كل واجمع آه قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة
 والاثنيتة والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيقوا اللفاظ
 الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان
 ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلاثة واربعة
 الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا
 الفاظ الدالة عليها اللفظ جميع فان الاغلب قطعه عن
 الاضافة وهذه اللفاظ باعتبار هذه المعاني على ضرب
 فبعضها لم يجرى الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط
 بعضها لم يجرى الا ناعيا على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع
 ومنصرفاته واخواته ولا تجيء الا تابعة مضافة على رأى الخليل
 وربما نصب جمعا وجمع حاليين على قلة وقد يضاد اجمع
 اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بقاء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم
 بخلاف عينه فانه يؤكد بهما مع الباء وبدونه واما جميع فهو
 بمعنى اجمعين ويستعمل على احدى ثلثة اوجه اما مقطوعا
 عن الاضافة حالا واما مضافا غير تأكيد بلية العامل نحو حررت
 بجميع القوم واما مضافا تأكيدا وهو اقل نحو جاءني القوم جميعهم
 وبعضها يستعمل مرة تأكيدا ومرة حالا وذلك من الثلثة
 وما فرقها تقول جاءني القوم ثلثتهم ولا يؤكد بثلاثة واخواتها
 الابدان يعرف المخاطبة العدد قبل ذكر التاكيد واللام يكن
 تأكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة * قوله اما
 البديل والعطف فظاهرا خروجهما به لكن في اخراج بدل
 الكل احتيج الى منه وهو ان المبدل منه في حكم التثنية فلا يمكن
 ان يكون تقريره مقصودا لثانيهما * قوله واذا دلتها توضيح
 متبوعا نهالغ وكذا ينبغي ان يقال واذا دلتها الكشف والتوكيد

مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلاثة انها خارجة بقوله
في النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لافي النسبة ولا
في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضى
قال المص يعنى في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة
ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع
لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيهما على النفخ
اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض
بان واحدة بدل على معنى الوحدة التى هى مدلولة للنفخة
فاجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى
اعترض الشيخ الرضى على هذا الجواب بان المدلول اعم فان
اجمعون في قوله جاء في الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال
تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في الجبى بمعنى انه لا يشذ
منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام
المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح
بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل
في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى (فسجد
الملائكة كلهم اجمعون) ان كلهم دال على الاحاطة و اجمعون
على ان السجود في حالة واحدة * قال وهو لفظي ومعنوي
لا يجوز ان تؤكد النكرة بالتأكد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة
محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما
الكوفيون فيجوزون التأكد بكل واجمع دون نفسه وعينه
ذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ
الرضى ذلك ليس ببعيد * قوله اى بتكرار اللفظ الاول او ايه
تكرار اللفظ الاول قبل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي
راجعا الى المعنى المصدرى للتأكد بطريق الاستخدام والنفخ

بعده اعترض عليه بان صاحب الفصل ذهب الى ان زيد
في قولك يا زيد يذبح جاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه
واجب بان زيد يجوز يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر وح يكون
تأكيدا قطعيا ويجوز ان يذكر زيدا الاول على انه توطئة لذكر
غيره ثم بداله ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق
وح يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شىء واحد مقصودا
وغير مقصود بحسب وقتين * قوله او حكما بذكر المراد ف
اعترض عليه بان اكتنع واخويه مرادفة لاجمع فيكون
تأكيد اللفظ مع انه عدلها من المعنوي واجب عنه بان لا نسلم
المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون
ذلك طاريا بعد ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع
ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تأكيد لاجمع بل هى تأكيد لما
اكديه اجمع واما قول المص واكتنع واخواه اتباع لاجمع ليس
معناه انها تأكيد بل معناه انها اتباع لها استعمالا يعنى انها
لا تستعمل بدونها لخلق معنى الجمية فيها * قوله ويجرى في
الالفاظ كلها (اعلم ان المؤكد انما مستقل يجوز الابتداء به والوقف
عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد
تكرر بتكرار عمادة في السعة نحو بك بك وضربت ضربت
وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره
وحده نحو ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل
المرفوع والمجرور التأكد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت
وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير
بالمنصوب المنفصل نحو ضربته اياه وهو واما المستقل فهو
تكرير بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى
(وهم بالاخرة هم كافرين) * قوله قبل لا معنى لهذه

الكلمات قال الشيخ الرضى التأكيد اللفظي على ضربين
 احدهما ان يفيد الاول والثاني ان يقويه بموازنة مع
 اتفاهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة
 اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهرياً مريباً
 او لا يكون له معنى اصلاً بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظاً
 وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك
 حسن بسن فسن او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو
 خبيث نبيث من نبت الشراى استخراج منه وقولهم اكنعون
 ابصعون ابصعون قيل من القسم الثاني اى لا معنى لها مفردة وقيل
 من الثالث وذكر اشتقاقها كما ذكره الشارح قدس سره
 * قوله ويمكن استنباط مناسبات الخ اما بالتام فلان العموم
 هو تمام الافراد والاجزاء واما الرى فلانه تمام الشرب وقد
 عرفت ان العموم هو التام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطاً
 وشمولاً والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد ولا تمام
 امتداد وجودى * قوله وعن بعض العرب تفاهما والاول
 اولى لكرهتهم اجتماع اثنين حيث تأكد اتصالهما لفظاً
 ومعنى * قال باختلاف الضمير في كنه وكذا في جمعه * قوله
 او الجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يثبت * قوله وجمع
 في جمع المؤنث او ما يحرى مجراه وهو ما سوى جمع المذكر
 العاقل خلافاً للاندلسى فانه جوز اذا كان مكسراً * قوله
 ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذوا اجزاء ذوا امور
 متعددة يعنى بطريق عموم المجاز فينبسول الاجزاء والافراد
 * قوله لان الكلى مالم يلحظ افراده مجمعة جاز ان يلحظ افراد
 الكلى مجمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراد
 مكالهم البص والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا

وهو

وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع
 كقولك زيد انسان وكل انسان اى مجموعه حيوان فزيد حيوان
 كذا ذكره المحقق الطوسي * قال يصح افتراقها حساً او حكماً
 اى افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه لا يكتفى بالافتراق
 الحسى بدون الافتراق الحكمى حتى لو كان ذوا اجزاء يصح
 افتراقها حساً ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح توكيده
 بكل واجع فالعبار الافتراق الحكمى * قوله مثل اكرمت
 القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضى قد يكون
 لشيء اجزاء يصح افتراقها حساً وحكماً نحو اشتريت العبيد
 فاذا اكد بكل رفع الاحتمال الاول لا الثانى لان الاول اشهر
 فسبق لفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال
 الثانى قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد * قوله بخلاف جاء زيد
 كله القياس عليه يقتضى ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما
 خلافاً للبهره فانه جوزة وهو خلاف القياس * قال واكتع واخواه
 اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاعل والتأيد وذلك غير كلا
 فترتيبه ترتيب المتن لكن يناقش في تأخير ابصع عن اتباع فان
 الز محشورى وحده ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضى
 اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم
 النفس اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة
 للذات والعين مستعارة لهما من الجرحه كالوجه المستعار للذات
 واما تقديم الكل على اجمع فليكونه جامداً واتباع المشتق اولى
 واما تقديم اجمع على اخوته فليكونه ظهرياً بمعنى الجمع واما
 تقديم اکتع في الصحيح على اخويه فليكونه اظهرياً فائدة معنى
 الجمع لانه من قولهم حول كتيع اى تام * قال بما نسب الى المتبع
 فيه انه يفهم منه ان البديل لا يكون من المنسوب * قال دونه

ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع
 * قوله بل يكون النسبة اليه توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط
 * قوله لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البديل لا يكون
 مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء اولا فدخل فيه
 بازيد زيد ان جعل بدلا فان لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرنا
 في بحث التأكيده لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك
 ان هذا التفرير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا
 لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل
 الى قوله ولا انتهاء * قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
 ولكن اثباتا (ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان
 الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة بالعبارة
 فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة) قلنا
 اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبه فلا بد من
 تخصيص ما ذكرناه بالاستثناء المحض ومن ان يقال ان قولك
 ما قام احد الازيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد
 كان البديل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب القيام وح
 لا حاجة الى تعميم النسبة * قوله وبديل الاشتغال قال ابن جعفر
 انما قيل له ذلك لاشتغال المتبوع على التابع لا كما شتمال الظرف
 على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له
 بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول منشوقة الى ذكر ثان وينبغي
 ان يحمل كلام الشارح على هذا * قوله فالإضافة في الاخيرين
 اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين
 بانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين
 وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة
 شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتغال والغلط بالرفع

لا انتهاء حتى اضرب ببل //

يحذف

يحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك
 وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين من
 المذكورة والمقدرة النائب منها المضاف او قرئ بالجزم بتقدير
 المضاف * قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما
 هو ظاهر كلام سيبويه * قوله والبيان فرع المبين ولو لا المبين
 لم يأت به * قوله الا الغلط فان يكون الثاني هو المقصود
 دون الاول ظاهر * قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
 وجعلته مناط الحكم فكذلك قلت جاءني زيد من قطع النظر
 عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكذلك قصدت
 بذلك المن على المخاطب وارتد ان الاكرام وقع عليه من حيث
 انه اخوك وهذه الفسادة منتفية في عطف البيان * قوله بحيث
 يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم تكن
 النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتغال فلا تقول
 في بدل الاشتغال قتل الاميرسيا فم وبني الوزير وكلاؤه لان
 الملابس مفهوم معينا * قوله بخلاف ضربت زيدا حماره
 فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخرجه واخراج ما ذكرناه * قوله
 قيد خل فيه الخ اى لم يلزم ثبوت قسم خامس * قوله نظرت
 الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة
 الى البديل فكيف يكون مثلا لبديل الاشتغال وكذا المثال الاخير
 * قال بعد ان غلطت بالقصد وشرطه اسلوب الترفي
 او بالنسيان او بسبق اللسان قال الشيخ الرضى الاخير ان
 لا يوجد ان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان
 في كلام فحقه الاضراب ببل * قال بغيره قيل لم يقل بالمبدل
 منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحشية كونه مبدلا منه
 او متبوعا بل بحشية كونه غلطا * قوله واذا كان البديل يجوز

القباب المني من حيث حركات او اخره وسكونها او القاب
البناء المفهوم من المني من حيث علامته يعني اقباب حركات
او اخره وسكونها او القاب علامته البناء التي هي حركات وسكون
الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المني قد يكون
مع الالف والياء نحو يازيد ان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم
والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في لام المتقدمين
بحازا قال الشيخ الرضي وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر
على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا
تسمية للنائب باسم المنوب * قال ضم وفتح وكسر ووقف
سمى الضم ضمنا لحصوله بضم السنتين والفتح فتحا لافتح الفم
في اللفظ به والكسر كسرا لا بكسار السفة اسفلى في اللفظ به
والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجرى * قوله وباعكس يعني
يطلقون الرفع والنصب والجر على حركات لبنائية * قوله
والمراد ان الحركات آه رد لما قبل من ان كلاه يدل على اختصاص
الضم والفتح والكسر بالبنى واعلمه فهم ذلك لاختصاص
من قوله الغاية لان لقب الشئ مختص به فعلى ما ذكره السارح
كان معناه ان تلك الامور القاب الحركات المني لا بخصوصها
* قوله لانهم كثيرا ما يملقونها على الحركات الاعرابية
ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة * قوله حيث قال
بالضمة رفعا قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه البناء وما ليست
عه * قال والكنيات لارلى ان يقول وبعض الكنيات لان
بعضها معرب كفلان وفلانة * قال ولاصوات قل انها
ليست اسماء لانها موضوعة لكونها جارية بحرى الاسماء المبنية
في البناء طهنا عده منها * قال لمضمر قدمه على سائر
المضات ذليس في شئ منه اعراب ولا نزاع في بناءه وليس ايضا

فيه

فيه فساد التباس وعلته بناءه احتياجه الى حضور او تقدم مكنى
عنه * قال ما وضع اى اسم وضع فلا يرد النفس بمثل كاف ذلك
* قوله من حيث انه متكلم فيه ان ايا في اياى مثلا ضمير على القول
لخيار مع انه ليس موضوعا للحكام من حيث انه متكلم بل للمكنى
عنه مع قضع النظر عن حيثية التكلم والخطاب والغيبة وانما
يفهم تلك الحثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها
تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره
ويمكن ان يجاب عنه ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق
لتعين المراد لكنه بعيد * قوله ونخرج بهذا القيد يعني قوله
به لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للتكلم والمخاطب
بهما ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد
بالتفسير السابق لان المراد بالتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا
المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيت حيثية هناك يخرج
زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال
المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع لمكلم بقوله اى مارة
او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظ المتكلم والمخاطب
لانهما موضوعان صيغة وصريحا واعلمه اراد بالصيغة الهيئة
الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ اما موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان
الهمزة مع النون قد يكون للشرط وقد يكون للتحقيق * قوله
فان الاسماء اظاهرة كلها موضوعة للغائب يعنى لما ليس
متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا
تقول يا نعيم كلهم نظر الى اعمل لمنادى قبل الداء ويقول المسمى
بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا نعيم كلهم
لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم * قوله
ويخرج بهذا لقيد الاسماء اظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع

يعني بصدق عليه حيث انه ما وضع
لذا متكلم لكن لا من حيث انه كذلك
بل مطلقا سكوني

لا الية مطلقا

بطريق الكساية خرج لاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم
 داخلا في الحد بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء
 الظاهرة مثل كم وكذا ولا يد منه لا خراج * قوله اراد بالتقدم
 للفظي آه اعلم ان تفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه
 جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من
 اقسام التقديم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصل هنا بيان
 التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضى
 بان تقسيم التقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديرى خلاف دأبه فان
 عادته جعل اللفظ قسم التقدير كما مر في بيان حكم العرب وبيان
 الاعراب بل نقول لقائل ان يقول لامعنى لان يجعل الحكمى
 من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المص لانه جعل الخصور
 لذهنى وعمديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء
 في ان التحمل ح ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما
 التقدم فحقى لاحاجة فيه الى تحمل نعم لو جعل الضمير راجعا
 الى المفسر الذى بعده احتيج الى تحمل في التقديم بان يقال مثلا
 انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضى لذته تقدم
 المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه افرض * قوله اما
 مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الاتزام
 ومنهم من خص بالاول وجعل لثاني من باب السياق والاول
 ظهر * قوله كقوله تعالى (هو اقرب للتقوى) وكقوله تعالى
 حتى اذا نوارت بالحجاب اذا العشى يدل على نوارى الشمس والشيخ
 الرضى جعله من باب المفهوم من السياق وانظر انه ليس منه
 لانه المفهوم من لفظ واحد * قوله فكانه متقدم من حيث المعنى
 اظاهرا يقال من حيث اللفظ * قوله ومن سياق الكلام سابق
 على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضمة قريبة

جاء في التفسير في هذا الموضع

خارجة كما قال الشيخ لرضى في قوله تعالى اذا نوارت بالحجاب
 ان النزول في آية العدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل
 هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذى اُنزل فيه القرآن
 * قوله وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع
 فللمحرز عن التكرار وحذف الناعل * قال فالمنفصل الفاء
 للتفسير * قال المستقل بنفسه في التلطف بلسان الخطاب
 * قوله لقيامه مقام الظاهر مع اعرابه للاختصار * قوله
 لا مانع (ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف
 والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف ليد ضميرا مع ان
 الفصل بينهما مطلقا فيج * قوله الاول ضربت وضربت
 قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربين ويضرب
 ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه
 بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او
 مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد (ان قلت
 فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف
 الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من
 بيان مبتداء * قال الى ضربين قيل الى هنا لمدا الحكم لئلا يسقط
 فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم واجيب بان معناه الاول
 ضربت وضربت ومادون ذلك الى ضربين وضربين فيكون
 ان ح للاسقاط فيدخل * قوله وانما بدأ بالمتكلم والصرفيون
 يبدؤن بالعائب لتجرده عن اللواحق ثم براعون اسلوب الترفي
 * قوله انما نحن قد تبدل همزة هاء نحو هاء وقد يمد همزة
 نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة
 ونون ولا ت زيدت للوقف * قوله والضمير في انت الى
 انتن هو ان اجسا قال الشيخ لرضى هو مذهب البصريين

اي ارجاع الضمير قبل ذكر المرفوع عند البصريين
 في تنازع الفاعلين في الفاعل والمتمم

ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء
هو الضمير وان عماد كما ان الواحى اياك واخوته ضمائر عند
الكوفيين وايا عماد * قوله لكنهم وضعوا المتكلم لفظين يدلان
على ستة معان لان المشاهدة شاهدة على الفرق * قوله
واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك مبنى على تغاير الواحد
الغائب والواحدة الغائبة فيما على المرفوع المنفصل كهو
وهى * قال خاصة قبل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او
مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اى اخفى بالاستتار
خصوصا والجملة معترضة * قوله التى وضعها للاختصار
اى المنظور فى هذا الباب الاختصار اما اولا فباخذ المعاني
المقضية للاعراب فى مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى اعراب واما
ثانيا فبقلة الحروف وهى فى المتصلة ظاهرة واما فى المنفصلة
فلا تترك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمها وجدت
غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج
الى قرينة ترفع لالتباس الذى فى الاسماء الظاهرة فالتك
زيد مثلا التباس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج
فى تعيين المراد الى قرينة وذاقلت انت او انا او هو بعد سبق
المرجع لم يحتاج الى قرينة بل الى قرينة تزيل الالتباس وذا عرفت
ذلك فلا صل فى هذا باب لمنصل المستتر لانه اخصر ثم
لمنصل السار ثم المنفصل * قوله استتار الفاعل ليس المستتر
من مقولة الصوت والحرف ولا ادرى من اى مقولة هو * قال
للمتكلم صفة المضارع * قال مطلقا اى زمانا مطلقا او
استتارا مطلقا والظاهر ما قاله السارح من انه يسان للمتكلم
وكذا الحال فى قوله وفى الصفة مطلقا * قال وفى الصفة مطلقا
بذكر قوله طلق باعتبار ان الصفة هو الوصف * قال ولا يسوغ

المفصل

بما تضمنه من الحروف والصفات والادوات

المفصل الخ لا يمتصص صور الانفصال فى ما ذكره لان الصفة
الواقعة بعد حرف التاني او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة
فى التضمير الفاعل يجب انفصاله نحو قائم تتم وذلك لان عاملة
احد جرتى الجملة فاعتنى بآرزه وكذا فاعل المضير * قال
الاتعذر بالاصل اللام للوقت او الاجل * قوله اذ الاتصال
انما يكون باخر اسماء لا الضمير المتصل كالجزء الاخير من
عاملة فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخر المحدث فاف كيف
يكون كالجزء الاخير * قال او بالفصل من بابه ما وقع تابعا
تاكيدا او بدلا او عطفًا وكذا ما وقع بعد ما المقيدة لك
فى ال امر نحو اعنى امانت اوزيد وما وقع ثانيا بى علمت
واعطيت اذا كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول اما
اذ لم يلبس فالانصال فى باب عطيت ارنى ولان انفصال فى باب
علمت ولى * قال لغرض قال الشيخ الرضى احترازه عن نحو
ضرب زيد اياك انه لا يجوز ذلك مع انفصال ذ لا غرض فيه
لان قولك ضربك زيد بمنه ثم اعترض عليه بان التفسير
يفير الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون
ذلك لانساع الكلام بل قبل ن تقديم المفعول على الفعل يفيد
كره اهم * قال صفة جرت يعنى بالجري ان يكون زمتا او حالا
او عملة او خبرا * قوله قصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان
الحكم لا يتخلف * قال وما ضربك لا نا وكذا ان ضربك اما
* قوله وليكنه تأكيد لازم لافعال الخ هذا هو تحقيق الشيخ
الرضى وقد فصل هنا تفصيلا وقال اذ اختلف ما جرى عليه
وما هو له فى الافراد وفرعيه يعنى التثنية والجمع وفى التذكير
وفرعه وهو التأنيث فلا لبس سواء كان محملا للضمير صفة
او فعلا وان اتفقا فى ما ذكر فان اتفقا فى الغيبة ايضا فاللبس

شك من يندرجل ضاربته
وخطه قولا جثمانى وجائنى
زيد ضاربته انما وخطه
الضارب اننت زيد وخطه
زيد هذا ضاربها طه
لا يتخلف بين اولى العلم
وعلمهم سلكوا
حاصل هو زيد وضاربه او يضربه
هو والزيدان العلمان ضاربهما
او يضربانها وقس على ذلك

الخط زيد يندرجل ضاربها هو او يضربها فلو لم يأت الضمير
ما سواه ان الضمير لزيد لانها قد قس عليه

فلا حذف تصرف فيما بعد لولا ويلزمه تغيير اثني عشر ضميرا
 * قوله وسبويه في نفسه ويرجح ان التفسير في واحد * قوله
 لتأخرهما في المعنى لان معناه اطباع الاطباع والاشفاق في فراغ
 جانبي لعل وعسى فينصب الاسم ويجعل خبره مضارعا للبتة
 والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجرار تركه لرعاية لعل
 * قال ونون الوقاية ونسبى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ
 السقف عن السقوط يحافظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر
 * قوله اي ياء المتكلم اذ لم يعهد غيره * قوله لتبقى اي ليحفظ عمادها
 اخت الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة
 والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو احدث له وبعبارة اخرى كرهوا
 ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك
 مبالغة في الفرار والتباعد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني
 و يعطيني اما الطرد الباب او لكون الكسر مقدرا كما في عصاي
 وقاعى وتركها في عسى لملها على لعل * قوله ولذا سميت نون
 الوقاية يعني اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب ولك
 ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء * قال عريا عن نون
 الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونونا التأكيد او لم يكن معه
 احدها وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون
 تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها
 * قوله لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للباء فانها الزم
 لانها بجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة * قال وانت خطاب
 عام وقوله مع النون ظرف لقوله مخير * قوله يعني ان كان آه هذا
 التفسير مبنى على انه حل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان
 مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليت
 و لعل ولان لدن حكمها مع الباء في المشهورة رجحان النون

ولك

ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم
 ويخص قوله واخواتها بما سوى ليت و لعل وقرينة ذكرهما
 فيما بعد وتقول في لدن انه تبغ الجزولي فانه ذهب الى التسوية
 ويؤيده انه لم يذكره مع ليت * قوله للمحافظ فتنسج على الحركات
 البنائية هذا ظاهر في غير التثنية واما في التثنية فوجهه ان كسرة
 المناسبة مقابلة لكسرة نون الاعراب وانما الطرد الباب * قوله
 وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضى لم يحذفوا على الفتح
 والضم اللازمين قال سبويه يقال في اد بالضم ادى وفي الكاف
 الجارة كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتكسنة ويقر بها
 الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم بقربا بها الى
 تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التخرز عن اخت الجر في المضارع
 مع النون من حيث انه فعل لامن حيث ان حركة آخره حركة
 بنائية وكذا التخرز عنها في الحروف المشبهة لشبهها بالفعل
 وقد صرح بذلك التعليل * قوله تخرزا عن اجتماع النونات
 فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع نونين * قوله كما في لعل
 فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا
 حرف واحد * قال ويختار في ليت المشهور فيه ان النون لازمة
 للضرورة الشعر * قال ويتوسط بين المبتداء والخبر الظاهر
 ان يقول ويقع بين المبتداء والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون
 بين للتأكيد وانما احتج الى التأكيد لان حق المبتداء والخبر
 ان لا يقع بينهما فصل * قال قبل العوامل وبعدها اعترض عليه
 بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقا مبدءا وخبرا فكيف يصح
 قوله يتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب
 عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المصوبان
 فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتداء مثلا الجزء الاول من الاسمية

وبالحبر الجزء الثاني منها وبيان المبتدأ والخبر على حقيقة منهما
لأنه من قبيل رأيت هذا السحاب في شيا به وصباه وانه حقيقة
وفيه نظيران الوصف في الخبر لغو وفي الغائب معتبر ولهذا
يخالفهما على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف
بالخبر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظير رأيت شيا في شيا به
وصباه لا رأيت هذا السحاب في شيا به وصباه * قال صيغة مرفوع
انما في الفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف
وانما اختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين اعني المبتدأ والخبر
* قال مطابق للمبتدأ لبشابهه وقد يجعل مطا بقا الخبر كما قبل
ان تذكر الضمير في المرفوعات هو باعتبار الخبر * قوله ولكلما
وخطابا وغيبة ربما وقع بلا فظ الغيبة بعد حاضر اقيامه مقام
مضاف غائب * قال يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند
الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته * قوله
وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غاية للتوسط
فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم
يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية
ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل اولانه فاصل
وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او
بالوضع * قال نعم قليل يحتمل ان يكون حالا * قوله ان يكون الخبر
معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط اثبتوا الالتباس
في المبتدأ والخبر ادنا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبروا ذلك لان
صيغة لفصل فبدأت كيد قال قولك زيد هو القاسم في معنى
زيد نفسه القاسم وادنا كل تأ كيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين
لان لنكرة لا توء كد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان
نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف

القياس

لما قاله البيهقيون الفصل
فقطيلى المبتدأ والخبر

كقول الشاعر يراني لو اصبحت
هو المصداق تقديره يرى مصابى
هو المصداق

ان يكون الخبر حالا
فقطيلى المبتدأ والخبر

القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع اجاز المرنى وقوعه
قبل المضارع كقوله تعالى (ومكر اولئك هو بيور) وانترض
عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تأ كيدا كافي قوله تعالى
(انه هو اضحك وابكى) وفيه نظر اذ يلزم تأ كيدا الظاهر بالضمير
وفي نظيره تأ كيدا المنسوب بالمرفوع والجواب بانه تأ كيدا للضمير
المستكن في الفعلين لكنه قدم المحصر كافي ناعرفت ابس ذلك
بالحقيقة احتمالا آخر لانه ح مبتدأ عند المحققين * قال ولا
موضع له عند الخليل متعلق بقوله له لانه ظرف مستقر او ظرف
لانى * قال وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله تأ كيدا
لما قبله ويمتنع دخول لام التأ كيد عليه فان لام التوكيد لا تدخل
التوكيد * قال ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة الخبرية اسمية البتة
الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه يحوز ان تكون فعلية
كقوله تعالى (فانها لا تعنى الابصار) * قوله ولا يبعد الخ هذا
وجه وجهه * قال ضمير غائب لان المراد به الشأن والقصة وهو
مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها
عبارة عن المبتدأ فيلزم مطا بقنها له كما ذكر * قوله وبحسن
تأنيده قال الشيخ الرضى تأ نيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة
المفسرة مؤثاقياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع * قوله
والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة لا ووصف
لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر وصف له * قوله بان كان مبتدأ
او بان كان عاملا حرفا والضمير مرفوعا الى غير ذلك * قوله
اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه
ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصح الحذف بل لا بد له
من قرينة وجازا بقال قد تقوم القرينة على الحذف وعلى
خصوصية المحذوف اما على الحذف فرفع الجزئين في محذوفه

ان يكون خبرا ويرد عليه ان الظاهر
لا يؤكده المحضر
فقطيلى المبتدأ والخبر

عليه الصلاة والسلام (ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة
المصورون) واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم
الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشأن لم يجوز الا في الشعر
على ضعف (ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا
تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان تكون الجملة الواقعة
بعدها في تأويل مفرد وهي اسم لها وخبرها محذوف والتقدير
ان هذه القصيدة مطابقة للواقع * قوله لان الخبر كلام مستقل
هكذا قاله الشيخ الرضوي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة
كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما آه وذلك الدليل
ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة (ان قلت يجوز
ان يقول ان هذه من حروف التصديق (قلنا ذلك بعيد غاية
البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث قال قدس سره
في الحاشية الكنيسة معبد النصاري والناذر جمع جؤذر
وهو ولد البقرة الوحشية * قوله اي اسماء وضع كل واحد منها
انما يفسر بذلك لان المفسر بحسب الظاهر هو المجموع ووضع
المجموع وضع اجزائه * قوله اشارة حسية هي تخيل امتداد
واصل بين الخيل وما يصير غاية الامتداد وهي لا تكون الا الى
محسوس مشاهد * قوله فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا
ان هذا تعريف للشيء بما يساويه في المعرفة والجهة الاله لان
المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة قد اضيفت الى الاشارة
بل ان ذلك المركب الاضافي معنى اصطلاحيا كما اشار اليه اريد بيانه
بالاشارة المعلومة لكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس
تعريفا للشيء بنفسه كما توهم لان المأخوذ في المعرف جزؤه
بل قيده وانما يكون كذلك لو كان نفسه مأخوذا فيه * قوله
محمول على التجوز بتزيله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء

قوله لان المعرف ليس به تعريف للمعرف
المعنى التركيبي المستفاد من التركيب
الاضافي بل المعنى الافرادي الذي نقل
اليه التركيب الاضافي في الاصطلاح
سكنوني

في اجابة السؤال

الا ويدل عليه * قوله وهي ذا المذكر لما لم يصح حمل ذاعلى هي
لعوده الى الجمع احتساج الى توجيهه فقال بعض المحشين تارة بان
قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة التي بعده
مبنية والاولى ان يقال وهي فيما سيذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير
معطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف
اي هو المذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف
المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لهذا والجملة خبر
المبتدأ الاول بتقدير العائد اي وهي ذا منها المذكر وتارة بانه
سفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ اي هي
منها ذا المذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سرمد الكلام
ليس على نسق ثم قال قوله لثناه دان من باب حذف الموصول اي
الذي لثناه دان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب
الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله
تعالى (وما لنا الا له مقام معلوم) من هذا الباب اي ما لنا الا من له
مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح
احسن والاطف * قوله والعامل في الحال معنى المفعول آه في ان قوله
ذا جزء للخبر على تحققه فان نظيره البيت سقف وجدرا وجزء
الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع * قوله قدم آه
يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى المثني والجمع بعد
ذكر المفرد * قوله على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية
وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذا مبتدأ ولساخران خبره وقيل
ضمير الشأن ههنا محذوف اي انه هذان لساخران * قوله
يقرب الالف ياء فان الياء قد تكون علامة للتأنيث نحو تضربين
* قوله يقرب الالف والياء هاء لان الهاء قد تكون مبدلة
من تاء التأنيث في الوقف * قوله يوصل الياء لحصولها

بالنظر الى
المعنى الاصطلاحي //

من الاشباع او لجمع الموضين * قوله ولا يثنى من لغاته آه لم يرد
 التقنية المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الإشارة
 * قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف
 المجهول اصله * قوله على سبيل المحرف يعني ان المحرف يقتضي
 اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما اختار
 هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء الاسم الإشارة اعلم
 انه قد يفصل بين ها واسم الإشارة المجرد عن اللام والكاف
 وذلك بانا واخواته كغير نحوها انا ذا وهما اتم اولا وهاء هو ذا
 وبغيرها قليل * قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه
 ان ضمير افعول ولا تفعل مما يمنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم
 فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك
 تقول في ترجمة ذلك اينت وفي ترجمة ذلك آنت * قال وهي
 الحرف يندكر ويؤنث واعتبر هنا تذ كيره بقرينة تذ كير
 اسم العدد اعني خمسة * قوله اي حروف الخطاب فانه اقرب
 ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة * قال وذلك للبعد وذلك
 للتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للتوسط والبعيد دون
 القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور
 لانه للمشار اليه حسلا ويشار بالاشارة الحسية في لاغاب الى
 الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت
 الكاف به وكل متضمنا بالوضع المحضور بحيث يصلح لكونه
 مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام
 واحد الا في مواد مخصوصة فلما اورثت الكاف في الاشارة
 معنى الغيبة وقد كان موضوعا المحضور صار مع الكاف بين
 الحضور والغيبة وهذا حال التوسط واذا اردت انتصيب
 على البعد جئت بعلامته وهي اللام * قوله ولما أي المص الخ

كذا ذكره

ما فلا يقال يا هذا

١٨ وهي ان تجمعها كلمة
 الخطاب ثم انما فعلتها او
 بعطف احدلها على الآخر نحو
 انت وزيد فعلمنا سلكتي

في التفسير عند ان لا يكون
 حضورا

كذا ذكره الشيخ الرضي (وفيه شيء لان استعمال كل مقام الاخر
 بالتأويل كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال
 شارة الى الاستعمال فانه لو قال وذا للقريب لم يفهم منه الا
 الوضع * قال وتلك الخ لما كان المخالفة بين ذا واخواته في
 البعد اكتفى به * قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح
 لذلك اذ ليس في ما ذكره زيادتان الا في ذلك * قوله بضم الهاء
 وتخفيف النون للقريب وهناك للتوسط وهناك للبعيد وثم
 ايضا للبعيد وهنا بالشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف
 ولا الحق ثم * قال خاصة اي اخص خصوصا ذكرت للتاكيد
 * قوله لا يستعمل في غيره الاجازا كما اذا استعمل في الزمان
 كقوله تعالى (هنالك الولاية لله) اي ح وذلك باستعارة المكان
 للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام
 اي مواضعها * قوله اي اسم لا يتم آه حال كونه جزء وهو
 بعيد عن المعنى المراد * قوله او لا يصير جزءا تاما آه ذكره
 الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال الناقصة
 لا حصر لها * قوله والمراد بالجزء التام آه حل الشيخ الرضي
 الجزء التام على ركن الكلام كما يضاف اليه الفهم اولا وقال
 معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة
 لم يكن الا بصلته هذا هو الحق ولكن لا وجه للتخصيص اذ
 لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلته فلهذا صرف
 الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره * قوله والمراد
 بالصلة معناها اللغوي كذا نسب الى المص وفيه ان الفاظ
 التمر يف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر
 معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر
 وادخل لكنه سلك طريق الاجال اولا والتفصيل ثانيا

او قصد بيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير (وفيه
 ان مقام التعريف التفصيل لا لاجمال ثم التفصيل في الخارج
 التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد
 معناه اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجد
 التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ
 لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه * قوله لكان هذا القول
 مستدركا آه لا يقال جاز ان يكون لخراج الموصول الحرفي
 وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد
 لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون
 جزءا تاما اصلا نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر لا الحرف
 المصدرى المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي * قوله
 واقتل ان يقول يمكن آه لقائل ان يقول بل يجب ان يقال
 ذلك والا لزم نقض الحد بمن الشرطية لا يقال فاذن يلزم
 ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاضطرارية
 كتعريف العالم بماله العلم وذا لا يجوز لا لما قيل من ان تعريف
 العالم بماله العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثلا
 العلم صفة يتحلى بها المذكور لمن قامت هي به لان الحقائق في العالم
 كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة
 لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بماله العلم
 تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة
 خبرية ليس تعريفها والا لزم ان تعريف بالاعم بل لانا نقول
 المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس
 مأخوذا من الصلة العرفية ولا يدل بهيئة الاشتقاقية على شيء
 من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم
 * قوله بان يقال الصلة جملة الخ فيه تأمل * قوله وصلته اي

صلة ما لا يتم جزءه آه جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة
 بالقياس اليه لا الى الموصول * قال جملة خبرية انما كان كذلك
 لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان
 المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له
 وذلك لا يتصور في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية
 صلة كقوله تعالى (وان منكم لمن ليبطئن) فلان الصلة هي
 جواب القسم وهو جملة خبرية * قوله او ما في معناها كاسمي
 الفاعل والمفعول فلا حاجة ح الى القول بان قوله وصلة
 الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء * قوله
 لا غير ضمير الاندرا فانه قد يحى الظاهر موضع الضمير * قوله
 لان اللام الموصولة تسميه اللام الحرفية وابست بالحقيقة لاما
 حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير
 راجع الى موصوف مقدر بعبد * قوله جملة معنى ولهذا يعمل ح
 ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا يكون صلته مصدرا لانه لا يقدر
 بالفعل الا مع ضمنية ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون
 الاحادية * قال وهي اي الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار
 الخبر كما ان تأنيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع
 مفهوم من السياق والضمير واقع فيه * قوله الذي امله لذي
 عند البصرية ريدت اللام عليها تحسبنا للفظ حتى لا يتوهم ان
 الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة
 ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة لما ان ذو الطائفة
 لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر
 الموصولات = قوله والتي بقلب الذال تاء * قال والذان واللتان
 وقد يشدد الون فيهما بدلا من الباء في المفرد * قوله والذين
 كاللذين لجمع المذكور من اولي العلم والذون في الرفع هذلية

وفتحذف انون من اللذين تخفيفا من اللذين ايضا * قال واى
 مضافا الى معرفة طاعمة كانت او مقسدة * قوله بمعنى الذى
 وفرعيه وكذا فى قوله بمعنى التى * قوله المنسوبة الى بنى طى
 فلبت فى النسبة احدى البائتين افاولا اخرهمزة تحرز عن الاجتماع
 بين الباءات * قوله وذا بعد ما يجوز الكوفيون كون ذا وجع
 اسماء الاشارة موصولة بعد ما استغفها مية كانت او لا ولم يجوز
 البصريون الا فى ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستغفها مبين
 اى من الذى فان ذازائدة ذبعده موصول * قال والعائد المفعول
 سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه خلفاء موصوليتها
 والضمير احد دلایل موصوليتها قال الشيخ الرضى لا يجوز
 حذف العائدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره
 زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه
 ثم الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع فان كان منصوبا
 جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل
 على ان العائد بعد الا وان يتصل بالذات كى لا بالحرف وان كان
 مجرورا فيحذف بشرط ان يجر باضفة صفة ناصبة له تفديرا
 او يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما امرنا اى به
 وبعين حرف الجر فيا سا اذا جر الموصول او موصوف بحرف
 جر متعلق فى المعنى ويمثل المتعلقان نحو مررت بالذى مررت
 او زيد الذى مررت ثم ذهب اليك اى فى مثله اندرج فى الحذف
 رهوان يحذف حرف الجر او لا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير
 منصوبا ليصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما
 مع الاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان
 مبتداه بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا
 اذ لو كان احدها لم يلم بعد الحذف شئ اذ الجملة والظرف

اى نحو الذى ضربته زيد
 سى اى الناصب نحو الذى اذنه قائم
 زيد فله حذف

ما نحو الذى ما ضربته الا اياه

مثال كذا العائد ضمير منفصلا
 واقعا بعد الا واما الموصول الذى
 ليس بعد الا فلا يلزم له وضع الزيادة
 الذى اعطيت ما اى اياه

اى نحو الذى هو زيد يقوم غلامه
 ونحو الذى يجره داره

بصلح
 المحذوف بين

بصلحان مع العائد لئلا يكون لهما صلة فاذا حصل المبتدأ
 المشروط فالصريون قالوا وان كان فى صلة اى جاز الحذف
 بلا شرط آخر وار لم يكن فى صلته فيشترط استطالة الصلة
 كقوله تعالى وهو الذى فى السماء آله وفى الارض آله حيث طالت
 الصلة بالاعطف فقوله فى السماء وقوله فى الارض ظرف لغو
 متعلق بقوله آله لانه فى معنى هو معبود فى السماء ومعبود
 فى الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى تخصيص
 العائد بالمفعول او نعيم المفعول لتحقيق الاستثناء قلنا قد مر
 غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف
 فى صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا للشيء على
 انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا فى صورة
 الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف ح واما قولك لا معنى لتقدير
 العائد بالمفعول فتقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه
 بعد جعله منصوبا لا اشكال وان كان قبله فتقول المفعول اعم
 من ان يكون بلا واسطة وان كان قبله مرفوعا فقد عرفت انه
 على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على
 اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت
 ان حذفه للاستطالة والكلام فى حذف العائد من حيث انه عائد
 ويجرى مذهب الجاهل ان فى مجرور ايضا * قوله تمر بن المتسلم
 او نجر بنه التمر بن التمكن والتدريث * قوله وتذكيره اياها
 كما يذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتعريف لا يخبر عنهما انه يجب
 تذكيرهما وبمعرفة ان المجرور يحى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما
 انهما لا يقعان مضميرين * قوله لار الذى يخبر عنهما اى بحسب
 لذكر واما ذات الخبر عنه فهو زيد فى المثال المذكور ولما قال
 فان احبرت عن زيد الى آخره فمما اعتمد هذا الوصف بالقياس

نحو قوله اى اشد اى هو اشد

اى ان يجوز حذف المجرور والمرفوع ايضا
 اى استثناء العائد من المذكورين
 اى امتناع الحذف بصورة اتصال
 الضميرين المرفوع ايضا للتشبيه على انتفاء
 القرينة
 اذا وجد قرينة

اى حذف العائد على الاطلاق هو المراد
 من قوله ويجوز حذف العائد المفعول
 والمجرور ايضا فان المجرور لا يحذف على
 الاطلاق وحذفه للاستطالة مستلزم

الذى اذا
 ضمير
 زيد
 اى
 ضمير
 اى
 ضمير
 اى

اى نحو الذى يجره داره

بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على اربع
وذلك لانه تعالى قال فمنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب
العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التعليل فقال من يمشى على بطنه
ومن يمشى على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم
قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ماهو
فهو سؤال عن صفته والجراب عالم مثلا ويستعمل ايضا
استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهية وحقيقة وان هذا يقال
لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمة
هاء والاصل الماهية او نقول انه منسوب الى ماهو على تقدير
جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان
يكون سؤالا عن الوصف وان هذا قال موسى رب السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية اجاب موسى ببيان الاوصاف
دون بيان الماهية تنبيهها لفرعون على انه تعالى لا يعرف الا
بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر * قال والموصوفة نحو
يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة
الا في النداء واجاز الاختصاص كونها نكرة موصوفة * قوله لانه
الترم فيها الاضافة الى المفرد انما قيد بالتزام الاضافة لتلايد
النقص بكم رجل فانه قد بدت صلب ما بعدكم الخبرية وقيد الاضافة
بقوله الى المفرد لتلايد النقص باذوادا فانها مضافة الى الجملة
ولا بد ان فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة
الى المفرد من خواص الاسم المتكسر لانها بمنزلة التثنية المتاني
للبند وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة
اذ لاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير
مذكور صر محافكا في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ
الرضي انما التزم في اى الاضافة لان وضعها ليفيد اعضا من كل

فاذا

فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء
وان كان مقدرا بقي على اعرابه * قال الا اذا حذف صدر صلتهم
ان كانت صلتها فعلية فلا يبنى اى معها وان كانت اسمية وحذف
صدرها اعني المنداء بشرط ان يكون ذلك الصدر ضمير
راجعا الى اى فان كان مضافا يبنى على الضم واجاز سيبويه
الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا فلا عراب
واجاز بعضهم البناء قيا سلاسماعا * قوله فبن قرأ يا ضمير
دون القتح وليس في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة
منية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اى هذه استفهامية
معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صلت
شبهة على اضممار القول اى كل شبيعة قول فيهم ايه
اشد وقوله من كل شبيعة معمول لتزعم كما تقول اكل
من كل طعام فيكون من التبعض وقيل يجوز ان يكون النزاع
واقعا على من كل شبيعة اى لتزعم بعض كل شبيعة كما قالوا
قال منهم فقيل ايهم اشد اى الذين هم اشد وقيل ان النزاع
معلق عن العمل وليس بشيء لان مفعوله ليس جملة الماء اى
بحيث ان يكون مفعوله جملة * قوله لتأكده شبه الحرف آ
(ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي
ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان كره لا احتياج لرفع
المسافة وعلى تقدير رفع المسافة كان ينبغي ان يبنى مع قطعها
عن الاضافة لازياد الاحتياج (قلنا قد مر ان لزوم الاضافة
الى المفرد مناف للبناء و اى اذا كانت مضافة وحذف صدر
صلتها تبقى في صورة مضاف الى الجملة او قلنا ان المسافة امر
قياسي وبناء اى مضافا عند حذف صدر صلتها سمي * قال
وقبها ذا صفة قال الشيخ الرضي ذ لا يبنى موصولة و

الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو ومن ذا خبر
منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى اى الذى
هو على حذف المبتدأ واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم
اشارة لا غير ويحتمل فيمن ذا الذى ان تكون زائدة وان تكون
اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذى فان هاء التثنية
تدخل على اسم الاشارة * قال احدهما ما الذى الجملة صفة
لقوله وجهان او استيفائية * قال على ان يكون ذا بمعنى
الذى قال الشيخ الرضى لقائل ان يمنع مجيى ذا موصولة ويحكم
في نحو ما ذا صنعت بزيادتها (ان قلت رفع الجواب ورفع البدل
عن ما يدل على ان الجملة اسمية) قلنا بجاز ان يكون ما مبتدأ وذا
مزيدة والفعل خبر لما بتقدير العائد وفيه ان حذف الضمير
من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول * قوله والظاهر ان
مؤداهما واحد يؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضى من ان ذا موصولة
او زائدة * قوله وح جوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل
ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه اما ذا لم يكن
كذلك نحو ما ذا عرض عليهم وما ذا عليهم وما ذا احل لهم
فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة * قوله اسماء
الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى قيل كان هذه محتمل
ان تكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت
اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضى كان حقها ان لا يكون لها
محل من الاعراب كالامر والماضى وقيل انها مصادر وفيه انها
تستدعى تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال (وفيه ان
القائل بذلك لا يقول انها اسماء لا افعال بل يقول انها اسماء
مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصر المسافة ولكن
فيه ان لا وجه لبنائها (اللهم الا ان يقال ان بعضها مبنى لكونها

في الاصل

في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقي عليها طردا للسباب
وقيل انه مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل
ينافي الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدأ لكونه مسندا
لا بنافيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم يتنافى للابتداء الصح
ان يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحى وان هذا
القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال
لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان
خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم
المخصم ان يقول ان القسم الثانى من المبتدأ ياول بالآخرة
الى انه مسند اليه لان قولك اقام زيد في قوة ان صاحب القيام
هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل
بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه * قوله
لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو
الحق لم يكن صيغة الماضى على الحقيقة اذ ليس المعنى على الماضى
فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضى وهو
انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء
بنى على ذلك الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع
فعلى هذا لا حاجة الى المذر المذكور * قال مثل رويد زيدا
في الاصل تصغير اروادا تصغير ارود اى رفق تصغير الترخيم
ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رويد
بضم الراء وسكون الواو بمعنى ارفق هدى الى المفعول به مصدرا
او اسم فعل بنضمينه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا
يحمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف جر وان يكون مصدرا
مضافا الى الفاعل * قوله مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعبد
ومتعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا لى ارواده كما ان المثال

الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي
هذين المثالين اشارة الى اقسامها * قوله بفتح التاء قال الشيخ
الرضي فوجب التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا
جاء بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للثنية بقوة
الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما بعده وكان القياس
على تقدير ان اصله هيبية ك زلزلة ان لا يوقف عليها
الا بالهاء لكن يوقف عليها في لاكثر بالتاء تنبيهها على
الحاقها بالافعال فكان تأوها تاء قامت وقال بعض النحاة ان
مفتوحة تاء مفردة كقوافه والوقف على الهاء واما مكسورة
التاء فجمع مفتوحة تاء مفردة كسلمات والوقف عليها بالتاء
والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء
* قوله هو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل
على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند
بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده
فكان حذفه دليل الوقف عليه ودلك تنوين التكثير عند الجمهور
وليس تكثير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التكثير راجع
الى المصدر الذي دلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه
وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا بمعنى صه بلا تنوين اسكت
السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي
المسكوت عند محاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فيجوز
ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين
سكت سكوتا * قوله اد العربي الفصح قال قدس سره في الحاشية
الفصح الخالص * قوله بحسب الوضع وان كان طاريا * قوله مثل
الصا رب امس لو قال بدل امس في الماضي لكان اظهر * قوله
المستحق من الثلاثي اي ان قوله من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى

ان تقديره المستحق الصق من تقدير الكائن * قوله اي قياسي اي
ذوق قياسي * قوله على انه لم يأت اي على ان اسم الفعل من الرابعي
بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو ككلمتان قرأ اي صوت
من التصويت وعر عاراي تلاعبوا بالعرعة وهي لعبة للصبيان
وقال المبرد قرأ حكاية صوت الرعد وعر عار حكاية صوت
الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقل قار قار
وعار عار كفاق غاق * قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله
مبنى * قوله معرفة اي على جنس كسبحان وقوله كفجار صفة
اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر مبتداء محذوف اي هو
كفجار والجملة معترضة * قوله قال الشارح رضي وقال ايضا
ان من كان مذهبه ان جمع اوزان فعال امرا او صفة او مصدر
او علما مؤنثة فاذ سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز
عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها
مؤنثة * قوله وصفه لمؤنث لم يحن في المذكر وجميعها تستعمل
من دون موصوف وتستعمل اما لازمة للتداء سيما ما نحو
يا ذاق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار
بالغلبة علما جنسيا نحو جبار للمنية وهي في الاصل اكل ما يجيد
اي يجذب ثم احتضت بالغلبة يحنس المنايا والضرب الثاني
ما بقى على وصفيتها نحو فطاط اي فاطمة كاتبة * قوله واما عدلا
انما اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية والارز بناء سلام وكلام
لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة
لا بد لان على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا
مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لا ضرار وجودهما
مبين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا
عن ازل وما استدلو به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال

الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي
هذين المثالين اشارة الى اقسامها * قوله بفتح التاء قال الشيخ
الرضي فوجب التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا
جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للثنية بقوة
الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما بعده وكان القياس
على تقدير ان اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها
الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيهها على
الحاقها بالافعال فكان تأوها تاء قامت وقال بعض النحاة ان
مفتوحة تاء مفردة كقوفاة والوقف على الهاء واما مكسورة
التاء فجمع مفتوحة تاء مفردة كسلمات والوقف عليها بالتاء
والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء
* قوله هو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل
على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند
بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده
كان حذف دليل الوقف عليه ودلك تنوين التكثير عند الجمهور
وليس تنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع
الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه
وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا بمعنى صه بلا تنوين اسكت
السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي
المسكوت عند حاصله افعال السكوت عن هذا الحديث فجاز
ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين
سكت سكوتا * قوله اد العري القمح قال قدس سره في الحاشية
القمح الخالص * قوله بحسب الوضع وان كان طريا * قوله مثل
الصا رب امس لو قال بدل امس في الماضي لكان اظهر * قوله
المستق من الثلاثي اي ان قوله من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى

ان تقديره المستق الصق من تقدير الكائن * قوله اي قياسي اي
ذو قياس * قوله على انه لم يأت اي على ان اسم الفعل من الرابعي
بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو ككلمتان قر قار اي صوت
من التصويت وعر عاراي تلاعبوا بالعرعة وهي لعبة للصبيان
وقال المبرد قر قار حكاية صوت الرعد وعر عار حكاية صوت
الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقل قار قار
وعار عار كغاق غاق * قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله
مبنى * قوله معرفة اي علم جنس كسبحان وقوله كفجار صفة
اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر مبتداء محذوف اي هو
كفجار والجملة معترضة * قوله قال الشارح الرضى وقال ايضا
ان من كان مذهبه ان جمع اوزان فعال امرا او صفة او مصدر
او علما مؤنثة فاذ سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز
عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها
مؤنثة * قوله وصفه لمؤنث لم يحن في المذكر وجميعها تستعمل
من دون موصوف وتستعمل اما لازمة للنداء سيما ما نحو
يا فاساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار
بالغلبة علما جنسيا نحو جبار للثنية وهي في الاصل لكل ما يجيد
اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثاني
ما بقى على وصفيتها نحو قاطط اي قاطط كاذبة * قوله واما عدلا
انما اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية والارز بناء سلام وكلام
لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة
لايدلان على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا
مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لا ضطرار وجودهما
مبين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون تزال معدولا
عن انزل وما استدلو به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال

SÖLEYMANİ E. KOTODJANLARI			
Kismi .	Seyyid Ali ef.		
Yeni Kavut No.	61		
Eski Kavut No.	498.2.1		
Tasnif No.			

ما قاله الشيخ الرضى وهو ان قسم المصادر والصفات بنى
لمشابهته لفعال الامرى زنة ومبالغة اذنى الكل مبالغة * قال
علما للاعبان حال من مفهوم قوله مبنى فى الجواز معرب فى تميم
اى اختلاف فيه حال كونه علما للاعبان وانما قلنا ذلك لانه
ان تعلق بكل من قوله مبنى ومعرب لزم توارد العاملين على
معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلوا الاخر عن التعلق
بهذا الحال اللهم الا ان يقدر الاخر كما فى باب التنازع * قوله
لمشابهته لفعال بمعنى الامر فيه ان هذا القسم اما علم من تجل
او منقول عن المعنى الوضعى فان كان منقولا راعوا معناه الاصلى
وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حلوا على المنقول لانه اكثر
من غيره * قوله وجه الاكثرين او ان وجه البناء فى دى الراء
قصيد الامالة اذ هى امر مستحسن والمصحح للامالة كسر
الراء وهى لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا

اعرب منع الصرف فلم يكسر نمت

الحاشية الغفورية بعون الله

تعالى ويتوفيقه

واذا بلغ المحشى عبد الغفور اللارى الانصارى رحمه الله تعالى
الى مبحث الاصوات اجاب صوت نداء ارجى الى ربك راضية
مرضيه وكان ذلك فى يوم الاحد خامس شهر رمضان

المبارك لسنة اثنتى عشرة

وتسعمائة

قد تم طبع هذه الحاشية المسمى بعبد الغفور * بعون الله الملك
السكرور * بدار الطباعة العامرة فى اسلامبول الفاخرة * بمعرفة
ناظرها الفقير الى ربه الصمد * السيد محمد اسعيد * فى اوائل
جمادى الاخر * لسنة ثلث وخمسين ومائتين والالف